

٤١٥  
د ج

دزر الغرايد و غزر القلايد للحرييري الحرفوشي، محمد  
ابن علي - ١٠٥٩ هـ، بخط أحمد بن عثمان الخطيب  
في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً.

١٤٠ ق ٢١ س ١٧×١١ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ١٨٧:٧ معجم المؤلفين ٣٠٤:١٠

أ- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف

ب- النسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح القواعد

هـ - شرعي الكافي و خالده

٦١٢٨  
-

٨٢٢٥









المجلد المشرقة

بدر الفوائد وفرة القلائد

حاشية الحبري  
على شرح  
القواعد

هو الاور  
الحمد لله والصلوة  
والسلام على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من  
كتب عبد الفقيه الى الله  
له ولوالديه وللمسلمين آمين

للعلمة محي الدين بن  
عبد الله محمد بن سليمان  
ابن سعد بن محمود الرومي  
البرعي المصري الشير  
والشرح الثاني للعلمة خالد بن عبد الله بن بكر  
الازهرى المصري سبه الى الجامع الازهر وقيل  
الى جده له سمي الازهر توفى سنة ٩٠٥

دخل في ملكه  
حقير المذنب  
المعتوق محمد  
الكري  
غفر الله تقار  
ولوالديه والسلم  
ولي قال امين  
امين

2 نونه افرانوري  
محمد امين ارغ  
عالمه على  
امين 2 عر





ملكه الله

1811

1872

1190 1102

آخر من نذر  
محمد علي السيد

نہایت

علاء الحق العباد اخو  
ابن علي الطرابلسي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا  
 نكفي مزيد نعمائكم واصلي واسلم على سيدنا محمد وآله  
 لا نبأكم وعلى اله ذوي الشرف والياكم واصحابه الفاضل  
 باوفر عطايكم **وبعد** فان علم الخوض ارفع العلوم  
 مقدارا واوضح سبلا واعلاها مآرا اشتغل بتدوين  
 اولى الاقلام الراحته واعتنى بتأليف اصحاب المقامات  
 الباذخة وان الرسالة المسماة بالقواعد للامام العلامة  
 الجليل الفهامة سبويه زمانه ونادرة وقته واوانه  
 تذكرة السلف وقدوة الخلف اوحداً المحققين واثبات  
 الموفقين **محمد** الدين ابي محمد عبدالله بن يوسف  
 ابن هشام الانصاري قدس الله روحه واجزله في  
 غرف الجنان فتوحه رسالة شاع ذكرها في الاقطار  
 وضاع شرفها في الامصار اشملت من علم الاعراب على

الباب  
 وفيزت الشراب من لامع السراب طالبا خدصها الافاضل  
 وانصرفت اليها انظارا لا كامل فن جملة من حقق مسابها  
 وشيد دلايلها مولى العالمين واستاذ الكاملين الامام  
 المحقق والهام المدقق من كشف استار اسرار البلاغة واهر  
 قصب السبق في مضمار البراعة **محمد بن سليمان** المشهور  
 بكافيجي رحمه الله رحمة واسعه وابرد بجوده وكرمه مضنا  
 فانه فتح شرحه معلقا تها وقيد طلقا تها وابان مشكلها  
 وفصل مجملها هذا وان بعدني الاعز علي المتروك من  
 في الطلب اليها اوافيه مشكلات لم يفتح لها الى الان باب  
 ومعضلات لم يكشف عن وجوه مخدرا تها حجاب التفسير  
 مني تعليقاً عليه كافيا وتحقيق المرام وافية فاجبتهم في ما  
 طلبوا وفي بيان رغبتهم مقتصر على المواضع المشككة والا  
 الجملة مبينا ما حذر للعبارة اما بالتصريح به او بالشارة  
 مضمينا اليه حل ما وقع في شرح العلاقة زاد الله في الاثر  
 اكرامه فرد الزمان وعين ذوي العرفان الشيخ خالد الار  
 فان فيه ما يحتاج الى البيان ذاكر اما يريد عليه وعلى الكافي  
 على سبيل الانصاف لا العدوان **ناوي** ان اسمه بعد  
 الفراغ بدرر الفرايد وعمر الفوايد طالبا من اولي  
 الفضل ان ينظروا اليه بعين الرضا ولا يجعلوه لسهام  
 الاعراض عرضا فان الانسان محل الخطر كثير الهفوات  
 والزلل قاصدا ان اجعله خدعة لمن فاق الانام **اصح**



مولى على الخاص والعام المحذوم الاعظم والكبير المكرم  
 حابر قداح المعالي والافضل محرز مراتب العلى والكمال  
 كاسف استار الحقايق بفكر النقاد منور اسرار الدقايق  
 بضمهم الوقاد ما كد رقاب العرب والعجم جامع رياستي  
 يا من لساقا صر عن شكره . عذرا اليك مفكر في امره .  
 ماذا اقول وانت اعلى رتبة . واجل قدرا ان افوه بذكرك .  
 الناس عام والكلام باسرها . شهر الصيام وانت ليلة <sup>قده</sup> .  
 حفظ الله وادام بقاءه وبلغه من مراتب الاكمال ما يمتن  
 من قال امين انى الله <sup>محبته</sup> . فان هذا دعاء شمل البشر .  
 وقد ان بشرع في المقصود طالعين الاعانة من دنى  
 الفيض والجلد فانه اكرم من افاد وخبر من سئل فجاد  
**قوله** الحمد لله الرفع الخ **القواعد** جمع قاعدة وهي  
 لغة الاساس والمراد بها الخ القاطعة والبراهين  
 الساطعة **والدين** الملة والشرعة **والديانة** جمع راية  
 وهي العلم **والهدى** الهداية واللام في القواعد متعلقة بالرفع  
 وهي لتقوية الوصف واللام في الروايات متعلقة بالنصب  
 كذلك لان كلامها متقد بنفسه والمراد بالوصف في الموضعين  
 الدوام والالام وصف للجلالة به **والخلد** البقاء **وايد الخلد**  
 متعلق بالهدى **والساجد** من سجدا اذا خضع وانصب ضد  
 والمراد هنا الثاني **والنور** بالفتح الزهر **والانوار** جمع كم  
 بالكسر وهو دعا الطلع ونجم ايضا على اكمة وكمام والمراد

دوام الصلاة عليهم ولا ينقيدت بامر مستمر وفي الرفع  
 والقواعد والناسب براعة الاسهل **قال** الكافي  
 لكنه غير مستغن عن شرح الخ **اقول** الضمير عائد الى الكفاية  
 المسمى والشرح التبيين والتوضيح ويطلق على التوسعة  
**ويسفر** من الاسفار وهو الاظهار **والوجوه** جمع وجه  
 وهو العضو المخصوص ويطلق مجازا على الطريق وفي حق  
 الله على الوجود قيل في قوله تعالى ويبقى وجه ربك اى <sup>وجه</sup> خواجه  
**والمحذر** جمع محذرة وهي المستورة عن الروية **والنقا**  
 ما شتر به المرأة وجهها وفي الكلام استقارة حقيقة  
 وهو تشبيه المعاني بالمحذرات وحذف التشبيه وذكر  
 المشبه به فهو على عكس الكناية واستقارة تخيلية وهو  
 اثبات الوجه وذكر النقاب ترشيح **قول** ويبرز الخ  
 الابرار الكشف والاظهار **والخفي** هو الذي لا يدرك الا بعد  
 ابعان النظر **والمكنونا** جمع مكنونة وهي المستورة من كنه  
 ستره ستره معنويا اى الحسى واكنه كافي قوله تعالى تكن  
 صدورهم كذا قيل . وفي القاموس كنه كنى وكفى واكتفى  
 واكتفى لسره انتهى **والحجاب** ما يستر عن روية ما خلفه  
 والمراد بالمكنونات المعاني وبالحجاب الالفاظ المستورة  
 هي في ضمنها وفي الكلام استقارة حيث شبه المعاني بالصور  
 الحسنه وتخييل حيث اثبت لها الحجاب وفي اتيانها  
 بحرف زيادة المبالغة في حفاها في الكتاب وزيادة



التوصيف في ابحاث شرحها اذ هو بكشف ويرفع حقي الخفي  
عنه واللام في النقاب والحجاب عوض عن المضاف اليه **استخرج الله**  
جواب لما اي لما رايت هذا الكتاب بهذه الاوصاف استخرجت الله  
طلبت من الله حسن العاقبة في ان اربب الترتيب جعل الاشياء بحيث  
يصرف عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة لبعض بالتقديم  
والناجز فهو اخص من التاليف **يدل** من الذل بالكسر وهو السهولة  
والانقياد **والشود** جمع شاردة وهي غير الذلول والمراد بها الابل  
**والصفا** جمع صعب وهو نقيض الذلول والمعنى ان هذا الشرح  
يدل ابداً المتنتفة عن الفهم التي هي كالابل المتنتفة عن الانقياد  
**والتفسير** مقلوب من التفسير وهو الكشف واما التاويل ففان  
الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لا يبرز الاعيان في الالفاظ  
وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القرآن  
اما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن الصحابة رضوان الله  
عليهم اجمعين وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية فهو التاويل  
قال حسن حلي في حواشي المطول وفيه بحث لان تعيين احد المحتملات  
بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل لا بحسب القواعد  
العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير  
ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا يدخل تحت المحالة **اقول**  
يمكن لجواب عنه فتدبر وقال قال الكواشي التاويل ما يتعلق  
بالدراسة والتفسير ما يتعلق والتفسير ما يتعلق بالرواية عليه  
اخذ كلام الرازي والشارح في شرحها للكشاف وفيه بحث

ايضا

ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزلا اذ الرواية غالباً بالاجماع  
والتاويل بالصرف الى محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلا  
الاجماع وقد يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريقاً  
المعلوم اي المشاهدة سميت تفسيراً لانها طريقاً تكشف العلوم  
وسببه وان لم يحصل العلم للمروي له الصرف عن الظاهر فليس هو  
طريقاً للعلم كذا في تفسير الفاتحة للجر وحاصله ان التسمية بالتفسير  
والتاويل ناظرة في طريق العلم الالهي العلم الحاصل وبذكر الاعتبار  
التفسير انزله من التاويل انتهى **وقال** سيد المحققين في حوا  
الكشاف علم التفسير علم يبحث فيه عن احوال كلام الله المجيد  
من حيث دلالة على مراده وينقسم الى تفسير وهو ما يتعلق بالرواية  
والتاويل وهو ما يمكن ادراكه بقواعد العربية فهو ما يتعلق بالدراسة  
فالقول بالنقل خطأ وكذا القول في الثاني عجز التسمي ولو  
احصا بينهما واما استنباط المعاني على قواعد اللغة فمما بعد  
فضلاً انتهى **اقول** لا يريد عليه لزوم كون التاويل اعلى من  
التفسير لما عرفت نعم يريد عليه تعيين احد المحتملات بالادلة العقلية  
فانه خارج وقد شربنا الى مكان الجواب عنه فلا تقفل **وقال**  
بعض المحققين التفسير بيان ما يحتمل اللفظ احتمالاً لظاهره  
والتاويل بيان ما يحتمل اللفظ احتمالاً لظاهره والتاويل بيان  
ما يحتمل احتمالاً باطناً **اقول** هذا النسب لفظي التفسير والتاويل  
اما الاول فظاهر واما الثاني فلا طلب المال المال والفاته  
وهو الباطن **قال** الكافي في وجوب ان تكون الاستعانة بما



ينحج هذا يكون اوفق بقوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين لان الله  
يفسر بعضه بعضا وبان جعل الاسم الكريم ذريعة يتوصل بها الى  
الفعل شير بزيادة مدخلية فيه حتى كانه لا يتقى ولا يهدد  
والمصاحبة عريضة عن ذلك الاستعار والترك الذي يترى معها  
مشارك اذ ليس معنى شئ منها ولا لازماله وانما شئ من خصوص  
المادة فان ذكر اسمه تعالى مظهر للبركة على اي نحو جري وحدث  
ان جعلها للاستعانة لا يخلو ان شاء الله ادب اذا ما بعد ما يكون  
التما قبلها كالقلم للكتابة غير مقبول لان الاستعانة باسمه هنا  
ليس كالاستعانة بالقلم بل لتحصيل ان الشروع فيما بعد ها يتوقف  
عليها فتأمل **قال** الكافي ومن قال ان الجار مع المجرور متعلق  
بالحمد الخ **اقول** المراد به سلطان المحققين الشيخ محيي الدين بن  
عمر عليه الرحمة والرضوان فانه قال في فتوحاته الملكية وعند  
البسملة متعلقة بالحمد لله فان الله لا يحمد الا باسمائه وغير ذلك  
لا يكون ولا ينبغي ان يتكلف له في القراءة لمحمد وفا الا ضرورة و  
ضرورة هنا فان العارف اذا قال **بسم الله الرحمن الرحيم**  
الحمد لله علق الباء بما في الحمد بمعنى الفعل كما قلت لا بشئ على الله  
سبحانه وتعالى الا باسمائه الحسن واما قولهم ان المصاحف لا تعمل عمل  
الفعل الا اذا تقدمت واما اذا خضرت فتضعف عن العمل فعند  
غير مرضي في التعليل لانه يحكم من النحوي انهم في هوفي غاية  
الحسن والجودة ورد السارج بانه بعد من جهة اللفظ والمعنى  
فان القصد هنا الى نفس الحمد لا الى تعلقه كما لا يخفى مردود لا

لا بعد من جهة اللفظ لعدم الفاصل وعدم الاحتياج الى التقدير الذي  
هو على خلاف الاصل ولا من جهة المعنى لان الحمد المراد به لغة الشا  
على الله بصفاته الكمالية واسم الجلالة مستجمع لسائرها ومن ثم  
قيل ان له دلالتين وضعية وعقلية للجلالة مستجمع لسائرها  
فالشا عليه تعالى اظهر من الشا عليه بغير اختصاص وعدم  
شموله واصطلاحا فعل بشير بتعظيم المنعم بسبب كونه صغرا  
وهو متوقف على اعتبار صفاته كما تقدم **وقد** ذكر بعض  
المحققين في تفسيره وهو عز بن الوقوع ما صورته الحمد  
بسم الله اي الشا عليه باسمائه الحسن وهذا يدلك على ان اسما  
سبحانه تحري مجرى النفوس لا مجرى العلية لان الاسماء الاعلا  
لا يكون بها الشا وانما يقع الشا على الشئ عليه بما تدل عليه  
هذه اللفاظ من نفوت الجلالة سبحانه فيها الحمد من المفهوم  
الثاني من الاسم يكون الاسم شاء عليه سبحانه بل اتم الشا الجملة  
مراتب الالهية فلذا علقنا الباء بما في الحمد بمعنى الفعل  
انتم كلامه وهو كلام رقيق انيق مقرر لما ذكره المحقق الشيخ  
الاكبر ولما ذكرنا فما ذكره السارج لا معول عليه ولا التفات  
اليه عند من انصف بالانصاف وترك طريق الاعتشاف **قال**  
الكافي الثالث ان ما ذهب اليه صاحب الكشف الخ  
**اقول** لا يخفى عليك ان لكل مقام مقالا فما ذكره الكشف  
اسبب نظرا الى ان ذلك المقام مقام القراءة وهذا لا يطرد بل  
الاولى ان يقال على طريق التعلق بخذوف يلاحظ خصوصية



المقام فان كان مقام قراءة قد اقرا وان كان مقام تاليف قد  
ولف وهكذا كما ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال باسمك  
وضعت جنبي وباسمك ارفع وقوله باسمك ارفع وقوله  
باسمك احيا وباسمك اموت وقوله في خطبة يوم الحزوة  
لم يذبح فلينح لبسم الله قيل وفيه انه مبني على تعلق الجار  
بالافعال الظاهرة وهو في جز المنع فليتا مل . اقول  
قوله عليه الصلاة والسلام باسمك ارفع وضعت جنبي اي  
مستعينا باسمك فالبال للاستعانة وذلك لا يخرج الجار عن كونه  
متعلقا بالمدكور لان هذا ميل من النجاة الى جانب المعنى كمرج  
به الشارح وكذلك الباقي فما ذكره من انه ممنوع قد عرفت  
ما فيه وما ذكرناه ليس منعا للمنع حتى يرد بان المنع لا يمنع  
فما مل برونه هذا وقد علمت ان فيما ذكر الشارح خلط المقام  
بمقام وانت اذا عرفت ما قد عرفت لا يلتبس عليك الامر **قال**  
الارهابي بقدر موخر الافادة للحصر عند البيانين والاهتمام  
عند الخويين . اقول اختار تعلق البا بفتح وهو حسن  
على تقدير التعلق بمحذوف كما قد مراد بالبيانين علما  
المعاني والبيان والحصر تخصيص شي بشي بطريق معهود  
وهو حقيقي وغيره لان تخصيص الشي بالشي اما ان يكون  
بحسب الحقيقة ونفس الامر لان لا يتجاوز الى غيره اصلا  
وهو الاول او بحسب الاضافة لشي اخر بان لا يتجاوز  
اليه وهو الاضافي لان تخصيصه بالمدكور ليس على اطلاق

بل بالاضافة الى معنى اخر كقولك ما زيد الا قيام بمعنى انه لا  
يتجاوز القيام الى القعود وخو لا بمعنى انه لا يتجاوز الى  
صفة اخرى اصلا ثم القصر حيث هو قصر افراد وقلب  
وتعقيب لانه ان كان تخصيص شي بشي دون اخر فقصر  
افراد او تخصيص شي بشي مكان اخر ان اعتقد منه فيه  
المخاطب العكس فقصر قلب وان تساويا عند فقصر  
هكذا قيل ولزجج الى ما خرج بصورده فنقول قوله  
لا فادة للحصر تقريره ان تاجر العامل على خلاف الاصل  
فلا بد له من نكته وهي فوهنا الحصر فايدته الرد على المشركين  
حيث يبداءون في افعالهم باسماء الهتهم فيقولون لبسم  
اللات والعزى وكان هذا التقدير منهم لمجرد الاهتمام بالثبات  
من التركة والنقطة للاختصاص لانهم كانوا يتبركون باسمه  
تقا فوجب على الواحد قطع الشركة بالابتداء باسمه تعالى لا  
يتوهم منه تجويز الابتداء بها لقصر على هذا قصر افراد وهذا  
القدر كاف فيه ولا يجب اعتقاد السامع الشركة بل ربما  
كان متوهم للشركة او كان هناك مظنة قومه لها واما  
الاهتمام فهو الاعتناء بالشي وجعله او لا واما خصا لثبات  
بالحصر والخويين بالاهتمام اشارة الى نظر البيانين من  
حيث انه يباين الى المعاني او لا وبالذات والى اللفاظ ثانيا  
وبالعرض بخلاف الخوي من حيث انه مخوي فانه بالعكس  
ولاريب ان الاهتمام يرجع الى اللفظ والحصر الى المعنى فلذا



خص الحصر بالبيانين والاهتمام بالخوضين وقدم البيانين  
لان الغاية المترتبة على الحصر اجل واعظم مما يترتب على الاهتمام  
فتأمل **قال** الكافي في البحث الرابع ان قوله عليه السلام اقول  
ورد كل امر في بال لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم وورد  
بسم الله فقط وكذا باسم الله الحمد لله وبحمد الله **وفي** سنن الدار  
قطن بن كراسه فهو ابتداء واجزء او اقطع حسب ما ورد في  
خاف ان حمد الله ذكر وان ذكر تعالى حمد ولا يخفى ايضا ان التسمية  
حمد وان الحمد تسمية كما بين في الايتداء باحد هاتين مفعول للاختصاص  
من حيث المعنى المقصود كما تقر هذا وان كان بلام ابتداء بالحمد لانه  
بعد البسملة اضا في الضم في تقدم البسملة وتأخر الحمد عنها في  
التلفظ بها لذلك ولكنه حصل الابتداء الحقيقي بالبسملة لفظا  
ومعنا اوله بالحمد معهما من حيث تضمنهما المعناه ثم الاضائة  
بالحمد ثانيا وبالبسملة من حيث تضمنه لمعناها فكان الابتداء  
بهما لفظا ومعنى حاصلا فيهما معنى مثنى ثم لما كان الابتداء بالتسمية  
لفظا متضمنا للايتداء بالحمد معنى وبالعكس المتضمن للشيء يتقدم  
عليه من حيث انه متضمن له وذلك مضمونه واره من قبيل  
التقدم بالمرتبة فاشبه ان يكون الابتداء بالمتضمن اضا في  
بالنسبة لما تضمنه لاعتبار التقدم والتأخر المعنويين وبان  
ذلك في ان كانه الابتداء الحقيقي في الاضا في بحسب الوجوه والرتبة  
والزمان والمكان مثنى مثنى وذلك كسر مشوية الحمد فان الحمد  
ام الكتاب هي السبع المتأخر في احد التفاسير هذا ما حققه

بعضهم

بعضهم وهو كلام اتيق جار على سنن ارباب القلوب فتدبره  
واستمسك به **قال** الكافي في فان قلت الابتداء بالسكان الخ  
**اقول** اتفقوا على امتناع الابتداء بالالف والواو والياء  
وانما الخلاف في ان علة الامتناع ان كانت السكونية لزمنا **ع**  
الابتداء بكل ساكن وان كانت لذاته جازا الابتداء بغير الف والياء  
الواو والياء فلا يكونان حرفي مد لا حيث يكونا قبلها حركة  
تجاسسهما فلا يتصور مع وقوعهما ولا خلافا غير هذا التلا  
فان كل واحد منهما نفسه امكان الابتداء بالسكان اذا كان لم  
الحسن وان كان مرفوضا في لغة العرب كالوقوف على المتحرك  
والجمع بين الساكنين من الصوامت الا في الوقف مثل زيد اذا  
كان الصامت الاول حرف لين والثاني مدغما نحو خويصة  
فانه جائز كما اذا كان الاول مصوتا نحو دابة وعدم قدرة  
البعض على الابتداء بالسكان لا يدل على امتناعه كالتلفظ  
ببعض الحرف فان ذلك لقصور في الالة والاستدلال على  
الامكان بان الصوت ان كان مشروطا بالصامت لزم انه لو  
كان الصامت مشروطا به في بعض المواضع لزم الدور ليس  
بشي لان الصوت مشروط بان يسبقه صامت والصامت في  
الابتداء مشروط بان يسبقه مصوت مقصود فيكونان معا  
ولا استحالة فيه كذا في شرح المقاصد للعلامة القفاري في  
وهو كما ترى سم الدور ولكنه جعله معيا وهم اتفقوا على جواز  
لان المستحيل عندهم انما هو الدور التقدي بمرتبة او بملتب



وسياقي بيانه ان شاء الله تعالى عن قريب واجيب ايضا عن الاسكا  
بان امتناع الابتداء بالسالكين يستلزم امتناع انفكاك الحركة عن  
الحرف المبتدأ لا توقف عليها اذ يحتمل ان تكون الحركة تابعة  
بمنفكة عنه اذا علمت امتناع ما ذكرنا تحققت ان ما ذكره  
الشراح هو التحقيق واللكنة العي في اللسان والبسطة اخذ  
بالخلق او كراهة في السمع يقال شي شيع اي كرهه الطم  
لخلق. وما احسن قول بعض الظروف  
سلم على المولى الهادي وصف له شوقي اليه وافي مملوكه  
ابدا خير كني اليه تشوق قلبي مشطوط منوكة  
حتى غلت لبعد فكأنني الف وليس يمكن تحريكه  
**قال** الكافي في استدلال بعض المحققين باختصاص الرحمن  
بالله الخ **اقول** اختلاف الاصوليون في ان المجاز هل يستلزم  
الحقيقة او لا فذهب المحققون الى الاول وذهب بعض في الثاني  
فحجة الاولين ان المجاز عبارة عن اللفظ المستعمل في غير ما وضع  
له للعلاقة فهو يستدعي سبق الوضع لمعنى غير المعنى المجاز كما  
سبق استعماله في ذلك المعنى الموضوع له الذي باعتبار يكون  
حقيقة فلا وجه القول الثاني في الرحمن فانه ما خول من الرحمة  
وهو مبدل انعطاف الميل النفساني الى الشفقة وهذا جميل  
في حقه تعالى فيجمل على غاية وهو الانعام ان جعل من صفات  
الافعال او ارادة الفضل ان جعل من صفات الذات ولم  
يستعمل في غير تعالى يكون استعماله فيه حقيقة فقد وجد المجاز

ولم

ولم توجد له حقيقة فثبت ان المجاز لا يستلزم الحقيقة وهو  
المدعي **اقول** هذا الاشكال قوي على القائل بالاستلزام  
والجواب عنه صعب ولم ار منه ذكر عنه جوابا لكن سخر لي ان  
المراد من ان المجاز يستلزم الحقيقة اعم من ان تكون الحقيقة  
موجودة او مقدرة بمعنى ان لفظ الرحمن لو استعمل في غير تعالى  
كان حقيقة وهذا القدر كاف في الاستلزام فتأمل فانه  
نفس وله نظائر **قال** الكافي في الحمد هو الوصف بالجميل  
على جهة التعظيم والتجليل **اقول** فيه انه لا يطرده لانه يصدق  
على الوصف بالجميل على قصد التعظيم لا على التجليل وانه ليس  
بحمد اللهم الا ان يدعي ان الوصف بالجميل على قصد التعظيم  
لا يكون الا على التجليل وفيه ما فيه **قال** الكافي في وقد جاب  
عنه بعض الفضلاء بان الحمد بناء مصدر المجهول **اقول** قاله  
عصام الدين في حاشية الحاشي الحمد يصح ان يكون مبنيا  
للمفاعل اي كل حمد متعلق بولي وان يكون مبنيا للمفعول  
اي كل محمودية قائمة به تعالى وجه الافاضل من ترك جازية اللفظ  
لرعاية ما هو الاصل في نظر الى المعنى فجعل الحمد مستعلا في كلا  
معينيه بارتكاب تكلف ارادة ما يطلق عليه لفظ الحمد  
ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلاً معني الحمد له تعالى دون غيره  
فيتبرع الحمد درجة الكمال انتهى **اقول** لا يخفى ان الوجه  
الاخر محتمل يظهر بالتأمل فاذا اب الفكر في استخراج  
**قال** الازهر في حرف فيه معنى الشرط بدخول دليل



القاء في جواب **اقول** قال بعض المحققين وقعت كلمة اما  
 موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناه  
 فلتضمنها معنى الشرط لزمت الفاعل لازمة للشرط غالب  
 وتضمنها معنى الابتداء لزمت الصوق الاسم اللازم للمبتدأ  
 فضا الحرف ما كان وابقى له بقدر الامكان قال المحقق ما ذكره  
 هنا من كون اما واقعا موقع اسم هو المبتدأ مخالف لما ذكره  
 في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود  
 فهدينا هم الاله حيث قال اصل اما زيد فقيام بها يمكن من  
 شي فزيد قيام فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكون من  
 شي واقم مقام ملزوم القيام الذي هو زيد فانه يدل على  
 ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن نبيا كلامه على  
 الذهبين انتهى **اقول** ما ذكره في احوال متعلقات  
 الفعل هو ما ذكره الشيخ الرضي ونصه واما بيان معنى الشرط  
 فيها فبان بقوله هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها  
 لكثرة استعمالها في الكلام لكونها في الاصل موضوعة  
 للتفصيل وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد  
 ففقيه واما علم وفكاهم فيؤدي الى الاشتغال لهذا ايضا  
 وايضا حذف ذلك لفرض معنوي وذلك لانهم ارادوا ان  
 يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط  
 الذي في جميع الكلام تفسيره كما ان اصل اما زيد فقيام  
 ان يكن من شي فزيد قيام اي ان يقع في الدنيا شي يقع

قيام

قيام زيد فهذا خبره بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول  
 قيامه لان ما لحصول شي في الدنيا مادامت السماء باقية  
 فلا بد من حصول شي فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه  
 الملازمة المذكورة بين الشرط والخبر لزوم القيام لمزيد  
 حذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكون من شي واقم  
 ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم انتهى واعلم  
 ان في العبارة الاولى بحثا ذكر الخطابي ليس هذا محله  
**قال** الازهري بعد بالنصب على الظرفية الزمانية **اقول**  
 اصل وضع بعد للمكان لكن اكثر استعمالها في الزمان حتى  
 هجر موضعها الاصل في هذا فائدة ذكرها شيخ الاسلام  
 البدر الغري في كتابه ان بعد اذ لم تكن مضافة لفظا  
 والابوت ما يضاف اليها لا لفظا ولا معنى يجوز فيها  
 الرفع من قوله فهي مبتدأ في خوا ما بعد خبره محذوف بقدر  
 لما تقدم **اقول** فيه نظر اما اوله فلقد قدم الفاعلية بالحب  
 اذ معناه مستفاد من نفس الطرف واما ثانيا فللزوم  
 الفصل بين اما والفا بما لم يجوزوه واما ثالثا فلا يربط  
 مع الخبر جملة معترضة بين الشرط والخبر الغير معنى ولا  
 ارتباط ويمكن دفع هذا وجه الرفع مع التنوين حكاية  
 النواوي رحمه الله تعالى في دقائق المنهاج ولما كان هذا  
 بعيدا عن القواعد اسقطوه من مولفاتهم ولم يذكره  
 الاقليل على سبيل الكناية فاعلمه **قال** الازهري والاصل

ومع ان بعد في اما بعد يجوز  
 فيها الرفع منونة



عنده من يمكنه شيء بعد حمد الله **أقول** اعلم ان ما ذكره  
 محل نظر ذلك اننا لا نسلم ان قول سر بيان للاصل بل هو  
 حل للمعنى والاصل عنده ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط  
 وزيدت ما وادعمت النون في الميم وفتحت هزة حرف  
 الشرط وعبارته ايضا صريحة في تعليق النظر بفعل الشرط  
 وليس كذلك بل هي متعلقة بالخبر لان المقصود ما زيد فقال  
 ان القيام واقع اليه فالمعنى هنا ان التاليف بعد الحمد  
 لازم لوقوع شيء ما لان التاليف لازم لوقوع شيء ما بعد  
 الحمد ان لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلازم تعميم الشرط  
 واطلاقه لا تقييده وتخصيصه فما افهمه الازهرى ليس في  
 محله **قال** الازهرى بدأ بالحمد تاديه لحق شيء مما وجب  
**أقول** تاديه مفعول له للبداية ومنه للتبعض والمعنى ان  
 المص ادى شيئا من الحمد كما حقه بصفاء اعتقاد وخلوص  
 طوية وفيه إشارة الى ان قوة الحمد تفي بحق شيء من الحمد  
 وان لم يقدر على جميعه لاستحالة والغرض الاصل في البداية  
 بالحمد ربط النعم والآلاء وجلب المزيد بالتاليف وهما كما  
 بالحمد المذكور فاندفع ما يقال ان اداء الحمد يحصل بحمد  
 الحمد ولو في آخر الكتاب فلا يصح ان يكون محله لفعل البدء  
**قال** بعض المحققين في عبارة المطول اذ الحق شيء انما  
 قال الحق شيء اذ من المعلوم انه لا يودى بحمد ما ذكره الحمد  
 الذي هو شكر لسا في حق الشكر الواجب بانواعه الثلاثة

ولان

ولان التوفيق للحمد لا قد ار عليه ايضا نعم تقتضي شكره  
 جوا فلا تفي بحقه قوة الحمد **قال** الازهرى والجلالة  
 اسم للذات **أقول** شبهه على انه علم جزئي وامان زعم  
 ان اسم المفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي الحكم  
 في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد شبهه الا انه  
 ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد بالاتفاق من غير ان  
 يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما للمفهوم المعتبر بالحق  
 او الواجب لذاته علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان  
 المفهوم من حيث هو يحمل الكثرة وهي تنافي التوحيد وعلى تقدير  
 كونه جزئيا يلزم الدور وذلك لان افادة التوحيد لا تحصل  
 الا اذا كان علما والعلمية موقوفة على ذات العلم بدون اعتبار كونه  
 المحقق بان الافادة موقوفة على ذات العلم بدون اعتبار كونه  
 علما وهي لفظه الجلالة والعلمية اي كون اللفظ علما موقوفة  
 على الافادة فلا دور لاختلاف الجدة انتهى **أقول** ويمكن المنا  
 فيه فتدبر **والذات** بمنزلة ففت لا محذوفة والتا عوض منه  
 وتانيته ليس باعتبارها بل باعتبار تاويلها بالنفس وهي تقا  
 على حقيقة الشيء وعلى هويته الخارجية وعلى ما يقابل الوصف  
 والمراد هنا الهوية والمراد بالاسم هنا ما يقابل الوصف والكنية  
 واللقب هذا ولا يخفى عليك ان وضع العلم لا يستلزم تحقق  
 الموضوع له بالكنية فاندفع ما يقال وضع العلم بازاء ذاته  
 فرع تعقله وحين لم تعقل ذاته لم يتصور ذلك على ان اللاح



على ان واضع اللغات هو الله تعالى فيكون هو الواضع لذاته هذا  
اللفظ فلا يرد من اصله لا يقال ما الفايده في وضعه لذاته  
علما عليها مع ان العلم يكون لتمييز الذات والعلم بها وهي  
بعدم حقيقته لا نأقول بجواز ان يكون وضعها والاهم عباده  
ان علموا علما اجمالا انه علم وان لم يلاحظوا الوضع على ما يلحق  
بالاعلام كما اذا علم احد ان زيد امثلا علم الشخص معين وان  
لم يعرف ذلك الشخص وجوز ان يكون لاسم هذه بين هذا ذكر بعضهم  
بانه المقصود من وضع الاسم تعريف المسمى فلو وضع الله لذاته اسما  
لكان المقصود منه اما ان يعرف نفسه ذاته المخصوصة وذلك معلوم  
الفساد او يعرف نفسه خلقه بذلك الاسم وذلك ايضا باطل لان  
خلق لا يعرفون ذاته المخصوصة انتهى **اقول** لا يخفى عليك ضعفه  
لانا تخارنا في قوله ان خلقه لا يعرفون ذاته ان اراد نفي المعرفة  
بالكسوف لم يكن لاسم بل لازم وضع العلم بل يكفي العلم بوجه ما  
وان اراد نفي المعرفة بوجه ما فممتنع وهو ظاهر قلنا **قال**  
الازهري المستجمع لسائر الصفات **اقول** المراد بالجميع التام  
والسائر بمعنى الجميع مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل **وفي**  
الكشاف السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى  
الجميع غير ثبت ووقع فيه استعماله بمعنى الجميع ويؤخذ من هذه  
العبارة تعليل اختصاص التعبير بلفظ الجلالة لانه شامل  
لجميع الصفات فاذا ذكر تحققت جميعها في صفة جلاله ما  
اذا ذكر وصف من اوصافه فربما توهم اختصاص الحمد به

لكونه

١١  
لكونه كذا لان تعليل الحكم على المشتق يؤذن بعلمية الاستقفا  
**قال** الازهري حق حمدا **اقول** الحق يستعمل مصدر الحق اي  
ثبت فيكون لازما او حقيقة كذا اي بنفسه فيكون تنهيا  
وعرفا بطلاق على الوجود مطلقا او على الوجود دايما وعلى  
القول والعقد اذا طابقه الواقع **قال** بعض المحققين الحق  
والصدق يشتركان في المورد اذ يوصف بكل منهما القول  
المطابق للواقع او العقد المطابق له والفرق بينهما ان المطابقة  
بمقتضى نيتي تقتضي نسبة كل منهما الى الاخر بالمطابقة كما علم  
في باب المغالطة فان طابق الواقع الاعتقاد فان نسب  
الواقع الى الاعتقاد كان الواقع مطابقا بكسر الباء والاعتقاد  
مطابقا بفتحها فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد شحنا  
صدقها بالمعنى المصداق ويقال هذا حق على انه صفة لله  
وانما سميت بذلك لان المنظور اليه في هذا الاعتبار هو  
الواقع الموصوف لكونه حقا اي ثابتا متحققا وان نسبة الاعتقاد  
الى الواقع كان الاعتقاد مطابقا بكسر الباء والواقع مطابقا  
بفتحها فهذه المطابقة القائمة بالاعتقاد شحنا صدقا  
بالمعنى المصدري ويقال هذا صدق اي صادق واما  
سميت بذلك تمييزا لها عن احتسابها انتهى وقد استوفينا محققين  
هذا في شرحنا على عقايد الامام الشافعي فليرجع اليه هذا  
واعلم ان قوله واجب حمدا بمعنى الثابت فيكون ايضا وحق  
لما بعده اضافة الصفة الى الموصوف والاصل اما بعد الله



هذا ثابت فان قلت لم عدل عن تفسير الحق بان ثابت الى غيره  
 بالواجب قلنا لكثرة العدد لكون الواجب فيهم من المعنى الشرعي  
 فاقى به لا فائدة التورية التي هي المحتسب على هذا قوله  
 الذي يتعين له بخلافه الثابت فانه لا دلالة له على هذه التلكة  
**قال** الازهري وانتصابه على المفعولية المطلقة **اقول**  
 الى المصدري كونه الحق مفعولا مطلقا والمطلق الذي لم  
 يقيد بحرف جر وفي التفسير مساهلة لانه ثابت عن المفعول  
 المطلق لانه مضاف اليه والتقدير ما بعد حمد حمدنا ثابتا  
 متعينا شرعا وفاقيدته التوكيد والعامل فيه حمد الاول **قال**  
 الازهري والصلاة والسلام بالجرا **اقول** لا يتعين جرها  
 بل يجوز رفعها على الابتداء او ترتفع عن اموتة التامع وتكون  
 الواو للاعتراض بين الشرط والجزاء وكان العامل السارح  
 على تخصيص الجركون الواو اصلا في العطف ولزوم الاعراض  
 بين اما والفاء بحمله لم يجوز والفصل بها وهذا وجه  
**قال** الازهري متعلق بالسلام ومتعلق بالصلاة مجزوء  
**اقول** حذف وجوبا اذ لو اقي به لمزم عود الضمير على متا  
 لفظا ورتبه وذلك في هذا الباب لا يفتقر الا في العدة على ان  
 بعض الحاجة يحذف وان كان عدم **قال** الازهري ولا يجوز  
 ان يتعلق المذكور بالصلاة **اقول** نعم واجب ذكره على هذا  
 التقدير لعدم المانع المتقدم وفيه نظر لترجح المحققين بالخلا  
 فيما اذا عمل الاول في الاضمار في الثاني هل يضر او لا فذهب

بعض

بعض من الكوفيين الحائنه لا يضر في الثاني واستدلوا عليه بقول  
 تعالى هاوم اقروا كتب به واتوفي افرغ عليه قطرا وهو مذكور  
 بان ما ذكره ودليل البصرية على اعماله الثاني والخلاف  
 لا على سبل الوجوب **قال** عبدالرحمن الجاني من عبارة واضمه  
 المفعول في الثاني لواقفاه على المذهب المختار ولم تحذف  
 وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مفاير  
 المذكور ونحوه صرح غيره من المحققين فاذا ذكره من وجوه  
 الذكر ليس في محله ولم ار منه تعطفا له **قال** الازهري  
 وفيه من انواع البديع المطابقة **اقول** البديع علم يعرف به وجوه  
 التحسين والمطابقة والطباق ذكر الشئ وضده حقيقة او مجازا  
 فيدخل في التقريف نحو قول ذعيل الخزانجي  
 لا تعجب يا سلم من رجل ضحك المشيب براسه فكيف  
 فالقابل فيه بين اللفظين **قال** الازهري جملة مقرونة بالفاء  
 انها جواب اما **اقول** يعني ان محله الجزم لكونه جواب شرط  
 جازم نيابة **قال** الازهري وأشار بهذه **اقول** هذا جواب  
 عن دخل تقريره ان اسما الاسان وضعت لئلا على الهد  
 المحسوس فلم عبر بهذه مع ان المشار اليه بها هي المعاني وهي  
 معقولة لا محسوس فاجاب بان المعاني وان لم تكن مشاهدا  
 لكن لما كان المصنف يحضرها على طريق الاجمال لئلا  
 منزلة المشاهد المحسوس تحقيقا لوجودها خارجا وكان  
 الشارح اطلع على تقدم الخطبة على الكتاب والا كانت الاشياء



في محله من غير جواز والذهن قوة معقدة لاكتساب الآراء **قال**  
 الأزهرى والفوائد جمع فائدة **اقول** الفوائد مشتقة من القوة  
 وهي في اللغة ما حصلت من علم او مال وفي الاصطلاح المصلحة  
 المرتبة على فعل من حيث هي ثمرة وينتجته وقيل ما خوذ من  
 فادته اذا اجهت فوائده وكان المناسبة على هذا ان حصول  
 الفائدة في النفس له تاثير كما تاثير خواص السهم في موقعه **وقيل**  
 السارج نبتا للكل فيجب بما يكون الشيء به احسن حالاً منه بغيره  
 قال بعد هذا الكافجي والمراد منها ههنا ما تكون قاعدة الاعراب  
 به احسن قبولاً منها لغيره وذلك ضبطاً للحمل اليها محلها في الاعراب  
 والتي ليس لها محل من حيثها وتفصيل الاعراب في الجار والمجرور وفي  
 النطق والمخبر **لك** **اقول** تقرير هذا ان الشيء واقع في التعريف  
 على القاعدة النحوية وضمير يعود اليها وضمير من يرجع اليها  
 وضمير بغيره يرجع الى ما ليسا والتقدير الفائدة هي الذي تكون فائدة  
 الاعراب احسن قبولاً من نفسها بغيره وهذا من قبيل سبل الكل  
 نحو ما رايت رجلاً احسن في عتبة الكل مشترك بين عين الرجل  
 وعين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين  
 زيد واشترط في الكل ان يكون مشتركاً مفضلاً عليه من وجه  
 مفضلاً عليه وجه اخر بعد اتحادها بالذات يخرج عن مثل قوله  
 ما رايت رجلاً احسن كل عين من كل عين زيد فانها مختلفة  
 بالذات بخلاف الكل المملووظ مطلقاً المقيد بانه بهذا وتارة  
 بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وهذه المسئلة مهمة

مشكلة

مشكلة ليس هذا مكان استيفائها وانت عما ذكرنا يمكنك توجيه  
 تعريف الفائدة تنزيلاً عليه **قال** الكافجي ويجوز ان يكون المراد  
 من الفوائد العبارات المحركة فتكون القواعد عبارة عن القواعد  
 ويجوز ان يراد من الفوائد العبارات المحركة فتكون القواعد  
 عبارة عن المعاني ويجوز ان يراد العكس ويمكن حمل الكلام  
 على الاطلاق والتقدير **اقول** اعلم ان عبارة المتن ظاهرة  
 يقتضي كون الشيء ظرفاً لنفسه وهو محال لانه قال فائدة فوائده  
 في قواعد الاعراب فجعل الفوائد مظهر وقواعد ظرفاً لها  
 مع انها هي فائدة الاحتياج اليها ففهم باوجه احداهما ان تحمل الفوائد  
 على العبارات التي هي الالفاظ فيكون المراد من القواعد المعاني  
 فتكون المعاني قوالب الالفاظ على ما ذكره بعضهم ثانياً  
 ان تحمل الفوائد على المعاني والقواعد على الالفاظ فتكون  
 قوالب المعاني وهذا هو المشهور ثالثاً ان تحمل الفوائد على  
 اللفظ والمعنى ويراد من القواعد احدها فيكون الاطلاق في  
 الاول والتقدير الثاني فيكون في عبارته لغو وشعر مرتب  
 ويمكن العكس بان يراد من الفوائد احدها والقواعد صادقة  
 عليها فيكون الترتيب منوشاً وعبارة محتملة لها ولا ريب  
 ان كلها بعيد عن مظان التحقيق ولذا عبر بالمكان الدال على  
 الضعف واستدرك بقوله لكن الظاهر هو الذي قرناه واما  
 اوجه التحتمل هذه التوجيهات لما قرناه ومن تأمل عرف وجه  
 بعد الاخيرين وسخ لي وجه حسن وهو ان تكون في معنى من



ويكون فيه سلامة من هذه التكاليف وحيث يكون من تبعية  
 والجوهرية فوايد وهذا الوجه لم ينب له الشارع فتأمل **قال**  
 الأزهرى وهي قضية تعرف منها احكام جزئياتها **اقول**  
 القضية الكلية ما احاط السور بافرادها اثباتا او سلبا فان كان  
 سائبة فسورها لا شيء او لا واحد مثلا وان كانت موجبة فسورها  
 كل وسمي الحيط سورا لانه يحيط بالافراد كما يحيط سور المدينة بها  
 وفي قوله جزئياتها اي جزئيات مضاعف اي جزئيات موضوعها  
 وطريق التعرف ان تجعل القاعدة الكبرى لصغرى سرية الحصول  
 كما اذا ردت الاستدلال بالقياس الاقتراني على ان زيد في  
 قام زيد مرفوع فتقول زيد شتمل على علم الفاعلية وكلما شتمل  
 على علم الفاعلية فهو مرفوع ينتج من الشكل الاول زيد مرفوع  
 وهو ان يكون الحد الاوسط محمولا في الصغرى موضوعا في  
 الكبرى فتسمى القاعدة اصلا والاحكام المستخرجة نتائج وفروعا  
 والاستخراج تعريف **قال** انكافجي واذا قصدنا الاستدلال  
 بالقياس الاستثنائي عليه **اقول** الاستثنائي عند اهل الميزان  
 ما شتمل على كلمة لكن وله اربع صور صورتان مفتحتان وصور  
 عقيمتان فالمفتحتان وضع المقدم ينتج وضع التالي مثاله لو  
 كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة فانه  
 موجود ورفع التالي ينتج رفع المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة  
 كان النهار موجودا لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست  
 بطالعة وما في الكتاب من قبيل هذا لانه كل ما لم يكن زيد مرفوعا

في قوله جزئياتها

لم يشتمل

لم يشتمل على علم الفاعلية لكنه شتمل فيكون مرفوعا فقد انتج رفع  
 التالي رفع المقدم واما العقيمتان فرفع المقدم لا ينتج رفع التالي  
 ووضع التالي لا ينتج وضع المقدم ولهذا بيان محله كتب المنطق  
 فراجع **قال** الأزهرى الصواب ضد الخطا **اقول** فيه مسأ  
 بل الاولى ان يقول نقبض الخطا لان الضدين امران موجودان  
 لا يجتمعان ويرتفعان والصواب والخطا لا يجتمعان ولا  
 يرتفعان بل لا بد من احدهما دائما فيصدق عليها تعريف  
 المتناقضين وهو امران موجودان لا يجتمعان ولا يرتفعان  
 والمراد بالصواب هنا الحق فيكون المراد من الخطا الباطل  
 فقط وان كانا اعم من ذلك **قال** الأزهرى خلافا للقيصر  
**اقول** في ما هله لان الخلافين يجتمعان كالقبول والنفك  
 والطول والقصر ولا يجتمعان فالاولى ان يقال مقابل القصر  
 وكذا ان تجيب عن هؤلاء ما قبله بان المراد من الضدين ما  
 بينهما غاية التباين وكذلك الخلافان فتدبر **قال** الأزهرى  
 ويجمع على ابوية لازد واج **اقول** الازد واج المناسبة والمراد  
 انهم لو قيل ابواب فانت المناسبة مع اخبية بخلاف ابوية فانه  
 مناسب لذمة **قال** الأزهرى لغة في احب **اقول** لا يتعين  
 هذا بل يجوز ان يكون من حواجب بالضم والكسر وعلى الثاني  
 يكون متعديا مفعوله محذوف عايد الى من الاله موصولة  
 او موصوفة وعلى الاول يكون لازما وعلى التقديرين **قال** انكافجي  
 احب ابان مروان من اجل تشرق **قال** انكافجي

صوابه خلافا للطويل  
 كما يعلم بمراجعة عبارته



فكونه اطلاق المطبوع على المسحوق اطلاق السليم على الخبيث  
**اقول** محصل ان المسحوق لا يقال له حقيقة مطبوع وانما  
يقال ذلك بعد تطبيقه لكن اطلقوا عليه ذلك اطلاقا مجازيا  
تقاولا ولا باعتبار ما يؤول اليه كما اطلقوا السليم على اللذيذ  
تقاولا وبالسلاسة وكما سمي المكان المهيكل مفاتيح تقاولا بالسلا  
والظفر اذا لم يكن ما يؤخذ من قورانه فونه بالتضعيف اي  
هكك على ما رواه الاممعي واما ما نقله عن ابن الانباري  
ان الطبيب الاصداد يقال له علاج الداء طب والسحر طب فلا  
حق في اطلاق عليه ويشهد له حديث مشهور **قال**  
الازهرى والهداية **اقول** الهداية على ما حققه شارح الحقيق  
تفسر بخلق الهدى وبالذلة الموصلة المطلوب دليل  
الاول قوله تعالى لا تهديني من احببت اي لا تخلق الهداية  
فمن احببت ودليل الثاني قوله تعالى وانك لن تهدينا لما  
مستقيم اي تدل على طريق الحق الخالي من الزيغ والاعوجاج  
فاخذها المعتزلة بالمعنى الاول مع اعترافهم بالثاني لكنه  
مرجوح عندهم والاشاعة بالمعنى الثاني مع اعترافهم بالاول  
لكن كذلك مرجوح عندهم فظهر ان النزاع لفظي فسقط كلا  
من ضبط في هذا المقام ضبط عشوا واعرض بما مور لا يليق  
اذا وها واعلم ان الهداية تستعمل متعدية بكثرة الى كقول  
تعالى ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وتستعمل متعدي  
باللام كقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم

معناه

فمعناها الايضال فمن عرفها بالذلة على الطريق الموصل  
ناظر الى الاستعمال الاولين فمن عرفها بالذلة الموصلة  
ناظر الى الاستعمال الاخر هذا وذكر سبب التحقيق في جاز  
شرح المطالع مانص وعرفها بعضهم بانها الذلة الموصلة  
الى البقية ونقض بقوله تعالى واما ثوب فهدى بها هم انهم  
**اقول** لا يخفى عليك سقوط هذا النقص لان المراد من  
الموصل ما من شأنها الايضال لا هو بالفعل واما من شأنها  
بوجودان ما يوصل الى المطلوب فقد اخطا لان ذلك هو  
هو الهدى والهداية **قال** الازهرى من حصر الكل فاجزا  
**اقول** الحصر على ثلاثة اقسام عقلي وهو المتروك بين النفي  
والاثبات مع احصاء المقسم في القسم الاخر عقلا واستقراي  
وهو تتبع الافراد واحدا واحدا مع جواز غير ما ذكرها  
اطلع عليه وجعل وهو ان يجعل الجاعل شيئا مرتبا على  
عدد خاص فنهنا ليس عقليا بل اما استقراي وجعل  
ثم الحصر اما حصر الكل في اجزائه او حصر الكل في جزئياته  
لانه ان صح حمل المقسم على كل واحد من الاقسام فهو الثاني  
والا فهو الاول مثال الثاني السكجيين مثلا فان عبا  
عن الخلل والعسل والنفع ولا يقال الخلل سكجيين ولا العسل  
وما عن فيه من قبله فانه لا يصح ان يحمل الكتاب على الباب  
الاول ولا على الثاني وهكذا بل الحمل انما هو على مجموع  
الابواب الاربع كما هو شأن الكل مع اجزائه وما يقال

محط الحصر على ثلاثة اقسام  
عقلي واستقراي وجعل



وما يقال من ان الكل عين اجزائه فلا يصح القول بان الكتب  
 في اربعة ابواب وايضا الاجزاء محيط بها الكل وتخصر  
 فيه لان حصر الشيء جعل في محل محيط به فالخط حصر  
 والمحاط محصور فكيف يقال الكل مختصر في اجزائه فلهذا  
 بان المراد من الكتب المجمع ومن الابواب كل واحد هذا  
 اشار اليه المحقق الشارح بقوله ويجوز ان يراد من اخصا  
 الكتاب في الابواب الاربعة اخصا بها بحسب اعتبار  
 اجزائها ففيها او بان المراد من الكتاب المعاني ومن الابواب  
 الالفاظ وهذا اشار اليه بقوله المراد من الكتب هو المفهومات  
 ومن الابواب الاربعة هو العبارات وانما ذكرنا هذا ايضا  
 لما في شرح المحقق ومثاله الاول وهو حصر الكل في جزئية  
 الكلمة مثلا فانه يصح ان يقال الاسم كلمة الفعل كلمة وكذا  
 في **قال** الازهري في شرح الجملة وذكر اقسامها  
**اقول** شرح الشيء كشف ماهيته وازالة اللبس عنها والذكر  
 والذكر بالكسر اللسان وبالضم الجنان والافان جمع قسم  
 وقسم الشيء ما كان اخص منه ومندرجا تحته على لاي المتضمن  
 وقسم الشيء ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء اخر  
 ما تركب الشيء منه ومن غير الكل ما تركب من الشيء كالحجر  
 ما منع نفس تصور مفهوم من وقوع الشركة فيه والكل ما  
 لم يمنع ففهم من هذا ان القسم يندرج تحت المقسم كاندراج  
 الجزئي تحت الكلي بخلاف الجزء فاذا اطلق القسم على الجزء

مطلوب  
 الكل والكل والجزء والجزء

كان مجازا كما ذكره الشارح في شرح الاجرومية ولم يبين وجهه  
 توقفه كثيرا والامر فيه هين وذلك ان يقال انه من باب الاستعارة  
 التحقيقية وبما انه شبهت الاجزاء بالافان فجميع اندراج كل واحد  
 منها تحت اخر وصدق عليه وهو المقسم والكل طوي ذكر المشبه  
 وهو الاجزاء وصرح باسم المشبه به وهو الافان ثم قرينة الاستعارة  
 عدم صحة الخلط في الاجزاء وصحة في الافان او يقال انه من باب المجاز  
 المرسل وعلاقة المجاز في الخيار لان بين الافان والاجزاء قرينة في  
 التصق الخيالي وذلك باعتبار اندراج كل منهما تحت اخر كما تقدم  
 فان قلت هل تفكي المجاز في كونها علاقة قلت قد صرح بعض  
 محشي المطول عند الكلام على المسألة بان من جملة علاقات المجاز المثل  
 المجاز فامل هذا الكلام وخرج عليه كثيرا من المسائل والاحكام  
 فانه استصعبا قوام **قال** الازهري جمع حكم وهو النسبة التي  
 بين الطرفين **اقول** الحكم على اربعة اقسام عقلية شرعية وعادية  
 وعرفية لانه اما ان يكون الحكم بثبوت المحمول للموضوع العقل  
 او الاول العقلي والثاني اما ان يكون الحكم في الشرع او لا  
 الاول الشرعي والثاني اما ان يكون الحكم فيه العادة او لا الاول  
 العادي والثاني العرفي مثال الاول قولك مثلا الصدق حسن  
 والكذب قبيح والثاني في قولك الصلاة المكتوبة واجبة والوتر مندوب  
 والثالث كقولك ان رحرقة الشمس بضية على معنى ان الله خلق  
 الارض في النار عند ما شرب لما يقبل الاحراق او يخلق فيها  
 قوة تؤثر بها وكذلك الاضائة للشمس لانهما تؤثران بانفسهما

مطلوب  
 الحكم على اربعة اقسام



فانه اعتقاد الطبايعيين واما الاسناد الاشاعه الثاني  
بعض المكينات فليس على الحقيقة بل على التجوز لكونها اسبابا و  
والداع خوقوك الفاعل مرفوع والحكم المنكر يجب توكيده والحقبة  
الكلمية تنعكس جزئية والواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلها  
قلبت العين وخوذاً كما وانما فسر الحكم بما ذكر لي دخل فيه الجملة  
الاشائية **قال** الازهري والمراد من الاقسام الجزئية الا اجزا  
**اقول** وجهه ان جزاء الجملة ما تركبت الجملة منها وهي الاسم والفعل  
والاسم واما جزئياتها فهي التراكيب كخوزيد قائم وانطلق وغيره  
وخوذاً كذلك وانت خبير بان الاحتياج الى هذا المراد لان اطلاق الاسم  
على الاجزاء كان عرفت وصح هو به واطلاقتها على الجزئية حقيقة  
واللفظ اذا اطلق ينصرف الى معناه الحقيقية بالم منع منه ما منع فاذا  
حصل حمل على المعنى المجازي لوجوه الصارفة ولا ريب ان المنع هنا  
مفقود ففهم الجزئية اسم الافعال هو المتبادر لانه المعنى الحقيقي  
وعبارته تقتضي ان في العبارة تجوزاً وليس كذلك فلو ترك قول  
والمراد ان كان اولي ولكن ان تقول اراد بذلك بيان الواقع وهو  
المعنى الا انها اقول ما فيه **قال المصنف** اعلم **اقول** خاطب  
بصفة الامر لمن يصح من الخطاب الواقعي على الكتاب خاله  
وتنبيضا على الوجه لما بعده وانما سبذكر ينبغي التوجه اليه وفي  
الوسع وبذلك لدرج والعلم ادراك الكليات في المركبات والمعرفة  
ادراك الجزئيات والبساطة اما العلم بحصول صورة الشيء في  
العقل فعام للتصورات والتصديقات ولوطنية وبعضهم كل

الشك

الشك ايضا ويعني صفة تجليها المذكور من قامت به فخاص بالتصور  
والتصديق اليقينية ويعني حكم الذهن لجازر المطابق الثاني  
فخاص بالتصديق اليقيني وعلى القول بان العلم ادراك الكليات والجزئيات  
لا يقال علمت الله بل عرفت ومنهم من يحض المعرفة بالادراك المسبق  
بالعدم ولا يميز ادراكه بل يخلط بينها عدم وعلمها فلا يقال الله  
عارف فاقول **قال** الكاشغري لما كانت الفائدة تعني بمعنى الفائدة  
الجزئية **اقول** اطلاقها على ذلك وان كان منقولا لكن غير شائع  
بخلاف اطلاقها على ما افاد فائدة ما يحسن السكوت عليه وهذا  
اختلفوا شارحون للفائدة في قوله النظم استقيم فبعضهم جعله  
تيمنا للحد بناء على اوله وبعضهم تمثيلا لظن الثاني في وثائق  
الاختلاف ان المفيد في اللغة عام فنقل الى المعنى الثاني وهو اخص  
منه فمن لحظ بناء على المعنى اللغوي قال لا بد من قيد يخرج غير المفيد  
فائدة تامة فاستغنى عن ذكر القيد بالتمثال واقامه مقامه  
لحظ نقله قال قوله كاستقيم تمثيل لتمام الخبر عند مفيد وهذا هو  
الظاهر وما شئ عليه بن المصنف اعني بن اللذين في شرح الالفية  
ليس في الجملة **قال** الازهري ولا تنعكس عكسا لغويا **اقول**  
الانعكاس اللغوي هو عكس الكل كقفسها كما في عكس التردد  
خوكل انسان بشرو كل بشر انسان بخلاف العكس المنطقي فان الكلية  
تنعكس في جزئية خوكل كلام جملة وبعض الجملة كلام فاحتر  
باللغوي عن المنطقي والعكس جعل في صوغ محمول والمحمول  
موضوعا وتبدل الجزء الاول من القضية بالثاني في هذا واعلم

12



ان النسب على اربعة اقسام عموم وخصوص من وجه وعموم وخصوص  
 مطلق وترادف وتباين فالاول كالحيوان والابيض فانها مجتمعان  
 في الانسان الابيض وينفرد الحيوان عن الابيض في الذبحي وينفرد  
 الابيض عن الحيوان في الشح والثاني كما بين الحيوان والانسان  
 والكلام والجملة وهذا يحتاج الى مادتين مادة اجتماع ومادة  
 افتراق العلم عن الخاص لتحقيق عموم والثالث كالانسان والبشر  
 والاسد والبسم والاربع كالانسان والفريس قال بعض المحققين  
 ومما اهتمت في هذا الموضع ما تقدم ذكره ان ثلثة احكام الاول ان كل  
 مفهوم الى قيس لا غير فلا بد من اشتراكه على نوع خاص من النسب انما  
 ان كل نسبة كائنه بين الشيئين فانها خارجة عنهما الى الملاحظة  
 الثالث ان النسبة مخرقة في الاقسام الاربعة لا يوجد لها قسم اخر  
 اذا تم هذا فقول ان العقل اذا اعتبر مجموع الاقسام الاربعة  
 بحيث مفهوم واحد وقاسه الى غير من المفهومين فاما ان يتحقق  
 او لا يتحقق فعلى الثاني فيختل الحكم الاول لظهور تحقق الامر  
 من غير تحقق النسبة بينهما على هذا التقدير وعلى الاول لا تخلو هذه  
 النسبة المخصوصة المعتبرة من هذين المفهومين المخصوصين اما  
 تكون داخلية في مجموع الاقسام الاربعة المعتبرة في الطرف وحده  
 فيختل الحكم الثاني لظهور ان هذه النسبة على هذا التقدير لم تكن خارجة  
 من الطرف ولا متاخزة عنه واما ان تكون خارجة عن الاقسام  
 وتختل الحكم الثالث لوجود النسبة الخارجة عن الاقسام الاربعة  
 المذكورة على هذا التقدير انتهى وهو كلام حسن والجواب عنه

اشكال لبعض المحققين

لكن

لكن من تدبر اظهر ما يدفعه وهذا كلام ذكر في البيه فلا تطيل نكسر  
 بالجواب عنه فانا نخرج عن المقصود **قال** الكافي في شرح ما في  
 تمهيد الاصل ومن التفرع عليه اذ توضح ذلك لا الاستدلال  
 عليه حتى يودي الى الدور والى اثبات القاعدة بالمثال الجزئي  
 فلهذا قال **اقول** توجيه الدور ان قوله كل كلام جملة قضيت  
 يفرق منها احكام جريبات موضوعها مثل قائم زيد فلو كان  
 اثباتها متوقفا على الجزئيات لزم الدور وهو محال وهو متوقف  
 الشيء نفسه بلزمه تقدمه على نفسه اعني حصوله قبل حصوله  
 وذلك لان امثلا لما كان موقوفا عليه **ب** كان حصوله قبل  
 حصول **ب** وكذا **ب** موقوفا عليه **لا** فيكون حصوله قبل حصوله  
**ا** فيلزم ان يكون حصول كل منها سابقا على حصول ما هو سابق  
 عليه فيكون حصول كل منها سابقا على نفسه مرتين ان كان الدور  
 مرتبة واحدة ويسمى مرجحا وبطلان مراتبان كان الدور مرتبة  
 وكذا ان يدرج مراتب التفرع على مراتب الدور بواحدة دائما ويسمى  
 واما اثبات القاعدة بالمثال الجزئي فوجهه ان قوله كل كلام  
 جملة قضيت كلية من جملة افرادها قائم زيد فلا يصح اثباتها به لانه  
 ثبت بها وهذا عندك ممنوع لان قواعد الخو ليست كلية كقواعد  
 العلوم العقلية الا ترى ان قولهم كل فعل مرفوع قاعدة مع وور  
 خرق الثوب والمسمار وكسر الزجاج الخ وما شئت ذلك واذا كان كذلك  
 فيجوز ان يكون ذلك الجزئي الذي اثبت به تلك القاعدة خارجا  
 عنها وعلى تقدير ان تكون قواعدهم كلية وان الجزئي نقوله



منع في اثبات الكليات بالمثل الجزئي ولا يلزم الدوران نفس الشيء  
 بحسب الذات قد يعارض بحسب الاعتبار فيجاء في الاحكام هكذا المتارعي  
 قائم زيدا فان من حيث ذاته وسيله ومتقدم ومعلوم ومن حيث كونه من افراد  
 القاعدة مطلوب ومناخر ومجهول وتفصيل ان الحكم الموقوف للمجهول  
 المطلوب بالنظر هو القضية الكلية التي عنوان موضوعها مفهومي الكلام  
 اعني قولنا كل كلام جملة والموقوف عليه المعلوم بدية هو قولنا قائم زيد  
 من غير اعتبار كونه من افراد الكلية يكون الشيء الواحد بالذات والاعتبار  
 متقدما على نفسه ومعلوما حين ما ليس بمعلوم ليلزم ما ذكره قائله انه  
 دقيق **قال** في شرح المواقف فان قلت لا شك ان الكلية شتملة على حكم  
 الجزئية كلها فاذا اثبتت الكلية حكم جزئي معني فقد ثبت حكم ذلك  
 الجزئي بعينه هذا خلف قلت حكمه من حيث خصوصية ذاته غير حكمه  
 من حيث انه من افراد موضوع الكلية فالاول ضروري يثبت به هذا  
 النظري والآخر واصله هذه عبارته وهي موجبة لما ذكرنا وموجبة  
 له واعلم ان ما ذكره الشارح عمن ما عارض به الفخر الرازي في النهاية  
 على من قال بجوز اثبات النظريات بالنظر كالمقام للرحمن ووجه رده في  
 الاما ذكرنا بالتلخيص فتدبر هذه المقالة غاية التدبر **قال** الاذ  
 تسمى جملة **اقول** هذه الجملة في موضع رفع جران والمراد من التسمية  
 الاطلاق لا الوضع **قال** الكافي فان قلت جملة جزئية الشرط الجزئي  
**اقول** توجه انكم حكمتم بان جزئية الشرط مرتبط بالشرط ومقيد به في  
 جانب ان الشرطية واذا فكما ان مجموع الشرط في جانب اذا اخرج عنه  
 كونه كلاما مع وجود التقييد فكذلك ينبغي في جانب ان اذا التقييد فيها

كما ذكرنا والفرق تحكم وتجاوز الجواب اننا لا نسلم عدم الفرق بل هو كما هو  
 وذلك لان ان موضوع التمسك ومضمون ما بعدها واذا تدل على تحققة ولا يثبت  
 في ان الشرط اذا كان مشكوكا فيه لا يمكن الجزم بالجزء والام يمكن تعلقا  
 لان التعليق مرتبط جملة باخر غير مختلف ما اذا كان الشرط مقطوعا به  
 فانه لا يثبت الجزم بالجزء بل يجب الجزم لتعلقه عليه كما قد منا والفرق  
 بين الجزم بالتعليق بين التمثلين وبين الجزم بمضمون ما طاهر  
 واما التقييد في قولك حيثك اذا طلعت الشمس فالمراد منه تعليق  
 الجملي لا يثبت في الشرط لكونه مقطوعا كما هو وضع اذا وهذا خفي على بعض  
 الافاضل قتله **قال** الكافي في الراد من الصدر هو المسند والمسند  
 اليه **اقول** انما ذكر المسند ليدخل بخوا قايمة الزيدان مما سدد موقعا  
 مسند الجزم لانه صدر من سند ما بعده فيجب ذكره ليكون تعريفه الاكتمال  
 جامع **قال** الكافي في تباد وابل رحيل عدا **اقول** الرحيل مبتدأ  
 مرفوع اللفظ وعدا ظرف زمان نصب على الظرفية في محل رفع خبره  
 والجملة مراد به القطع في محل جربا لبا متعلق بالفعل اي تباد  
 بهذا اللفظ **قال** الكافي في المقام مقام كمال الاتصال **اقول**  
 انما كان هذا من كمال الاتصال باعتبار كونه مبنيا وموضعا للاول  
 وهذا احد اقسامه كما نص عليه غير واحد من علماء المعاني والبيانات  
**قال** الازهري والمعنى غلام ابي زيد مطلق **اقول** فيه نظر لان  
 المقصود الحكم على زيد بمضمون ما بعده فكيف يجعل في بيان المعنى  
 فضلا فينبغي ان يقال كما ذكر الشارح المحقق وهو زيد غلام ابيه  
 مطلق **قال** ومن قال في بيان المعنى غلام ابي زيد مطلق فقد

١٩

١

١



معنى ونقلنا قلت وذلك لان الحكم عليه يزيد وفي معناه غلام وعند  
انه يمكن الجواب عن بان من ذكر غلام اي زيد منطلقا اذ بيان جمع  
الضمائر وهو ظاهر علامه انصف **قال** الازهري وبسمى المجموع  
وهو زيد منطلق وما بينهما كبرى **اقول** في الكافي في العلم والعطف  
عاجبا اذ الشرطية على طريقة قولنا اذ ارجع الامير واستاذنت  
خرجت اي اذ ارجع استاذنت واذا استاذنت خرجت على طريقة  
قولنا اذ اجيتني اعطيتك واكسوك انتهى معنى اذ اعطيت شي عاجبا  
لشرط فهو على قسمين الاول ان يتصور وجود كل من المذكورين في  
الآخر والا يصح كون المعطوف جوابا مريتا على المعطوف عليه نحو انما  
اعطتك واكسوك والتا في ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو  
ان ارجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي  
اذا ارجع استاذنت واذا استاذنت خرجت والعطف في المتن من  
قبيل التا اذ يصح كون تسمى جوابا عن جواب الشرط بعد جعله شرطاً  
بان يقال اذ قيل زيد ابوه غلام منطلق تقول زيد مبتدأ اول  
الحق واذا قيل ذلك يسمى المجموع الحق **قال** الكافي في من اعتبار  
البيسطة **اقول** المراد بالبيسطة الجملة الصغرى هنا فان قلت البيسطة  
الذي لم يركب من الاجزاء ولا يرب في تركيب الجملة الصغرى قلت البيسطة  
مشتركة بالاستشراك اللفظي على ما ذكرته وعلى البعض بالنسبة للجمع  
فالجملة الصغرى بسيطة باعتبار انها محمول الكبرى **قال** الكافي  
فان قلت ما محل هذه الجملة قلت رفع لقيامها مقام فاعل قيل  
**اقول** الاشارة الى مجموع المثال وهو زيد ابوه غلام منطلق باعتبار

تقدمه

تقدمه في قوله اذ قيل لا باعتبار هنا لانه محمول راي في قوله  
بالنسبة لزيد ابوه الحق فلو قال فان قلت ما محل الجملة بعد قيل كان  
اظهر اذ حصلت المساواة اليه التباس وقد خفي هذا على بعض النساب  
**قال** الازهري وقوله في كون الجملة صغرى وكبرى **اقول**  
لا يذهب عليهما في المتن مساهلة باعتبار جعل اية القوان  
مشبهة بالمثال والمثلية غالبها اعلى من المثلية في ساد ادب  
بل ينبغي ان اصلا فلذلك دفع هذه المساهلة السارج بقوله  
ومثل في كون الجملة صغرى وكبرى لا في المجاز وبلاغة الكلام  
وفضاحة المفردات **قال** الكافي في الاولى ان يقول بدل  
مثله يدل عليه او يستدل لما ذكرنا انتهى وانما ورد المثال  
تبيينها على اوضح القاعدة كان استوفى يقول سلمنا القاعدة  
فاذا ذكرنا ما يوضحها وما ذكرته مثال مولد فزدها ايضا حا  
بمثال فصحة فاني بالاية ويمكن ان تجعل سادها فتكون لايت  
القاعدة وهذا اولي **قال** الازهري فخرت هذه **اقول**  
فان قلت المحذوف لعلته كالشأن فها على تقدير نقل الحركة  
يكون المحذوف اعلا ليا فلا يصح الادعاء لانه من شرطه عدم الفاصل  
قلنا المحذوف هنا جعل سادها متساو اما قولهم الاصل كذا فليكن  
كافي بدوم **قال** الازهري والذي حسن ذلك **اقول** اي ان  
حسن اشياء الف لكنا ويمكن ان يقال انما ثبتت الالف لئلا  
تلتبس بلكة التا صفة الرافع على تقدير الحذف فحصره بحسن  
الاشياء فيما ذكره محل من اللصم الا ان يقال انه حصر



اضافي تنزيل ما عداه منزلة العدم لظهور ترجيح على غيره في رتبة  
كما تقول ما في البلد عالم الافلان مع وجود غيره من العالم في ذلك  
البلد فكنك لما رجحت عليهم باكتساب المعارف كانك تذلهم منزلة  
المعدومين وكل حزب بما لديهم فرحون **قال** الكافي في جوارق  
صفة الضمير **اقول** تقرير الاعتراض انه يمكن ان تكون هنا  
كن هي الناصبة الواقعة جعل انا قايما مقام المتصل كما في قولهم  
جاء القوم فاكرمهم والجواب بان اقامة المتصل مقام المتصل  
نادرة قليلة الوقوع حتى ان المحققين فهو ذلك وسيد عليك  
هذا ان شاء الله تعالى في حيث لو لا قوله واحاها وهم الخ دفع  
لقول المعترض بان اكثر منهم اقيم فيه المتفصل مقام المتصل  
ان الضمير اكثر منهم هو انها وحدها ومن هم قايمون هم بتما  
وان الصورة في الموضوعين التقابرا الاعتبارين هذا ما يقتضيه  
لفظ الكتاب ولا تلتفت لما لم يعرف وجهه فخطب غشوا  
**قال** الكافي في تصوير بعض مثل الاعتبار المذكور في ظنيت  
زيدا يقوم ابو **اقول** سياق الكلام يقتضي ان يكون المراد بالا  
المذكور كونها محتملة لاحتمالات الثلاثة كالقيد في الآية والثبات  
والاشكال في بطلان فان قلت ما ذكره يمكن حمله على وجه صحيح  
بان يكون جملة يقوم ابو صوفي لوقوعها جازعا عن زيد باعتبار  
الاصل وزيدا وما بعده كبرى باعتبار ما بعده وصوفي باعتبار  
ما قبله فتحقق الاعتبار الثلاثة قلنا بدفع هذا تفكيكهم  
بان الوسطى هي التي تكون جازعا عن مبتداه وهي خبر مبتداه

جملة

جملة كما تقدم وهذا ليس كذلك والحق ان هذا وهم من السارح  
**قال** الكافي في فان قلت الكلام في الجملة الانشائية **اقول** يحصل  
دفع التفصيل ووجهه ان الكلام والخلاف انما هو في الجملة الانشائية  
فلا يتبقى ما ذكرته في التفصيل لانه لا يلزم من صدق العام  
الذي هو مطلق الانشا صدق الخاص الذي هو الجملة الانشائية  
لجواز وجود العام في ضمن غير هذا الخاص **قول** فلا يتم  
التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب **اقول**  
الدليل على وفق الدعي وسبب ذلك التفصيل وقع في مطلق  
الانشاء والخلاف انما هو في الجملة الانشائية فتأمل **قال**  
الزهري ثالثا ان الخبر يلحق بالخاص في الاول والخ  
**قول** المراد ان هذا ثالث الفروق بين بابي المبتداه وان  
وحاصله ان المنكر للحكم او المتردد فيه حقيقة او تنزيلا  
له ما يلحق اليه فان كان الملقى اليه جملة اسمية اكدت بان اذا  
كان الخاص طبع اول درجات الانكار فان ترقى في الانكار  
زيد له بحسب مراتب انكاره وان كان فعلية ادخل عليها في  
التوكيد ان كانت مما يقبلها والا ادخل عليها ما يوجب التوكيد  
ويزداد فيها كذلك بحسب مراتب انكاره اذا تأملت هذا حق  
التمسك سقط اعتراض بعض افاضل العصر بان الكلام قبل  
دخول ان كان فيه اثبات المحور للموضوع وهي لم تزد على ذلك  
فتكون زائدة وتوضح الرد انهاء التعليل بالاستغناء بدورها  
وهو رد انكار المنكر وتردد المتردد ولو كانت زائدة لكانت



الكلام بدورها وليس كذلك فيما اذا كان المقام يقتضيها فلا  
تكون زائدة سواء اريد بها يكون دخولها وخروجها على السوا  
او بالذات لم يفد فائدة تعابير الاولي وسياتي في آخر هذا الكتاب  
تحقيق هذا ان شاء الله تعالى **قال** الكتاب في نصب عطفها  
بعده على قوله رفع عطفها طريق عطف معولي عاملين مختلفين  
في قوله ولا تلزم المصادرة **قول** اعلم على ان الحاة اجمعوا  
على جواز عطف معولين على معولي عامل واحد وعلى معولات  
عامل واحد كما في قوله اعلم بكر زيدا عمر قايما وابوبكر خالدا  
سعيد منطلقا وعلى منع العطف على معول اكثر من عاملين  
خوذا يدا صار بابوه لهم وواحاك غلام بكر واما معولان  
فان لم يكن احدهما جارا فقال بن مالك هو يمنع اجماعا نحو  
كان اكل طعامك عمرو وتمر بكرو وليس كذلك بل نقل الفاعل  
الجواز فيه مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان  
احدهما جارا فان كان الجار موحدا نحو زيد في الدار والحج  
ابو عمرو في الحج فنقل المهدوي انه يمنع اجماعا وليس كذلك  
بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدر ما نحو في الدار  
زيد والحج عمرو فالشهور عن سبويه المنع وبه قال المبرد  
وابن السراج وهنالك وعن الاخفش الاجابة وبه قال الكشي  
والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي نحو  
العاطف **نحو** كالمثال جاز لانه كذا سمع والا فامنع هذا ما  
ذكره المصنف في المعنى وقال الجاهلي عند ما ورد المثال وهو اكل

في قوله  
اعلم بكر  
زيدا عمر  
قايما

بيضا

بيضا شحمة ولا سوداء ثمة **وهو** وقول الشاعر  
اكل امرأتين امرأتين **وهو** وقول الشاعر  
فهدا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يخرج عن الجاهل بحسب  
الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقوي ان يقوم مقام عاملين مختلفين  
**الحقيقة** خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب كذا بحسب الصورة  
ولا يقول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع  
بل يعمها وغيرها وعدم جواز العطف مع خلاف الفراء جاز في  
جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحج عمر يعني  
الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع والمنصوب فحين  
في كلامهم واقعة الجواز على صورة السماع لان ما خالف الاصل  
يقتصر فيه على مود السماع خلافا لسبويه فانه لا يجوز هذا العطف  
بحسب الحقيقة في هذه الصورة بل يحلها على حذف الضائقة بقا  
المضاف اليه على ان يكون نحو قوله تعالى يريدون عرض الحياة الدنيا  
والله يريد الاخرة كما في بعض القراءات انتهى فحصل منع العطف  
في جميع الصور تبعا لابن الحاجب الا في صورة التقديم في المجرور  
وبه جزم في المعنى فانه بعد ان نقل اعتراضات واجوبته في  
المسئلة قال ولحق جواز العطف في نحو في الدار زيد والحج  
عمر واما الرضي فعبارة تعطى المنع مطلقا كما هو مذهب  
فانه قال بعد كلام طويل مستدركا على المصنف ابن الحاجب كذا  
بقي عليه الاشكال في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز  
غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلهذا اعتدوا



الخافض كما فعل سبويه والفراحي لا يكون حكما انتهى وقد علمت  
 انه لا يحكم في ذلك لورود السمع بهذه الصورة دون غيرها فافتقر  
 في الجواز على المورد فهو على خلاف الاصل لانه سماعي غير ان  
 وان المصدر يتبين فافترعه وقع فيه على ان العمل على العطف  
 وان خرج من اضممار الخافض هنا **قول الساجي** ولا تلزم المضا  
 معنى المصادرة كون الدعوي جزاء الدليل في امان ان تكون  
 المطلوب الاول من غير وسائط بان يجعل المطلوب نفسه مقدمة  
 لبيان نفسه بان يدل احد حذيه الذي يراد ان يجعل حدا وسط  
 بما يراد في احتيا لا للجدل وانما يكون ذلك اذا كان المطلوب  
 شأنه ان يتشكك فيه ويجعل ان الاشياء البينة بنفسها لا  
 يقاس عليها وقد يرضى ذلك في قياس واحد وقد يرضى في  
 قياسات فوق واحد متتالية بان تكون هناك نتيجة تبين بمقد  
 غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك المقدمة  
 ربما تطلب بالنتيجة فيكون هذا ايضا مصادرة على المطلوب الاول  
 لكن بوسائط وكلما كانت الوسائط اكثر عددا كان الاطلاع على  
 انه مصادرة على المطلوب اقل وتضرب للاول والثاني في ثلثين  
 فالاول وهو ما يكون في قياس واحد قولنا كل انسان بشر وكل  
 بشر ضحك وكل انسان ضحك فالكبرى والمطلوب شي واحد  
 المعنى وقولنا كل ضحك بشروا كل بشر انسان فكل ضحك انسان  
 فالصغرى والمطلوب شي واحد في المعنى فظهر من هذا ان  
 اية مقدمة جعلت نفس مطلوب كان طرفا المقدمة الاخرى

في نفس المصادرة

مترادفين

والثاني فانه هو ما يكون في قياسات فوق واحد متتالية ان يفرض  
 ان المطلوب الاول ان كل انسان ضاحك فاذا ركبتا ذلك قياسا  
 هكذا كل انسان متعجب وكل متعجب ضاحك فتصح كل انسان ضاحك  
 فان قيل لنا لم قلتم ان كل انسان متعجب قلنا لان كل انسان  
 مدرك للكل والجزئي وكل مدرك للكل والجزئي فهو متعجب ينتج  
 ان كل انسان متعجب فان قيل لنا لم قلتم بان كل مدرك للكل  
 والجزئي متعجب قلنا لان كل مدرك للكل والجزئي ضاحك وكل  
 ضاحك متعجب وكل مدرك للكل والجزئي فقد صادفنا على  
 المطلوب الاول لكن بوسائط لان قولنا كل مدرك للكل والجزئي  
 متعجب هو عين ما ادعينا اولاه وهو قولنا كل انسان ضاحك  
 الا ان ابدلنا الانسان بالمدرك للكل والجزئي الذي هو مضمون  
 الانسان اذا تحققت ما تلوناه عليك فاعلم ان قول الساجي  
 فان قلت لطراد منه في الجواز لم تقريه انه لا اعتراض على  
 سبويه في نفي الجواز مطلقا اي في جميع اقسامه وصوره  
 سوا كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب او لا لانه  
 انما نفاه نظرا الى اللفظ الفصحى بمعنى ان العطف المذكور لا  
 يستعمل في اللفظ الفصحى فلا يلزم عليه ما ذكرته والجواب سلمنا  
 ان مراده ذلك لكن لا يتم له مطلوبه لان سببا الخاص الذي هو  
 نفي الخاص نظرا الى اللفظ الفصحى لا يستلزم سببا العام الذي هو  
 نفي الجواز مطلقا والكلام فيه وقوله فان قلت المدعي خاص  
 ايضا لم يحصل ان دعواه ليست بنفي الجواز مطلقا انما



هي نفى جواز امر خاص والجواب انه لا يجوز اعتبار خصوصها  
لبطلان المصادرة فان قوله لان حرف العطف ضعيف جعل  
دليل النفي وهو شامل لجميع صور العطف فلو خصص الدعوى  
لزم كونها جزئية الدليل ولا معنى للمصادرة الا ذلك كما تقدم  
فتأمل هذا المقام فانه من مصادح الانتظار ومطاريح الافكار  
**قال** الكافيحي فان قلت وجود كل شيء عينه فلا تخرج نسبة  
الوجود الى شيء ما لاقتضائها التباير قلت سلمناه لكن العين  
في الخارج لا تنافي التباير في الفهم والذهن **اقول** هذا المقام  
يحتاج الى بسط في الكلام ليحقق المرام فنقول ان الوجود عند  
المتكلمين ماعدا الاسرى زائدي في الواجب والممكنات وعين  
عين بينهما وعند الفلاسفة وجود الواجب غير وجود الممكنات  
زائد ولنذكر لكل دليل على الاجمال فاما دليل المتكلمين فهو  
ان الماهية الممكنة من حيث هي تقبل العدم والا ارتفع عنها الوجود  
وانصفت بالوجوب الذاتي ولا شبهة في ان الماهية الممكنة  
حالة كونها مأخوذة مع الوجود تآباه والا يجاز ان تكون  
موجودة معدومة معا ولو كان الوجود نفس الماهية الممكنة  
او جزئها لم تكن كذلك بل كانت تآجي العدم من حيث هي ايضا  
اما على تقدير كون الوجود نفسها فلان الوجود ياتي بغير  
نقيضه واما على تقدير كونه جزئها فلان الماهية قد تكون  
من حيث هي مأخوذة مع الوجود فلا تقبل العدم واما في  
الواجب فلانه لو لم يكن الوجود زائدا في مقدار الماهية

بل

بل كان وجوده مجردا قايما بذاته وهو عين ماهية الواجب  
فجرده عن الماهية وقيامه بذاته اما لذاته فيكون كل وجود  
مجرد الان مقتضى ذات الشيء لا يتخلف عنه ولا يختلف فيكون  
وجود الممكن ايضا مجردا عن الماهية وهو باطل واما الغير  
فيكون مجردا واجب الوجود لعلته منفصلة فلا يكون الواجب  
الذي هو ذلك الوجود المجرد واجبا لاحتياجه في تجرده  
وقيامه بذاته الى غيره سوا كان ذلك الغير وجوديا او عدميا هذا  
خلف واما دليل الحسن الاسرى فهو ان الوجود لو كان  
زائدا على الماهية من حيث هي غير موجودة بمعنى ان الماهية  
اذا اعتبرت في حد ذاتها مع قطع النظر عن جميع ما هو  
خارج عنها لم تكن موجودة فكانت معدومة اذ لا واسطة  
بينها فلزم تحيز انضمام الوجود اليها وقيامها ايضا في  
العدم بالموجود وان تناقض واما دليل الحكماء فهو على كون  
الوجود عينيا في الواجب انه لو لم يكن وجوده نفس ماهية  
لكان زائدا عليها واجبا يقوم بها والام تكن موجودة أصلا  
ولو قام وجوده بماهية لكان وجوده وصفا محتاجا  
اليه وانها غيره والمحتاج الى الغير ممكن فيكون وجوده ممكنا  
فله علة وهي ليست غير تلك الماهية الواجبة والا لكان وجود  
الواجب معلولا لغيره فهي الماهية الواجبة والعلة متقدمة  
على المعلول فتقدم الماهية الواجبة على وجودها بالوجود  
وانه محال لانه يلزم منه وجود الشيء قبل وجوده وكونه



موجود امرين ويلزم من هذا ما تقدم ما تقدم الشيء على وجوده  
والسلسل في الوجودات وثبوت المطلوب على تقدير عدم  
ودليل الزيادة في الممكنات قد عرفت من الذي قد مر هذا  
والسارح المحقق مشي على ما اختاره الاسمي من كونه عينا  
فهذا قال وجود كل شيء عينه ومحصل الكلام انك اذا قلت  
كان زيد فقلت نسبت الوجود اليه واذا كان الوجود عينه لزيد  
نسبة الشيء لنفسه والنسبة تقتضي التقاير بين المنتسبين  
وتفصيل الجواب لا نسلم ان وجود كل شيء عينه لكن نقول  
سلمنا الوجود لا يمتاز به الماهية خارجا بل هما متحدان  
هوية لكن هذا لا ينافي تقاير الوجود للماهية هنا وهذا  
كان في صحة النسبة لانهم صرحوا بان الوجود هنا مغاير  
للحقيقة الخارجية فاننا اذا تصور الماهية الموجودة في الخارج  
فصلها العقل الى امرين ماهية وجود خارجي فحصل هنا  
صورتان مطابقتان للماهية الخارجية على قياس ما قبل  
في الجنس والفعل فسميت الوجود الى زيد صحة باعتبار  
مغايرة ذاته للوجود هنا هذا ما يقتضيه المقام وربما شكك  
ذلك بان يقال ان المقابل يكون الوجود عينا لا يقول بالتقاير  
هنا لانه لم يثبت الوجود الذهني ليكون مغايرا باعتبار  
فقاله السارح المحقق فيه خلط وكذا ان تقول هذا مردود  
لانه لا نزاع للقابلين بنفي الوجود الذهني في العقل الكلية  
والاعتبارات والمعدومات والامتناعات ومغايرة بعضها

بعض

بعض بحسب المفهوم وانما نراهم في كون العقل يحصل في  
في العقل وفي اقتضائه الثبوت في الجملة فلا يجزئ مجرد نفي  
الوجود الذهني نفي التقاير بين الوجود والماهية في التصو  
بان يكون المفهوم من احدهما غير المفهوم من الاخر بل يريد  
ما ذكرناه ان الجمهور القابلين بنفي الوجود الذهني تفقوا  
على ان الوجود مشترك بمعنى زائد على الماهية ذهنا بالمعنى  
الذي ذكرناه فتأمل فانه نفيس والضمير في قوله فيكون  
في الاسناد راجع الى التقاير بمعنى ان التقاير الذهني  
كان في صحة الاسناد **قول** فان قلت زيد موصوف بالكون  
محصلا انك اذا قلت كان زيد فقد وصفت زيدا بالكون واذا  
قلت كان وقايا فقد وصفت بالقيام فاحدا في كون كل منهما  
موصوفا فاستقى الفرق مع انك ادعيت فيما سبق وتفصيل  
الجواب ان كان اذا كانت قائمة كان الكون منها مقصود الاجل  
انصاف المسند اليه واذا كانت ناقصة كان المقصود انصاف  
الاسم بالخروج كان الكون خارجا عنها غير مقصود للانصاف  
وانما قصد الربط فلا يظهر معناه الا بعد تفعل الاسم والخبر  
فلهذا عدت ناقصة كما ان النسبة لتفعل لا بعد تفعل  
المنتسبين هذا واعلم ان في عبارة السارح المحقق بقصور الان  
تقتضي ان كان اذا كانت ناقصة تكون تقرير ثبوت الخبر للاسم  
وانه انما ياتي به الاجل الربط مع ان الشيخ الرضي صرح به  
كان من كان زيدا قائما يدعى الكون الذي هو الحصول المطلق



وجزم يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله  
 فحيزي او لا يلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحصول  
 تعيين الحاصل فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام  
 فالفايد فيه او لا مطلق الحصول ثم تخصيصه كالفايد في خبر  
 الشأن قبل تعيين الشأن مع فايد اخرى هنا وهي دلالة  
 على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل  
 هاتان الفايدين معا فكان يدل على حصول حدث مطلق  
 تفسيده في خبره وجزم يدل على حدث معين واقع في زمان  
 مطلق تفسيده لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون لا  
 وصفي ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلي فعلم من هذان  
 جزم الشارح بانها انما سميت ناقصة لكونها رابطة لاثم تعللها  
 لا يتعقل الاسم والخبر ليس في محله لان ما ذكرنا صريح في انها تدل  
 وصفا على كون مطلق وان لم يتعقل معها الاسم والخبر لان بعد  
 تعللها بتعيين ذلك المطلق بالخبر كما تقدم عن الشيخ الرضي فلا  
 يكون تعللها متوقفا عليها واذا كان كذلك فلا يكون نقصا  
 لما ذكره بل لانها لا تتم بغير فوعها دون منصوبها لانها تقرير  
 فاعلمها على صفة هي منصفة بمصادرها ناقصة فعني كان زيد  
 قايما ان زيد منصف بصفة القيام المنصف بصفة الكون اي  
 الحصول والوجود وتامله **قال** الازهري والثالث انه حاشا  
 عند بقية الكوفيين بخلاف خبر كان فانه منصوب بخلاف  
**اقول** لا يخفى عليك ان العبارة تقتضي ان لا خلاف في نصب

كاد على الخبرية مع ان الخلاف واقع فيه كما في خبر كان فان الغرض ذهب  
 الى ان المذكور بعد مرفوع كاد منصوب على التشبيه بالحال وعند الكوفيين  
 وهو منصوب على الحال فاذا كان من عدم الخلاف سهو صرح مع ان  
 في عبارة قصور اظاهرها **قال** الازهري بخبر قوله تعالى وجاءوا بالها  
 عشا يكون **اقول** في البيضاء والي العشا اخر لها روقا عشا وهو  
 تصغير عشي وعشي بالضم والقمر جمع اعشى اي اعشوا من البكا يكون  
 اي متباكين روي انه لما جمع بكاهم فخرج وقال ما لكم يا بني وابن يوسف  
**قال** الازهري فحمله في عبد الله **اقول** ذهب الجمهور الى ان  
 القول مفعول به وذهب بن الحاجب الى انه مفعول مطلق نوعي لكل  
 وجهه والخلاف لفظي على ما حققه الشارح المحقق وبعض المحققين  
 استدله الجمهور على ذلك بما يميز القول للمقول كفاية المعلوم للعلم  
 واذا كان كذلك فكون مفعولا به لا مفعولا مطلقا ولا يذهب عليك  
 ان بن الحاجب علامته لا يخفى عليه مثل هذا الخبر لانه لم يترك القول  
 باقيا على معناه المصدرية بل اخذ بمعنى اسم المفعول ولا ريب ان  
 عين ما يذكر بعده من الخبر فيكون مفعولا مطلقا نعتيا فاذا قيل قلت  
 زيد قائم اي مقول هذا النوع من الكلام **قال** المحقق الكاظمي بعد  
 ايراده صورة الخلاف قال لا يها هنا هو التخصيص بان يقال قد يكون  
 مقول العدل مفعول مفعولا مطلقا كما اذا قلت زيد قائم واخر يكون  
 مفعولا به كما اذا حكيت قوله الغير والمذكور في الكتاب من قبيل الشا  
 انهم في هوي محله وفي المعنى بعد ان ذكر الجملة قال وهل هي مفعول  
 او مفعول مطلق نوعي كالقرضا في قهر القرضا اذ هي دالة على



خاصة القول فيه مذهبان ثانيا اختيار من الحاسب قال والذي  
عن الاكثر انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كعلقها بعلم في  
علت لزيد قائم وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلول  
انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يجز عن الجملة بانها مقولة  
كما يجز عن زيد في ضربت زيدا لانه مطروب بخلاف القول في  
المثال فانه لا يصح ان يجز عنها بانها مقفودة لانها نفس المقفودة  
انتهى ولا يخفى ان الصواب ما قدمناه ويدل عليه قوله ولجملة نفس  
القول وهو لا جمل كونهما على تقدير بقاءه بالمعنى المصدر  
فلو لم يقصد كون المصدر بمعنى اسم المفعول حكم بالعينية والذي  
اختاره الرضي كون الجملة بعد القول مفعولا به لانه قال وهذه الجملة  
المحكية منصوبة الوضع لكونها مفعولا به لا مفعولا مطلقا على ما  
في المصدر كما تقدم في باب علم واري والدليل عليها صفة اسم الفاعل  
اليه في قولنا انا قاتل زيد قائم واطلا في تلك الجملة انها مقولة  
علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه **قال** الازهر  
نعم اي الحريين احصى **اقول** قال البيضاوي يتعلق علنا تعلقا  
حائيا مطابقا لتعلقه ولا تعلقا استقباليا انتهى فان دفع ما يقال  
انه عالم كاشف في الازل فامعنى لنعلم واللام المعتزلة للتقليل  
لتجسيم تعييل افعاله تعالى بالاعراض وعند الشاعرة للحكمة  
والعاقبة لمنهم ذلك وما في اي من معنى الاستفهام علق عنه  
لنعم وهو مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض ولا يصح ان يكون  
اسم تفضيل لان مبرز اسم التفضيل فاعلة المعنى ولا يصح هنا ان  
يكون

يكون الا قد علا لانه محصا لا محصى واما مفعول ولما بشوا حال  
منه او مفعول له وقيل انه المفعول واللام زائدة وما موصولة واما  
تميز وقيل احصى محذوف الزايد لقولهم هو احصى المال وافلس  
من ابن المذلق واما ان نصب بفعل دل عليه كقوله **واضرب بنا باليسق** القواسم  
**قال** الكافجي قول فيكون التقدير **اقول** بيان لرفع الثاني  
بين عبارتي الكشاف وذلك لانه في سورة هو صرح بالتعليل  
نفاذ بقوله لا يسمي تعليفا فاعلم بروية **قال** الازهر في تنبيه  
**اقول** هذا التنبيه ساقط برتبة نسخة الكافجي **قال** ولو قدرت  
الواو والحاء **اقول** لكان تذكر وتوثيقا بحسن وحال حسنة  
ومعناه لغة الاستعمال قال الله تعالى لا يبغون عنها حولا اي تحولا  
واستقلا واما في العرف العام فقال على خمسة معان الاول من التكلم  
الثاني قيد العامل الثالث امر لا موجود ولا معدوم وهذا عند المتكلمين  
الرابع امر غير الملزمة لئلا من امر محمول على غيره كقيام في زيد قيام هذا  
عند اهل الميزان مشهور **قال** الازهر في شرط ان يكون الثانية  
او في تبادلية المعنى المراد **اقول** شرط بدل الجملة من قبل ان تكون  
دلالة الثانية اظهر واصر في الدلالة على المعنى المقصود منهما  
الاولي واعلم ان فهم المعنى من اطلاق اللفظ بسبب ان اللفظ موصوف  
له او لغيره والدلالة الوضعية ثلاثة اقسام لان فهم المعنى من اللفظ  
ان كان بتوسط وضعه بازاءه ايمان كان بسبب ان اللفظ موضوع  
للمعنى المفهوم منه فمجرد لالة المطابقة كذلك الانسان على الحيوان  
الناطق وان كان بسبب ان اللفظ موضوع للمعنى يستلزم على المعنى المفهوم

مطلب  
في الموالاة



من أي يكون المعنى الموضوع له اللفظ مركبا من المعنى المفهوم منه  
ومن غير ضيق دلالة التضمن كدلالة الانسان على الحيوان وحده  
او الناطق كذلك فان دلالة على شيء منها ليس لان اللفظ موضوع  
لشيء هو مركب منه ومن غير ذلك الشيء وهو الحيوان الناطق وان  
كان بسبب ان اللفظ موضوع لمعنى يستلزم المعنى المفهوم استلزام  
الشيء الامر الخارج عنه فليس دلالة الالتزام كدلالة الانسان على قابل  
العلم وصفه المكتبة فان كل واحد منهما خارج عما وضع له لفظ  
الانسان ولازم للمعنى الذهن على معنى انه متى حصل ذلك المعنى  
في الذهن انتقل الذهن منه الى كل واحد من هذين المعنيين والمراد  
باللزوم في الالتزامية اللزوم ذهنا او عرفيا لا خارجا لتحقيقها  
بدونه كما قرر في محله هذا وفي التعبير في كتاب بالمطابقة  
مساهلة اذ لا يصدق عليه تعريفها وكأنه اطلق ذلك لكونه  
دلالة انانية اظهر من الاول في الشرح تبع المصنف في المعنى وكذلك  
اهل المعاني والبيان في المطول فان قلت قوله لا يقيم عندنا  
انما يدل بالمطابقة على طلب الكلف عن الاقامة لانه موضوع للشيء  
واما اظهار كراهية المعنى فمن لوازمه وتقتضياته فدلالة عليه  
تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا يتم  
عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهية اقامته وصورتها  
بالنوب دال على ان هذا المعنى فصار لا يقيم عندنا دال على ان  
اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم  
ين بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة على تمام

منه قصدا صريحا بخلاف ارجح فان دلالة على كل اظهار كراهية لاقامته  
ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك  
بالالتزام بقوله **والا فكن في السر والجهر مسلما**  
فانه يدل على ان المراد قوله بالرجلة اظهار كراهية اقامته بسبب  
مخالفة سره عليه وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارجح على هذا  
المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارجح  
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك تبيين الاقامة  
اظهار الكراهية وظاهر ان كل اظهار كراهية لاقامته ليس  
جزا من مفهوم ارجح حتى تكون دلالة عليه بالتضمن ويمكن ان  
يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده فقوله  
ارجح يدل بالتضمن على مفهوم لا يتم عندها وهو اظهار كراهية  
اقامته بحسب العرف كما هو فيه نظرا انتهى والظاهر ان وجه النظر  
هو ان مجرد كون الامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده لا يكفي في  
كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان  
مدلول النهي كراهية ويؤيد ما قرره الشريف المحقق في شرح المعاني  
ولنورد عبارة في هذا البحث وهو قوله **كل اظهار كراهية لاقامة**  
لان الرجل اذ اكره اقامته من يصاحبه لمخالفة سره عليه فربما من  
لكراهية ومنه حقيقة وربما رسله فيما لا يعنيه فيبهم منه ذلك  
فاذا قال له ارجح فقد حمل اظهار الكراهية لانه يدل على ارادة الاقامة  
المستلزمة لكراهية الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي انما لم  
للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاح فهو مبني على ان الامر







العمل له والسؤال عن الحال ويدل على العمل على هذا التعليق كما تقدم والجواب  
 ان قوله فيبقى ان يكون الجواب اخره يقتضي في الاستيفاء الباقى مطلقا  
 بقسميه كما ينبغي ان لا الاستيفاء مطلقا شامل له وللجواب لفساد المعنى  
 مع قوله فيبقى ان يكون فكان الاول بان بقية السارح وقد علمت ما  
 في عبارة قتال **قال** الازهرى في كل من الدليلين نظرا اما الاول  
 فلانها لا يسميان ذلك تعليقا **الح** **اقول** تفصيل الاول ان قولكم  
 لان حرف الجر لا يعلق عن العمل غير صحيح لانها لا يعلقان على ذلك  
 تعليقا حتى يرد ما ذكرتم وانما يحكم ان على ان الجملة في محل جر مفعلي  
 انها مفعول بالافرد غير باقية على كونها جملة ولا يقال ان هذا  
 ليس تعليقا اصطلاحيا لان معناه ان يوفق بما له صدر الكلام  
 كالاستفهام وخوفا فيمنع من العمل لفظا فيبقى العمل في المحل ان الجواب  
 عنه ان التعليق على قسمين تعليق في الافعال وهو ما ذكرتم تعليق  
 في حروف الجر بان تدخل على مفرد معرب محلا كذا لا مفرد كذا  
 فانه معرب لفظا فلا تعليق في عبارة اجمال او ما في تاويله كما في  
 قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق اي يكون الله هو الحق او تدخل على  
 مفرد ولا تعمل فيه شيئا وتفصيل الثاني ان قولكم لو كانت حرف  
 جر لفتح همزة ان بعد لان حرف الجر يكون ما بعده مفرد لفظا  
 او تاويلا ولا يكون هذا التاويل الا على تقدير فتح همزة او ما على  
 تقدير الكسرة في جملة وحرف الجر لا يعمل في الجملة من حيث هي جملة على ما  
 قرر عندكم ليس في جملة لان هذا انما يلزم منها لو كانا قائلين بانها  
 عاملة لفظا وليس كذلك بل صوابها عاملة محلا وحيث فلا يلزم

فتح الفتحة هذان ما تقتضيه عبارة عندى فيه نظرا اما  
 اول فلان قوله اما الاول فلا يسميان ذلك تعليقا مناف لما  
 ياتي فان هذا صريح في نفي التعليق عنها وفيما ياتي قال واما  
 تعليق حرف الجر فانه يقتضي ثبوت التعليق فيها لا يقال المراد  
 بنفي التعليق ولا نفي التعليق بالمعنى المتعارف وهو ابطال  
 العمل لفظا وابقاوه محلا لا اعتراض ما له صدر الكلام لا  
 نفي مطلق التعليق فلا يلزم من نفي الخاص في العام لا نافي قوله  
 التعليق بغير ما ذكرنا غير متعارف ولا مشهور بل امر به نقله  
 واما ثانيا فلان قوله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه شيئا  
 خطأ لانها تكون مفعولا وحرف الجر يعمل مطلقا لفظا او  
 محلا اصليا كما كان اوزايدا **واقول** ثالثا فلان قوله ان مد  
 انها عاملة في المحل لا في اللفظ غير صواب لانه ينافي ما تقدم  
 في قوله من ان ما بعدها في تاويل المفرد وذلك لا يكون الا بعد  
 فتح الفتحة لما قد مضى لا يقال لامنافة جواز ان يكون ما بعده  
 مفعولا بالمفرد مع عدم كون الهمزة مفتوحة لان كسرها لا فاعلا  
 يوول بالمفرد مع عدم السالك نحو قوله تعالى سوا علمهم **الندرة**  
 ام لم تنذرهم لا يؤمنون **الح** لا تنذر وعدم شيان وقولكم  
 لان منكم او تقتضي حتى اي يمكن مني الدائم فقصا حتى لي  
 منك فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل لا نافي قولهما ان محمل  
 الكلام على الوجه الرابع الموافق للقواعد كان اولى سيما  
 مع ظهوره في جابنه وما نحن فيه من قبيله وحمل الكلام على ما



ذكر ضعيف فامل هذا **وفي الكافي** فان قلت وجوب  
 الكسرتوقف على انها ليست بحرف جروا ثباتها ليست بحرف  
 جرتوقف على وجوب الكسرتفليزم الدور قلت بعد تسليم توقف  
 وجوب الكسرتعليه ان توقفه عليه من جهة اعتبار التحقيق وتوقف  
 سلب حرفية لجرعها عليه من جهة احتياج اثباته اليه فيكون  
 من قبيل الاستدلال بالدرجان على النار انتهى **فبيان** انه  
 لمعترض ان يقول استدلالكم على انها ليست بحرف جرتكبر  
 المهمة بكم من الدور لان وجوب كسرها يتوقف على كونها  
 ليست بحرف جروا ثبات سلب كونها حرف جرتوقف على  
 وجوب الكسرتفليزم الدور وقد عرفت معناه والجواب ان  
 لاسلم اولادك بل يمنع توقف وجوب الكسرتعلي كونها  
 ليست بحرف جروا ليس سلمنا التوقف من باب المجازاة مع  
 لغم قلنا هذا الومدلول فليس المهمة دال وسلب حرفية  
 لجرعها مدلول فتوقف الكسرتعلي سلب كونها حرف جرت  
 من جهة التحقيق بمعنى ان الكسرتلا تحقق ولا يوجد الابدال  
 كونها حرف جرتفقد توقف وجوده على السلب المذكور  
 اذ وجود الدال مع عدم المدلول ممتنع وتوقف سلب حرفية  
 لجرعها عليه اي على وجوب الكسرتجهة احتياج اثباته اي  
 اثبات سلب حرفية لجرعها اليه اي لوجوب الكسرتوتخصيصه  
 وجوب الكسرتعلي السلب المذكور لتوقف وجوده عليه وتو  
 السلب على وجوب الكسرتانما هو للاحتياج اليه في ثبات  
 المطلوب

المطلوب فقد تباينت جهة التوقف فلا دور **قال** الا ترى  
 والجملة الثانية **اقول** نقل في المعنى ان ابا البقاء قال  
 في قوله تعالى ما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها  
 يكذبون في موضع نصب خبر كان وهو متناقض قال  
 ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك ما يكذبون لانهما  
 ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي في  
 الفتح واخرى ان كان ان قصة المصدر لهما انتهى واعلم  
 ان الفرق بين الصلة والجملة التفسيرية ان الاولى تذكر لبيان  
 الذات والثانية بوتي به لا فعلا لانه الايهام العارض  
 للمعنى فاندفع ما رجمان يقال ينبغي ان تكون التفسيرية  
 والصلة واحدة وقيل الفرق بينهما ان الصلة تشير الى  
 معنى الوصول لكنها ليس معناها معناه فكون حالها من  
 احوالها وان الجملة المفسرة بين الميم وتربل اليها في  
 معناها الى معناه لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل  
**تنبيه** يجب ان تكون الصلة خبرية لوجوب كون مضمونها  
 كما معلوم الوقوع للمخاطب حال الخطاب والجملة الانشائية  
 لا يعلم مضمونها الا بعد ايراد صيغتها لكون لفظها مقارنا وجوب  
 معناها ويجب اشتغالها على ضمير عايد على الوصول لان الصلة  
 تكونا منضممة حكم متعلق بالوصول فلا بد من رابط يربط  
 به اذ لو لم يذكر لبقى الوصول اجنبيا عنها لان العمل مستقلة  
 بانفسها وقد يعني الظاهر عنه وقوعه موقعا **كقوله**  
 سعاد التي ارضاك حب سعاد



اي جهها وكذا في جانب جزم المبتدأ اذا كان جملة ليست  
 عنه في المعنى كما في زيد يضرب زيد ومنه ما من زيد يضرب  
 عمرو فاعلم **قال** الازهري في الجملة الاعتراضية **ر**  
 • وبذلك والدهرذ وتبدل • هيفادبور في الصبا والشمس  
**اقول** اسماء الرياح كلها موشة يقال هي الشمال وهي الجنوب وهي  
 الصبا وهي الدبور والكبا الا الاغصان فانه مذكور وهي **ر**  
 يهب في الارض في السماء كأنه عمود نار وكذا السبح الذي هو الاز  
 والشمس واسماء الرياح وهي معاظلمها اربع الشمال والجنوب والصبا  
 والدبور فالشمال تأتي من ناحية القطب الاعلى والدبور تأتي من  
 ناحية القطب الاسفل والصبا تأتي من وسط المشرقين والدبور تأتي  
 من وسط المغربين وكل ريح اخبرت فوقيت عين من كبا والفر  
 تسمى الشمال شامية لانها تأتي من ناحية الشام والجنوب يمانية  
 لانها تأتي من ناحية اليمن والصبا شرقية لانها تأتي من مطلع  
 الشمس وتسمى الجنوب والنفلي والشمال حوة لانها تحو السحاب  
 وكل واحد من هذه الرياح طبع فتكون فتعقها بحسب طبعها  
 فالشمال باردة يابسة والجنوب حارة رطبة والصبا حارة يابسة  
 والدبور رطبة باردة **قال** اهل الت وبالصبا تدل على زوال  
 الظلم والنمر على الاعداء لقوله عليه الصلاة والسلام نضرت بالصبا  
 واهلكت عاد بالدبور **وقال** الشاعر **ر**  
 • ايا جيل نفا بالدهر خليا • نسيم الصبا يخلص اليها نسيمها •  
 • فان الصبار حج اذا ما تشمت على قلبه فهو تحت هبوبها •

ريحين

هذا

هذا وبدل في البيت مبني للفاعل وفاعله ضمير عايد على الا  
 فيما قبله والباقي بالصبا والشمال داخل على المتروك  
 لما انه بصدد شكاية الايام وهكذا يدل واستبدل على ما علس  
 ابدل فانها تدخل على البا على ما اخوذ ودبور يعطوف على  
 هيفادبور اسقاط العاطف لمناسبة الصبا والشمال او بدرك  
 عاياتا وبالصبا بالريح المهلكة الشاملة لها فامل ما فيه  
 وقد علت اعرابه فمن قال بدله بالبناء للمفعول ونا بالفاعل  
 مسترعا يدل ما قبله فقد اخطا واشد خطا منه **قال**  
 هيفادبور بالفاعل وقد سئل بعض الافاضل عن هذا  
 البيت فاجاب بغير الصواب والحق ما ذكرنا واكثر الطلبة  
 في زماننا بل المدرسين يقرأونه مبني للمفعول والشاهد  
 فيه قوله والدهرذ وتبدل فانه جملة مركبة من مبتدأ وخبر  
 وقعت معترضة بين الفعل ومفعوله فاعلم **قال** الازهري  
 • ان سليما واسد يكلوها ضنت بني ما كان يزرعها •  
**اقول** سليما يضيء سليما اسم الجينة يكلوها يحفظها من الكلا  
 وهي الحفظ ضنت بالضاد العجمة الساقطة تجلت بزرعها  
 بصيها وجملة واسد يكلوها دعاية اعتراضية بين اسم  
 وخبرها وضنت جزان ويزرعها جزكان وكان مع ما بعد  
 ضنت شي وهي متعلق بضمته والمعنى ان محبوبتي سليما تجلت  
 عايتي لم يكن معيها لها فاسد يحفظها وان تجلت على النظا  
 ان المراد من بني الوصل وكنت عنها بها ما على السامع **قال**



الازهرى خو فلا اقسام الخ **اقول** في البصاوي فلا  
 اقسام اذا امر اوضح من ان يحتاج الى اقسام واما قسم ولا مزيد  
 للتكيد كما في ليله يعلم او فلانا اقسام فخذ المبدأ واشبع فتحة  
 لام الابتداء ويدل عليه انه قري فلا اقسام او فلان لكلام بخالف  
 المقسم عليه بمواقع النجوم بساقتها وتخصيصها في غير  
 من زوال اثرها والدلالة على وجود مؤثر لا يزدل تائيد او  
 منازعتها ومجاورها وقيل النجوم في القرن واوقات تدورها  
 انتهى **قال** الازهرى ويدفع بان النجش في الخ **اقول**  
 هذا الجواب ذكره الشارح المحقق ثم قال في جواب عنه بانه  
 لا اشكال في كلام النجش في بناء على ان الجملتين قد تحققتا  
 هنا غاية ما في الباب ان احديهما جملة اسمية كبرى والاخرى  
 جملة فعلية في ضمن تلك الكبرى فقد خفي عليه بيان مناط  
 الاشكال وتحرير محل البحث انتهى **اقول** اما مناط الاشكال  
 فهو ان النجش لما قال فان قلت على م عطف قوله وفي  
 سميتها امر سميت هو مبطوف على قوله في وضعها التي  
 وما بينهما جملتان معترضتان كقوله تعالى والله اعلم  
 تعلمون عظيم ففهم المعص منه انه اعتبار الاعتراض بين قوله  
 فلا اقسام بمواقع النجوم وبين قوله وانه لقتران كبري اعتبار  
 بالكثر من جملة واحدة كما اعتبار الاعتراض بين قوله في وضعها  
 انتهى وبين في سميتها امر سميت اعتبارا بالكثر من جملة واحدة  
 فاعتراض عليه بانه ليس في قوله تعالى فلا اقسام بمواقع النجوم

الاية اعتراض بالكثر من جملة واحدة بل فيها اعتراضان كل واحد  
 واقع بين شيئين على جهة مع ان النجش لم يقصد  
 الا مجرد التعداد وسواء كانت بين شيئين معا او كانت كل  
 واحدة منهما بينهما على جهة كمالا يكون الاعتراض بين  
 المعنيين بجملتين معا فعمل بما ذكرنا تحرير محل البحث ايضا  
**قال** الكافي في في الجملة التفسيرية فان قلت هذا التفسير  
 حد الخ **اقول** لكون اللفظة المنع عنه سمي البواب حدا  
 لانه يمنع الطارق من الدخول واما في عرف اهل الميزان  
 فالحد قول دل على ماهية الشيء وهو ينقسم الى تام وناقص  
 والسم في اللفظة اثر الشيء وسم الدال انرها وهو كذلك قسم  
 تام وناقص لان الماهية المجهولة اما ان يكون تعريفها  
 بامر داخل فيها او بامر خارج عنها او بامر مركب من الداخل  
 والخارج فان كان الاول فان كان ذلك الداخليا مساويا للملك  
 في المفهوم كما سواها في العموم كان ذلك حدا تاما كالتعريف  
 بالجنس والعضل القرييين مثل تعريفنا الانسان بالحيوان  
 الناطق وان كان مساويا له في العموم دون المفهوم كان  
 ذلك ناقصا كالتعريف بالعضل وحده مثل تعريفنا الانسان  
 بالناطق او بالعضل مع الجنس البهيم كتعريفنا الانسان  
 بالجسم الناطق وان كان الناطق لا يبدان يكون الامر خارج  
 عنها خاصة شاملة لازمة بيته يكون وسما ناقصا  
 كتعريفنا الانسان بالمضاحك بالقوم وان كان كذلك كما

في احد



الداخل جينا قريبا والخارج خاصة فهو الرسم الثاني كغير  
الانسان بالجسم الناطق وان كان انشا في الابدان يكون الامر  
الخارج عنها خاصة شاملة لازمة بنية وح يكون رسما  
ناقضا كغيرنا الانسان بالصاحك بالقوة وان كان الثالث  
كان الداخل جينا قريبا والخارج خاصة فهو الرسم الثاني  
كغيرنا الانسان بالجوان الصاحك وان لم يكن كذلك كان  
رسما ابنا واما الحد عند الاصولين فالمراد به الجامع المتأ  
المطرد المنعكس وهذا يستعمله الادبا كثيرا وهذا وان اهل  
المعقول شرطوا في التعريف ان يشمل على الجنس والفصل ان  
يعلم الجنس اوله وهذا اوجبه تقدم لفظا وان امكن العلم  
به مع تاحر في اللفظ ليعقل في اللفظ من العام المتأ  
بنها للفكر ولم يجوزوا التعريف بالاخصاء المقصود  
ولا بالاعم منه لعدم امتياز المعرفة لشمول التعريف له وهو  
وان جواز المتقدمين التعريف فيها عبارة المتقنين التفسير  
وهي الكاشفة لحقيقة ما تلي ولا شك ان الاعم هي الجملة  
فكون جينا ولم تذكر فورد عليه الاعتراض بان له حد  
وهو لا بد فيه من معرفة الجنس ولا ولم يعرف واجاب بغير  
كونه حدا بل يجوز ان يكون رسما فكون الكاشفة خاصة  
وعلى تقدير التسليم اي تسليم كونه حدا لا يلزم ان يكون  
تاما بل يجوز ان يكون ناقضا وليس سلمنا كونه حدا تاما  
فلا نسلم منع حذره لان المصرا عما هو عدم العلم به راسا

واما

واما اذا حذر مع كونه معلوما فلا يفرق في مقصود المقصود  
من الاطلاع على حقيقة المعرفة لا لتفات النفس اليه مع انه قيم  
مقامه الوصول في قوله الكاشفة هذا ما يقتضيه عبارة  
الكتاب بغير ههنا فائدة وهي ان اطلاق الجنس على مثل الجملة  
واللفظ والكلمة واطلاق الفصل على نحو المفيد والكاشفة  
مجازا واصطلاح خاص والاف الجنس لا يقال الا على الماهية  
الحقيقية لا على الامور الاعتبارية وهذه من قبيل الثاني فان  
قلت قولك والاه الماهية المجهولة اما ان يكون تعريفها  
الخ في بحث وذلك بانهم صرحوا بان الماهية الذي يراد تعريفه  
لا بد ان تكون معلومة لا تمنع طلب النفس للمجهول المطلق  
قلنا المرف لا يكون معلوما من كل وجه والا لكان تعريفه تحصيل  
الحاصل والمجهول مطلقا ولا امتنع طلبه فهو معلوم من  
وجه مجهول من وجه اخر فان قيل المعلوم معلوم مطلقا  
والمجهول مجهول مطلقا فيمتنع طلبهما لما تقدم قلنا لا نسلم  
ان الوجه المجهول مجهول مطلقا اي من جميع الوجوه ولا انقل  
كذلك بل المجهول مجهول من بعض الوجوه فلا يمتنع طلبه وحصل  
ان المعروف جهتين جهة جهة معلومة وجهة جهة الثانية  
تطلب الاولى ولا امتناع في ذلك واصل هذا الاعتراض للامام  
الرازي بناء على ان التصورات عنده مكتسبة وقد عرفت الجواب  
اجمالا وهذا امور تركها خوف الاطالة عليها كتب النطق  
والكلام قال الكاشفة ولا يذهب عليك اقول يذهب

ك



مضمين معنى يشبه فلهذا عدى بعلى وانما كان المحذوف غير المتروك  
 لان المحذوف حذف لفظا لا لفظا والمتروك هو الذي ترك لفظه  
 ولفظا لكنه ملحوظ عقلا والمعدوم لا يلاحظ عقلا ولا لفظا  
 قال الازهرى وقيل ببدله منها الخ اقول ذهب الازهرى  
 الى انه ببدل كلي من كل لان الجملة مودلة بالمفرد فاندفع ما يقال  
 ببدل الجملة غير جائز لان البدل مقصود بالنسبة ولا نسبة في  
 الجملة قيل ويجوز ان يكون ببدله بعض كما في قوله تعالى امدكم  
 بما تعلمون امدكم بانعام وبينين وقيل يجوز ان يكون بمعنى  
 لقول محذوف اي وقالوا اهل هذا الاشرقتكم كما في قوله تعالى  
 جا واجتذق هل رايت الذي قط اي مقول فيه هذا  
 القول او يقال فيه قال الازهرى والمضاف اليه مثل الخ  
 اقول يمكن ان يجاب بانه وان لم يكن فاعلا ولا مفعولا لفظا  
 لكنه مفعول معنى باعتبار ان المثل بمعنى الوصف اي مماثل فهو  
 مفعول معنى فصحح في الحال من الموصول العمل المضاف فيه عمل  
 الافعال ولا يخفى عليك ان هذا لا يتم لان الذي يأتي بمعنى  
 الوصف انما هو مثل الساكن الوسط لا مثل المتحرك والضوء  
 ان يقال للجملة حال في فاعل خلوا وهو الواو وهذا مراده  
 المقابل بانها حال من الموصول لكن في تفسيره مساهلة لكون  
 الضمير عينه وقد تقدمت قال بن مالك تقدير قد في الفعل  
 الماضي الواقع حالا مجرد دعوى لم يتم عليها حجة مع ان الالف  
 عدم الاترى ان الحال قيد لفاعل سواء كان ماضيا او غيره

قال

قال الكافيجي بعد ايراده هذا شعر ان الوجه الاول  
 راجح على الثاني كزحان الصباح على الصباح انتهى المراد  
 بالوجه الاول قول الجمهور والثاني قول بن مالك والحق ما  
 عليه الجمهور من ان ذلك لان الماضي مدلوله ما حصل قبل الاجابة  
 والحال شرط مقارنته زمنه لزمن عامله في غير الحال المقدرة  
 وقد تقرب الماضي من زمن الحال اي تدل على وقوع الفعل  
 عن قرب من زمن العامل فلذلك وجب الاتيان بها في الجملة  
 الحالية الماضية المتضمنة المنبثقة فان قلت لاي شيء اختص الماضي  
 الواقع حالا بقدر دون الماضي المنفي قلت قد انما يوفي بالتحقيق  
 وقوع الفعل والنفي ينافي ذلك على ان الاندلسي جازد حوله  
 قد على الماضي المنفي اذا كان حالا بشرط ان يكون الثاني بالكنة  
 ليس بوجه لعدم السماع والقياس ذهب الكوفيون الا الفرار  
 والا خفش من البصريين الى عدم وجوب قد في الماضي ظاهرة  
 ومضمرة كما ذهب اليه بن مالك استدلالا بقول الشاعر  
 وافي لتعريفه لذكر ان هذخ كما انتفض المصنوع بللة لفظه  
 فان بللة جان وليس فيه قد ظاهرة ولا تقدير لعدم الاحتياج اليها  
 ويظهر الشيخ الرضي الميل فانه بعد ان نقل هذا قال وغيرهم وجوب  
 لماضي الاول اقرب قال الكافيجي فان قلت ما معنى الامر  
 ههنا يدرون وجود الامور الخ اقول محصلة ان كان فعل  
 امر للمخاطبة المرادية وهو غير موجود والا لكان الامر له  
 بالوجود تخصيصا الى اصل مع ان اجاده نفسه غير مقدور له



ففيه اشكالان عدم تحقق المأمور والعجز عن المأمور به والاول  
انه لا يلزم من وجود الامر وجود المأمور به الخارج بل يكفي وجود  
في العلم واما العجز عن المأمور به فيزيد التكليف بالمستحيل  
واقع قال البيضاوي وفي كذا اي الشايشير لقوله تعالى  
ثم استأناه خلقا اخر قال بعض المحققين في الابه اشكال وهو  
ان كذا امر بايجاد الخلق فيكون مقدرا على الخلق وههنا الاشكال  
متاخر لانه قال ثم قال له كذا فيكون فاستاد المصنف الى الجواب  
وتقرير الجواب الاول انه خلقه من الطين ثم قال له كذا احيا  
كما قال ثم استأناه خلقا اخر وعلى هذا يكون الخبر راجعا الى اذا  
باعتبار المال وتقرير الجواب الثاني ان المخلوق عبادة عن التيقن  
وكن عبادة عن الاجاد وتقرير الجواب الثالث ان قوله ثم خلق  
هذا الخبر عن ذلك الخبر وهذه الوجوه مذكورة في الشرح على  
الاختصار بغير شيء وهو ان المستحيل اما ان يكون متمنا لذاته  
كعدم القديم وقلب الحقائق والاجماع به منقاد على عدم وقوع  
التكليف به والاستقرار ايضا شاهد على ذلك والايات ناطقة  
به واما ان يكون متمنا لغيره بان يكون ممكنا في نفسه لكن لا يجوز  
وقوعه عن المكلف لانها شرط او وجود مانع فالجواب على ان  
التكليف به غير واقع خلافا للاشعري ولا نزاع في وقوع التكليف  
بما علم الله انه لا يقع او اخبر بذلك كبعض تكاليف العصاة  
والكفار فصار حاصلا ذلك النزاع ان مثل ذلك هل هو قبل  
الابطاق حتى يكون التكليف الواقع به تكليف بالابطاق أم

لا فمقد

لا فمقد المجهول هو ما يطاق بمعنى ان العبد قادر على القصد  
اليه باختياره وان لم يخلق الله تعالى الفعل عقيب قصده ولا معنى  
لتأثير العبد في افعاله الا هذا وعند الاشعري هو محال لا يستلزم  
المحال وهو انقلاب علم الله جهلا ووقع الكذب في اجابته فايما  
اي جهل محال وهو مكلف به فالتكليف بالابطاق واقع وهذا  
مزيد تحقيق محله غير هذا المكان . قال الكافي في فان قلت  
الامتنان يؤدي الى المفقة . اقول هذا الاعتراض وارد على  
المص لانه الدلالة هي السبب قائمة مقام الامتنان الذي هو السبب  
وتقريره لا يصح ان تكون الدلالة بسبب الامتنان لان الرسول قد  
كثيرا على طريق الحق فلم يردوا واستمروا على طغيانهم واذا كان  
كذلك لا تكون الدلالة سببا لوجود الخلق والسبب يلزم من  
وجوده وجود السبب واذا انتفت سببها انتفت اقامتها  
مقام السبب فحصل الجواب تسليم ذلك لكن المقصود هنا بيان  
التعلق اي حصول الامتنان ولو في بعض وذلك كاف في كونه سببا  
اذ لا شك ان الدلالة تؤدي الى الامتنان في الجملة لان كثيرا ارشد  
بجهد الدلالة ويلزم ان يكون بينهما لزوم عقلي لا عادي بل  
تارة يكون اللزوم بينهما عادي بغير الامتنان والمفقة في بعض  
وتارة لا يكون كما في قولهم ان دخلت الدار فانت طالق فان التعلق  
بينهما انما هو بحسب اداة الشرط ولا لزوم بينهما عادة ولا عقلا ولا  
الاعتراض الثاني وهو قوله فان قلت كما جاز ان اي انه كما  
جاز ان يكون قوله تعالى يغفر لكم جوابا لقوله تؤمنون على تقديره



كونه مستانفا فلينجز كونه جوابا له على تقدير كونه تفسير للتحية  
 وتحصل الراحة من اقامته الدلالة مقام الاشتغال ومنه ترتب الاعتراف  
 عليه والاحتياج الى الجواب عنه واذا لم يجز ذلك فصورنا الفرق  
 بينهما النظري في صحة وفساده وحاصل الجواب ان قوله تعالى  
 تومنون اذا كان مستانفا يكون جملة خبرية لفظا طلبية معنى  
 واذا كان تفسير للتحية تكون خبرية لفظا ومعنى ولا شبهة  
 في ان المناسب للشرط هو الامر بالخبر هذا ما تقتضيه عبارة ولا  
 يخفى عليك انه يترجح ان تكون مفسرة للتحية مع كون جوابا وتكون  
 طلبية معنى وان كان الطلب غير مناسب للتفسير لما في الوجه  
 الاول من التكليف البارد وبكفي في صحة ما ذكرناه تجويز التفسير  
 بالجملة الطلبية قال في المعنى ثم اعلم لا ينسج كون الجملة  
 الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك في موضعين احدهما  
 ان يكون المفسر انشاء ايضا نحو احسن زيد اعظم انديا  
 والثاني ان يكون مفردا موديا معنى للجملة نحو قوله تعالى  
 واسر الخوي الذين ظلموا هل هذا الاشرار انا قلنا فيما مضى  
 ان الاستفهام مراد به انفي تفسير لما اقتضاه المعنى وواجبه  
 الصانع لاجل الاستثناء المفعول لان التفسير واجب ذلك  
 ونحو بلقي عن زيد كلام والله لا فعل كذا انتهى فتا عليه بروية  
 قال الكافجي فان قلت ان الخبرية لا تستلزم الرفع اقول  
 هذا ايراد على قول المصنف في محل رفع الخبرية تقريرا ان  
 الخبر لا يلزم الرفع بل قد يكون منصوبا كما اذا كان خبرا كان



او اخواتها مثلا فكان الواجب عليه ان يقول في محل رفع على انه من  
 المبتدأ او جواب بانه وان اطلق العبارة فكيفها مقيدة في المعنى فهي  
 حكم القيد لفظا وبان المقصود من هذا الاستدلال الحكم على الجملة  
 المخروقة بالرفع وهذا قرينة قوية على ما ذكره ابان الاطلاق في  
 الشخص تصديقي ان قوله لجواز النصب الخبر المراد به ان وجود  
 وقوع بعض الاحياء منصوبا كما في جز كان مثلا لا كما مر جواز  
 النصب في جز المبتدأ وان كان ظاهرا للعبارة بوجه ذلك قال الكافجي  
 فالتحقيق ان جواب القسم اذا وقع بعد المبتدأ الخ اقول عبارة  
 نص في ان جواب القسم اذا بني على مبتدأ كان له محل في الاعراب  
 وهو خلاف ما عليه الحاجة قال في المعنى نسيب وقع مكفي واي  
 البقاوم في جملة الجواب فاعربها اعرابا يقتضي ان لها موضعا  
 فاما مكفي فقال في قوله تعالى كتبت على نفسي الرحمة ليجعلكم لي حجرا  
 بدله الرحمة وقد سبق في هذا الاعراب غير ولكن زعم ان اللام  
 بمعنى ان المصدرية وان مر ذلك ثم ابد الهمزة بعد ما راوا الايات  
 ليسجنت اي ان يسجنوه ولم يثبت في اللام مصدرية وحلطي مكفي  
 فاجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب انما  
 منقط عما قبلها ان قدر له قسم او متصلة بها اتصال القسم ان  
 اجري بدلا مجرى قسم كما اجري علم في قوله ولقد علمت لتأتينني  
 واما ابو البقاء فانه قال في ما استلزم من الكتاب وحكمة الآية من  
 فتح اللام في ما وجهان احدهما انها موصولة مبتدأ والخبر اما  
 من كتاب اي الذي اتيكم من كتاب او لتوصين به واللام جوابا

س



القسم لان اخذ الميثاق قسم و جاكم معطوف على انيكم والاصل ثم  
 جاكم به فحذف عايد ما والاصل مصدر له ثم تاب الظاهر عن الضمير  
 او العايد بضمير استقرار الذي تعلقت به مع والثاني في ان شرطها  
 واللام موطئة وموضع ما نصب بابا في المفعول الثاني ضمير  
 مخاطبين ومن كتاب مثل من اية فيما نسخ من اية انهم لم يخصصوا  
 وفيه امور احدها ان اجازته كون من كتاب جزئية الاجزاء عن الموصل  
 قبل كمال الصلة لان جاكم عطف على الصلة الثاني ان تجوزيه  
 كون لتومنين خبرا مع تقدير اياه جوابا لاخذ الميثاق بقبض  
 ان له موضعا وان لا موضع له وانما كان حقا ان يقدر جوابا  
 لقسم فحذف ويقدر للجليلين خبرا وقديقال انما اراد بقوله  
 اللام جواب القسم ان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق قد دل على جملة  
 قسم مقدرة ومجموع للجليلين خبرا وانما سمي لتومنين خبرا الدال على  
 المعنى المقصود لانه وحده هو الخبر بالحقيقة وانه لا قسم مقدرة  
 بل اخذ الله ميثاق النبيين جملة القسم وقديقال لو اراد ذلك لم  
 يحصل الدليل فيما ذكر للاتفاق على ان وجود المضارع مفتوح  
 بلام مفتوحة فمختلما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم  
 يذكر مع اخذ الميثاق واخوه والثالث ان تجوزيه كون العايد  
 ضمير استقرار بقبض عود ضمير مفرد الي شئيين معا فانه عايد للموصول  
 والاربع ان جوزه حذف العايد المجزور مع ان الموصول  
 غير مجزور فان قيل كلفي بكلمة الثانية فيكون كقول  
 ولما عالجنا بن فوادها فقاس استلين بها لان الجذر

قلت

قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى الرسول لا الى  
 ما والخامس ضمير استلين مفعولا ثانيا وانما هو اول انهم خبر وفيه  
 واقول يمكن الجواب عن مكي بان ما ذكره وجهان وذلك بان يكون  
 اجازا بدلية مع ارادة المصدرية باللام بناء على ثبوتها مصدرية  
 وان لم يصرح بمصدرية ثبوتها تقويلا على ما سبق واجازا الجوابية على  
 تقدير كون اللام للجواب فيكون لها على الاول محل في الاعراب على  
 الثاني في لا محل لها لكن في عبارة اجمال يوم كونهما وجهها واحدا  
 كما فهم المص والمقصود ما عرفت وحيث لا الثاني في عبارة ولا خلط  
 واما عن ابي البقاء فمن الاول من الاعتراضات بان كون جاكم  
 معطوفا على الصلة لا يضر في كون الخبر متوسطا لانه يقتضيه  
 التابع ما لا يقتضيه المتبوع والمص اجاب بهذا في مواضع من  
 المعنى اشكل في هذا سيما ان المعطوف ههنا جملة مستقلة لا مفعول  
 فالجواز فيها اوضح وعن الثاني بانه قال لتومنين خبر نظر الى  
 انه المقصود في المعنى كما اسلف المص عن قريب بان المقصود  
 وهو جواب القسم واما فعل القسم فهو مفيد التاكيد واما  
 جهة الصناعة فالجزء هو القسم مع جواب او بان ما ذكره فجاز  
 من باب اطلاق الجزاء على الكل ونكتة كون المقصود فليتامل في  
 الثالث بان ما واقعه في مكانين على شئ واحد بالنظر الى عدم  
 تقدير المعنى فلا يلزم ما ذكره وفيه تأمل واما الرابع فتوجه عليه  
 الا ان يقول الا اشتراط في حذف العايد المجزور ان الموصول  
 مجزور بل اقول يجوز الحذف سواء كان الموصول مجزورا







ليس كذلك جميع مقدمات صحيحة او معناه ان فيها خللا فذلك يسمى  
نقصا اجماليا ولا بد هناك من شاهد على الاختلال وان لم يمنع سيا  
م المقدمات لا معينة ولا غير معينة بل ورد دليلا مقابلا لدليل المستند  
والا فلا يقبض مدعاه فذلك يسمى معارضة ثم كلامه قال مولانا  
عبد الحكي بن عبد الوهاب الحسبي عليه الرحمة قلت فيه نظرا ما اولا فلا  
ان اراد ان المناقضة هي المنع على مقدمة صريحة معينة فذلك يوجب خللا  
للخصم بما ذكره فان منع المقدمة الضمنية كما يقال ان هذا الدليل لم  
يكن مستلزما للطلوب يتوقف واسطة على هذا التقدير وان اراد ان  
المناقضة هي المنع على مقدمة معينة سواء كانت صريحة او ضمنية  
فذلك صادق على النقص اجمالي ايضا فان المستدل كما يدعى ضمتنا  
ان دليلا مستلزما مطلوبه كذلك يدعى ان مقدمات دليله صحيحة فكما  
يصدق على منع الاستلزام انه منع على مقدمات معينة ضمنية  
فيصدق تعريف المناقضة على النقص اجمالي على هذا التقدير  
واما ثانيا فلا نه صريح في ان المناقضة والنقص اجمالي معارضة  
انما تحقق بعد الاستدلال حتى لو قال الخصم ان العالم حادث وادعى  
فيه البداهته لم يكن الداخل فيما ادعاه مستدجا في الوجوه الثلاثة  
او قال الخصم العالم قديم واستدل فلو قال عليه ان العالم حادث  
بالبداهته لم يكن هذا القول في مقابلة معارضة لان المعارضة تحتاج  
الى اقامة الدليل من الطرفين على ما يقتضيه عبارة انتهى اقوال  
قوله اما اولا فلا نه ان اراد ان المناقضة هي المنع على مقدمة لم قلنا  
ختار الثاني قوله فذلك صادق على النقص اجمالي ايضا قلنا هو

والسند انه كما يعتبر في النقص التفضيلي ان تكون المقدمة المتنوعة  
معينة سواء كانت صريحة او ضمنية كذلك يعتبر في النقص اجمالي  
ان تكون المقدمة المتنوعة غير معينة سواء كانت صريحة او ضمنية  
فلا يصدق على النقص اجمالي في قوله وامانا ثانيا فلا نه صريح في  
قلنا سم لان حقيقة المعارضة ذكره دليل بعارضه دليل الخصم  
**تم** قد اهل هذا الشأن ان منع مقدمة معينة من الدليل بال  
شاهد يدل على المتنوعة جازية ان منع الدليل بلا شاهد يدل على  
المتنوعة غير جازية ولا يخفى ما فيه من التحكم والكابر في الغير المسوق  
بالاولى العكس والفرق واضح فان قالوا ان الدليل فينبغي ان يصور  
حتى يتطرق في محته وفساده وهذا البحث ذكر استطراد استتمها للفقهاء  
قال الكافجي في تنافي اللوازم الخ اقول اللازم اما بالمعنى الضيق  
وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره واما بالمعنى الاعم وهو  
ما يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في الجزم باللزوم واللازم  
هنا في العبارة من قبيل الثاني اذ التي لها محل اعم من الخبر بها  
وغيرها والخبر بها فرد من افراد ماله محل وله اكانت الجملة المنجزة  
لها اللازم لها كونه ذات محل من الاعراب وجواب القسم اللازم له  
كونه لا محل له من الاعراب وحوقبين اللارين اعني محلبة واللازمة  
تنافي فيلزم ذلك بين الجملة المنجزة وبين الجملة التي هي جواب  
القسم فكيف يصح وقوع الجوابية جزا مبتداع وقوع التنافي بينهما  
باعتبار واسطة ما اللازمين النافيين فتدبر قال الكافجي  
فاعلم ان احد الامرين لازم الخ اقول اعلم ان ثعلبا ذهب



ان يجوز ان يفعل غير جاري فاختلوا في عبارة فتا بعض  
 مراد ان يفعل لا محل له لكونه جواب القسم فاذا بني على مبتدأ  
 له موضع من الاعراب وقال بعضهم مراد ان القسم وجوابه لا يكون  
 جزا اذ لا ينفك احدهما عن الاخر وجملة القسم والجواب يمكن ان يكون  
 لهما محل كقولك قال زيد اقسم لا فعلن وانما المنع عنده اما كونه جملة  
 القسم لا ضمير فيها فلا تكون جزا لان الجملة هي هنا ليست كجملة الشرط  
 والجزا لان الجملة الثانية ليست معمولية لشيء في الاولى واما كون جملة  
 القسم انشائية وجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب  
 قال في المعنى وعندنا ان كلام الدليلين ملغى الى الاول فلان الجملة  
 مرتبطة بغيرها صارتا كجملة الواحدة وان لم يكن بينهما عمل واما  
 الثاني فلان الجز الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي  
 قسم الانسان لا خبر المبتدأ للاتفاق على ان اصله لا افراد واحتمال  
 الصدق والكذب انما هو صفات الكلام وعلى جواز ان زيد وكيف  
 عمر وانهم ملخصا واقول عبارة تصريح في رد هذا القول وتخرج  
 الاول وهو انما وقع وقوع الجواب وحده خبرا لانه محل الالاء  
 واما كون الجملة القسمية جزا فليس مراد او ان كان ظاهرة  
 بوجه حيث قال لا تقع جملة القسم خبرا فان مراده لا تقع جملة  
 جواب القسم خبرا على حذف مضاف والاضافة بيانية والذي يدل  
 على ان مراد القسم الاول انه نقل في هذا المتن قوله ومن هنا  
 قال ثعلب لا يجوز زيد ليقوم اي وما اجل ان جملة الجواب  
 لا محل لها بقي جواز لان اثباته يودي الى ان لها محلا فيلزم

الشافعي

نسخة من  
 نسخة من  
 نسخة من

الشافعي كما تقدم وثعلب لم يقل ذلك وانما اراد التمثيل على مقتضى ما  
 فهمه من عبارة فلزم حمل عبارة على ذلك لم يصح تمثيله بالمثال  
 وايضا نقل في المعنى هذا القول ولا ولم يورد عليه شيئا واما ما وقع  
 فيه من انه ليس بشي لانما منع الخ فليس من المصير بدليل اعتراضا  
 الدليلين كما مر فافترس السارج المحقق من ان المصير حمل قول ثعلب  
 على جواز وقوع المحقق خبر ليس صوابا بل عبارة تنافي بدليل  
 ما قد منعنا عن المعنى وقرر فيه ما نصه وزعم بن مالك بان السماع ورد  
 بما منع ثعلب يعني وقوع الجواب خبرا وهو قوله تعالى والذي امنوا  
 وعملوا الصالحات لنبؤنهم والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلهم

والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا **وقول**  
**والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلا** **انتم**

وعندنا الاستدلال به تاويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله  
 ضمن معنى الشرط وجرع منزلة منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم  
 كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوف  
 للاستغناء بجواب القسم المقدر له ونظيره في الاستغناء بجواب  
 المقدر قبل الشرط المحذوف من لام التوطئة وان لم ينهوا عما يقولون  
 التقدير والله ليمسن لين لم ينهوا ليمسن انتهى عبارة كاتري  
 صريح في ان جواب القسم ليس خبر المبتدأ كما رد عليه بن مالك وان  
 كان ظاهرة الايات ذلك وقوله هنا في المتن ورد على صيغة  
 المحم بولنايب الفاعل مستتر عايد الى قول ثعلب والراد له  
 ابن مالك فعلم ان ليس المراد الرد من جانب المصير ولا من جانب



فيجب بل من جانب بن مالك كما نقلناه انفا وكذا كذلك الضمير في قوله هـ  
والجواب عما قاله يرجع الى بن مالك لا الى ثعلب كما فهمه الشارح  
المحقق والجواب هنا من المص عن ثعلب راد آية على بن مالك وهو  
بما الذي ذكره في المعنى فيكون له عند جوابان ومحصل الجواب  
هنا ان الخبر في لايته وخوها ليس الجواب وحده بل هو مع جملة  
وفي المحل في الخبر لا يستلزم نفيه للكل اذا علمت هذا فاعلم ان ما  
ذكره الشارح من ان هذا الجواب لغو على تقدير سلب جواز كون  
جملة الجواب وحدها خبرا وان مراد على ما فهمه من قول ثعلب  
ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا ليس بصواب لما قد بناه العجب  
الشارح انه ناقض نفسه فان حكمه او لا بان المص فهمه من قول ثعلب  
في جواز وقوع الحملتين خبرا ثم استظهر من الاستدلال في جوا  
وقوع الجواب خبرا كما ذكرنا ثم شرح على قوله الاول وحمل قول  
المص على ما ينافي المعنى كما نقلناه انفا وقد تحققت ان المتن صريح  
فيما قررناه سالفا فليت شعري من اين فهم هذا حتى قال به  
وهل هذا الاتفاق منه وعدم تأمل واذا تأملت عبارة هناك  
فيها خطا وخطا وقوله فيما بعد فان قلت هل يمكن ان يراد  
جواب المص ههنا ان يكون جوابا من قبيل ثعلب عما ذكره بن مالك  
حتى يكون قول ثعلب في هذه المسئلة عين قول المص كما هو المتبادر  
من منشاها قلت نعم لكن انظر اهران قوله والجواب عما قاله يمنع  
نكلا لارادة لا سيما ان المص قد حمل قول ثعلب ههنا على سلب جواز  
المجموع كما مررت الاشارة اليه نظره وجهين الاول لما قد مرناه من

ان الخبر

ان الضمير يرجع الى بن مالك كما تفصح عنه عبارة المعنى وضح ذلك  
وان لم يكن من كونه مفعولا من سياق قوله ورد ومعلوم  
ان المراد بن مالك كما ذكرنا واما الثاني فلما اسلفنا ايضا من  
ان المص لم يحل العبارة على سلب المجموع وذكرنا ما يقويه وقوله  
نعم مثل هذا الكلام اعني توجه على ما قال ان الخبر هو الخبر الجواب  
وحده لكن التراجع ليس معه فانما سب على ما قصد المص من  
قول ثعلب ان يقول ههنا فالخبر هو مجموع الحملتين بدون قوله  
لا خبر الجواب فيه نظر ظاهر وذلك لان المص قصد بهذا الرد على  
ابن مالك حيث زعم ان الخبر هو الجواب بان الجواب هو مجموع  
الحملتين لا الجواب وحده كما فهمت على ان بن مالك ناقض نفسه  
حكمه بان جملة الجواب لا محل لها ثم اعترضه على ثعلب بنيت  
السمع بوقوعها خبرا فان قلت ما كنته سلب ثعلب جواز وقوع  
الجواب خبرا قال به احد فارد الرد عليه ام اراد دفع اشتباهه به  
بشبهة عليه ذلك قلت اراد بذلك الرد على بعض النحاة حيث افهم  
ظاهرا من ذلك وكيف كان فوقع الجواب خبرا لا مانع منه والقول  
بانه يلزم الثاني باطل اذ هو وارد على من قال جملة الجواب لا محل  
لها اذ ما قولك يلزم الثاني قلنا ممنوع وسنده لم لا يجوز ان يكون  
لها محل باعتبار وقوعها خبرا ولا محل لها باعتبار كونها جوابا  
ولا الثاني في ذلك لا خلافا للاعتبارين لانه الواحد الشخصين  
قد حكم عليه باحكام مختلفة نظر الى اختلاف الاعتبارات ولا  
حد في ذلك كما قيل في اسما الشطب بانها عاملة فيما بعدها معولة



فهي عاملة معمولة وقولهم بان الجملة المسمية انما يوفق بها الاقادة  
 التوكيد والمقصود انما هو الجواب بقوي ما ذهب اليه وانما اظننا  
 في هذا المقام اظهرنا للمعظم وعقبتنا لما زلت به اقدام بقوي هذا  
 شي يتعلق بالقسم لا بالناس يعرفانه ذكر بعض المحققين ان الواو اذا  
 تكررت بعد الواو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلج  
 وما خلق الزوجين الذكر والانثى وواو القسم عند بعض وذهب  
 والليل انما للمعطف قال وهذا قوي وذلك لان الواو كانت للقسم  
 وكانت بدلان الباء ولم تقدر المعطف وربط القسم الثاني به وما بعده  
 بالاول بل يكون التقدير اقسام بالليل اقسام بالنهار اقسام ما خلق فلهذا  
 ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب في طلبه  
 ثلاثة اجوبة فان قلنا حذف جوابا ما استغناء بما بقي فالحذف خلا  
 الاصل وان جعلنا الواو احد جوابا للجمعي مع ان كل واحد منها  
 لا استقلال له بطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلا فالاصل فلم يبق  
 الا ان نقول القسم بشي واحد والمقسم به ثلاثة فكانه قال اقسام  
 بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشيء وايضا فاند تقول  
 مصرحنا بالمعطف ثابته فانه لا فعل ويجوز ان يكون ذلك لا فعل  
 ولا نقول اقسام بالله اقسام بالشي لا فعل انتهى رجا يقال عليها  
 على تقدير كونها للمعطف فيعدد القسم فيعدد الجواب لان المعطف  
 معنى تكرير العامل فاذا قلت جاز زيد وعمر فالاصل جاز زيد جاز  
 عمر فاستغنى عن اظهار العامل بحرف المعطف مع انه يوضح اظهار  
 زيد وعمر وقيام بالتقدير وعمر وكذلك ان جعلت المذكور للاول

وهذا

في

سعادة شتول

وهذا قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلج فيعدد القسم  
 اي اقسام بالليل والليل اذا يغشى واقسم بالنهار اذا تجلج فيفتي  
 كل قسم لا جواب فيجاب بان النهار وما بعده معطوفان على الليل  
 والجميع متعلق باقسام مقدرا لانه يقدر فعل في جانب النهار وكذلك  
 في جانب ما بعده ليتكرر القسم مع انه يودي اما الى حرف القسم  
 او حرف المعطف فانهمه متاملا فان قلت اذا كانت الواو للمعطف  
 يلزم المعطف على معيوق عاملين لان النهار اذا معطوف على الليل  
 واذا تجلج معطوف على اذا يغشى المعطف واحد قلت اجاب  
 عنه الزحخشري بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم ففعل  
 معا وذلك لانه اكثر ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصلا  
 لما يجامع الفعل كانه عوض عن الفعل ايضا كما انه عوض عن حرف  
 فقوله تعالى والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو قال  
 ابن الحاجب فيلزم على هذا ان لا يجز اقسام والليل اذا يغشى وقد  
 جاز قوله تعالى فلا اقسام بالجنس الجوار والكس والليل اذا يغشى فقوله  
 والليل وان لم يكن معولا الا انه يكون الواو فيه قايما مقام اقسام  
 حتى كانه يجز وينصب هو المجرور وقال وانما هذا مثل ان في الدار  
 زيد والحجر عمر كانه في باب المعطف انتهى وانت خبير بسقوط  
 ما قاله لان الزحخشري لم يجعل الواو عوضا حقيقيا حتى يرد عليه  
 لزوم عدم اجابة الجمع بل صرح بانه كالعوض وقوله لم يستعمل  
 الفعل معه ليس مراده منع الايمان به بل حذف غايبا حتى تزل  
 ذلك منزلة القدم فمضى راسا يدل عليه قوله لانه اكثر ما استعمل في



القسم **وفي شرح الشيخ الرضي** وعلى ما قد منافي باب الظروف  
ان التقدير وعظمه الليل اذا بعثني فالعامل في الليل في الحقيقة هو  
العظمة المقدسة وكذا في اذا بعثني فيكون الواو قايما مقام العظمة  
وهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمه الليل وقت غيبانه فالعامل  
في الجور والمنسوب بشي واحد انتهى وفي المعنى الثاني في بحسب الذي  
وذلك بعد القسم نحو الليل اذا بعثني والحجم اذا هوى قبل لانها  
لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشالا احباد  
عن قسم باقي لان قسم الله سبحانه قديم ولا يكون محدثا فهو حال  
من الليل والحجم لان الاستقبال والحال متنافيان واذا بطل هذا الو  
تعين انه ظرف لاحد على ان المراد به الحال انتهى والصحيح انه لا يصح  
التعليق بالقسم الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غير بل  
هو سابق على الزمان وانه لا يمنع التعليق بكائنا مع بقاء افعالنا  
الاستقبال بدليل محتمل في الحال المقدسة بانفاق كبرت برجل  
مع صغر صايد به عداي بقدر الصيد كذا يقدر ون واضح فيه  
ان يقال ان المعنى مراد به الصيد عدا كما فسر قسم في اذا قسم الى الصلا  
بارد ثم انتهى وانت خير بما فيه اما ولا فلا لانه ان اراد القسم اللفظي  
في قوله والصحيح لا يصح التعليق بالقسم الانشائي فقد تقررت الحق  
عند الاستدلال ان الكلام اللفظي ليس بقديم واضاف قوله الله بعني  
انه مخلوق ليس به تاليفات المخلوقين وان اراد النفس فقد تقررت  
عندهم انه صفة قديمة واحدة لا تكثر فيها وانقسامه الى الانشا  
والاحبار فيما لا يزال وعند التعليق لا في الازل واما انيافلا فلا يكثر

كون الارادة قيد لا قسم وهو قديم والارادة لا تتعلق الا بالمكن  
كالقصة كذا قيل وفيه نظر فامله واعلم ان المصدر كره هذا المحققا  
فقال في موضع اخر اذا اخرج عن الشرطية وان من مثلها قوله تعالى  
والليل اذا بعثني والحجم اذا هوى لانها لو كانت شرطية كان ما قبلها  
جوابا في المعنى كافي قولك استكاد ان يتبين فيكون التقدير اذا بعثني  
الليل واذا هوى بالحجم اقسيت او هذا امتنع لوجوب احدهما ان القسم  
الانشائي لا يحتمل التعليق لان الانشائي يقع والمعلق يحتمل الوجود  
وعدمه واما ان جازيد فوانه لا كرمه فالجواب في المعنى فعل الاكرا  
لانه المسبب عن الشرط واما دخل القسم بينهما المجرد التوكيد ولا يمكن  
ادغام مثل ذلك هنا لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والحجم  
مستمر الانشائي فلا يمكن تتبعهما عن امر مستقبل وهو فعل الشر  
والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشائيان حقيقتهما  
انتهى فاذك هنا عن البيان منع ان تكون اذا عقيمة للشرطية وما  
ذكره فيما مضى وان كان فيه ذكر كونهما للحال الا انه تضمن بيان الحال  
فيها فليس كلامه تكرر حال في العاقبة ولكل مقام مقال وان كان  
الاولي ختم احد المحققين الى الاخره وما للاختصار وفي قوله فيما  
تقدم ان اذا حال مقدرة مع بقائها على الاستقبال رد على الجواب  
حيث ذهب الى ان ناصبها حال من الليل اي والليل حاصلا قبل غيبانه  
قال الشيخ الرضي في فيه نظر اذا لشي بقدره هنا عملا في حاصلا  
الامعنى القسم فهو حال من مفعول اقسيت فيكون الاقسام في حال  
حصول الليل كما ان المروية قولك مررت برئيد صار خافي حال



صراخه وحصول الليل في وقت غشائه كان الخروج في قولك  
خرجت وقت دخوله الخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل  
وهو فاسد ثم قال بعد بقليل وليس بمعيد ان يقال هو ظرف  
لما دل عليه القسم من معنى المظنة والحال لانه لا يقسم بشي الا في حال  
المظنة فتعلق بالمصدر المقدر في هذا المقام اجابات لطيفة تركنا  
خوف الاطالة قال الكافي في خواص ازيد قام عمرو اقول  
اذا اكثر استعمالها في الظرفية وترد مفعولها به نحو قوله تعالى واذا  
قال ربك للملائكة واذا قلنا للملائكة اي اذكره لا يجب ان يكون ظرفا  
لانه يقتضي الامر بالذكر في ذلك الوقت مع ان الامر للاستقبال  
وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الامر بالمكلفين منا وانما المراد  
الوقت نفسه لا الذكر فيه انتهى من المعنى معناه وترد بدلالة المفعول  
نحو قوله تعالى واذا ذكر في الكتاب مريم اذا ابتدأت فاذا بدلت اسما  
من مريم وترد مضافا اليها اسم زمان نحو يوم مبدوح ولا تقع  
اسما صريحا كما لا تقع اذا كذلك ووقع في شرح اللب وضوء  
المصباح ما يشعر بنسبة وقوعهما اسمين صريحين الى سببويه  
فانها قالوا اذا واذا لا يلزم ان الظرفية نص على ذلك س واجاز  
اي قوم زيدا اي يقدر عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو  
فاوقع اذا مبتدأ وخبر انتهى ولا يخفى عليك ان في نسبتها ذلك  
س نظر فان بن جني مع امامته واطلاعه لم ينقل ذلك في شرح  
الحماسة الا عن المبرد فقط كذا قال بعضهم وانت خير بان عبد  
نقل بن جني ذلك لا يقدح في بقاء هذا النقل عن س وفي الرضي

وعن

وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد  
اذا يقدر عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانما اعترله  
على شي هذا من كلام العرب وفي المعنى من العرب ان الذي يخشى قال  
في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين انه يجوز ان يكون التقدير  
منه اذا بعث وان تكون اذا في محل رفع كاذك القول كاذك خطب ما يكون الا  
قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه فقتضى هذا الوجه ان تكون  
اذا مبتدأ ولا نعم بذلك قايلا ثم تنظيره بالمثال غير مناسب لان الكلام  
في اذا لا في اذا وكان حقا ان يقول اذا كان انتهى اقول الظاهر ان  
الذي يخشى ان يدب ان فائدة ان اذا كذلك تقع اسما صريحا ووجه شبه  
تمثله فنامله بروية قال الكافي في اذا جاني زيد اكرمه اقول  
اذا ترد للمفاجاة وغيرها واذا لم تكن طارفا لغال كونه ظرفا  
لما يستقبل من الزمان متضمنة لمعنى الشرط وتختص بالدخول على  
العمل الفعلية عند المبرزين وذهب الكوفيون الى دخولها على الاسمية  
ايضا فاجازوا في قوله تعالى اذا السمار استفت وخبره ان الاسم  
الرفوع بعدها مبتدأ وكذلك الخلاف في ادوات الشرط واما الفجائية  
فانها تختص بالدخول على العمل الاسمية على الاصح وذهب بعض  
النحاة الى دخولها على الفعلية فاجاز نصب الاسم بعدها في  
خرجت فاذا زيد يضربه عمرو قال عبدالرحمن الجاهلي مثل  
اصابع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه  
من اقوى القران مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان الخفاء  
فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الاسمية غالباً وما وقع

سعادة شوق



في بحث الظرف من ان اذا المفاجاة تلزم بعدها الاسمية عليه  
وقوعها فلا تنافض هذا كلامه وفي كلام الرضي اشعار الي  
ذلك ونصه في بحث الاستفصال لم يذكر جهوور الحياة ما يحسن رفعه  
واثبت بن كيسان فيما اذا كان الفعل مستقلا بجهوور ربه تحقق  
فاعلية الفاعل بان يكون الة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لما  
حقق فاعلية فكانه فاعل مرفوع وقد تقرنا به لا يجوز نصب  
الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل به بمنصوب وهذا الذي  
قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مستقلا بمنصوب  
محلا وقال اما بعد اذا المفاجاة فواجب الرفع نحو خرجت فاذا  
زيد يفر به عمرو كما يجي بعد واسار له قوله فيما بعد واما اذا المفاجاة  
ففيها ضعف الاستيناف بعد ما مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر  
الكلام من دون ان يتقدمها شي كما تقع اما تكن الحياة قالوا اذا  
جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي عالبة على العاطف  
بمعنى ان الرفع اذا اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد  
بكر يفر به عمرو وفيما قالوا انظر واذا كذا هم اتفقوا على انها لا تجي  
بعدها الا اسمية فرقا بينهما وبين اذا الشرطية من اول الامر والحق  
وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعد  
مع العاطف المذكور كان لم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا  
الموضع في صرعية المتاسب المطلوب وفي هذا الموضع يجب رفعه  
خو زيد في الدار واذا عمر وضربه واما مع عدم السماع فالاصل  
منه بناء على الاجماع وفيه نظر اما اولا فلانه حكم بان الجهم لم يرد

واما

واما يجب رفعه واثبت بن كيسان فيما اذا كان الفعل لا قال  
اما بعد واجب الرفع وهذا يقتضي ان الجهم يرد اذا الفجائية والامر  
ليس كذلك واما ثانيا فلانه ذكر ان الحياة اتفقوا على انها لا تجي  
بعدها الا اسمية وهذا ليس بصواب فقد نقل في المتن ان في  
المسئلة اقوالا ثلاثة الاول جواز النصب على الاستفصال في نحو  
خرجت فاذا زيد يفر به عمرو مطلقا الثاني في الاستماع مطلقا  
الثالث التفصيل وهو لا يجي الحسن الا حقيقا ويتم به عصفو  
وهو ان يجوز في نحو فاذا زيد قد ضرب به عمرو ويمتنع بدون قد  
فاين الاتفاق واما ثالثا فلانه نقل ان الحياة اجازوا النصب  
اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية ثم نقل اتفاق الحياة  
على اختصاصها بالجملة الاسمية وكيف كان فالمصير الى ما ذهب  
اليه غالب الحياة من اختصاصها بالجملة الاسمية وفي هذا  
ان بعض الحياة ذهب الى ان العامل في اذا الشرطية واسماء الشرط  
جوابها قال المصنف في شرح القطر ما معناه في لما استدلالا على  
حرفيتها بانها لو كانت اسماء لكانت ظرفا ولو كانت ظرفا لكانت  
محتاجا لما يعمل فيها والعامل هنا في قوله تعالى فلما قضينا  
عليه الموت ما دلهم على موته الا دابة الارض اما قضينا او دلهم  
لا يصح الاول لانها لا تكون مضافة اليه فلا يصح ان عاملها فيها  
لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولادلهم لان حرف النفي لا يعمل  
ما بعده فيما قبله واذا انفي كلاهما ثبتت حرفيتها وفيه نظر  
لانا لا نسلم انها تكون مضافة الى ما بعدها ولين سلما فلا مانع

سماحة شوق الما



من ان يعمل المضاف اليه في المضاف وسيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى  
وهذه بعض الامور التي انما هي شرطها قال في المعنى وهو  
قول المحققين واورد على القول الاول امور الاول ان الشرط  
والجزء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم ينظر  
للجملتان واحدة لان الطرفين عندهم من جملة الجواب والمحل  
داخل في جملة عاملة والثاني انه يمنع لقول زهير  
**بدا في استمد من ماضي** ولا سابق شيئا اذا كان جاييا **ما**  
لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جاييا فلا اسبق ولا يصح  
ان يقال لا اسبق شيئا وقت محيية لان الشيء انما يسبق قبل محيية  
وهذا لازم لهم بانها غير شرطية وانها معولة لما قبلها وهو شيئا  
واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها  
اما جزكان او نفس كان ان قلنا ببدلها على الحدث والثالث  
انهم يلزمهم في خواذ اجبتي اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك  
في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث المعين لا يقع  
بتمامه في زمين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في  
اليوم والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية خوفا اذا  
دعكم دعوة من الارض اذا انتم قد خرجون وبالحرف الساخ نحو  
اذا اجبتي اليوم فاي اكرمتك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله  
والصالح للعمل فيه صفة كقولته تعا فاذا انقضى في السابق قد قد  
يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف انهم واقول  
يمكن الجواب عنها اما عن الاول فلانه مانع من كون الجملتين

معنى

معنى الجملة الواحدة لان المقصود من اذ التعليل وهو حاصل  
لا ياتكون قيد الجواب وقد صرح بمثل هذا سعد الدين التفتازاني  
في جانب ان قال فان قولك ان تكوني اكرمتك بمنزلة قولك اكرمتك  
وقت اكرمتك اياي وهذا فيما نحن فيه اوضح وعن الثاني والثالث  
بان الكلام محمول على تقدير البين اما الاول فتقديره ولا سابق  
شيئا اذا تبين كونه جاييا في المستقبل فلا اسبقه واما الثاني  
فتقديره اذا تبين اليوم جحيبك اكرمتك غدا وعن الرابع بان  
الجواب محذوف وفيها فاعمل ولا محذوف في ذلك وعلى كل حال  
فالقول بان العامل الشرط هو التحقيق فاعلمه **فابدا** اعلم  
ان الطرف قد يضاف الى الطرف كما في قولك يومين وروح والا  
من قبيل اضافة العام الى الخاص لان اذ تكون مخصصة بما يضاف  
اليه اذ هي لا تستعمل الا مضافة بخلاف حين ويوم فانها اعلان  
بالنسبة اليها وقال ابن مالك مضافة التاكيد الى مؤكدة **عتر**  
عليه بان شرط ذلك ان لا يفيده الثاني في زيادة فائدة على الاول  
وهذا ليس كذلك وانا اقول كلا القولين صحيح لان من قال بالاول  
لحظ الحالة قبل الاضافة ومن قال بالثاني في لحظ المان لانهم  
لا يشبه في ان اليوم المضاف اليه صار بعد الاضافة سواء  
لها انما تخصصت بما بعدها وقد تخصص بها وفي الكبر  
ثم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا  
اي منصوبا بتقدير في قال الله تعا هذا يوم لا ينطقون **وهذا**  
يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته



وهو مقبول به ليعلم مقدرا وقال يا ذل حيث يكون زيد  
وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا  
مضاف اليه قال لان حيث مضاف ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله  
وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون فيه والا لكان نقول هو مضاف  
ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان  
واما نحو يميز وساعتها فتاوان الظروف مضاف الى المضاف  
في المعنى في جملة محذوفة مبدله منها التسوية وفي ذلك تعسف  
حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا وساعة الوقت ونحو ذلك  
غريبا لا يستعمل مستحسن المعنى بخلاف قوله تعالى بعد اذ تم  
اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت للعلو فقال  
ابو علي في الجحيم ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله ثم مبقا  
ربه ثم مبقا ربه بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان  
يراد بالوقت الاوان لان اليمين اما صريح النهار واما برهة من  
الزمان ولو قلت برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك سهلا  
هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر  
مضافة اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة لانهم لما  
تلك الجملة لانه سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تسوية  
لا حق بهذه الظروف كما بدلت في كل بعض واذا كان كذا وذا  
لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف وتبين  
ذلك المحذوف بالقرينة لخالصته من سياق الكلام في كل المرات  
كقوله تعالى وكلا اتيناها ورفعا بعضهم فوق بعض وقوله  
خيتك

شهادة شتون الم...

خيتك عن اطلاقكم عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح  
لان اذ لازمة للاضافة ولا وجه لتسوية الا ان يكون عوضا للبعد  
معنى التكرار والتمكين واما هذه الظروف فليست لازمة للاضافة  
معنى وقررها معنى طول لا رحمة تعالى وحصل الكلام على ما  
افادته ان الظروف من نحو حين ويوم اذا وقع بعدها اذ فليست  
بمضافة اليها وان كان في الظاهر يفهم اذ لك بل هي مضافة  
الى جملة محذوفة بدل عليها سياق الكلام ولم تتون قرينة على حذف  
لان سياق الكلام قائم قرينة فلم يحجج الى امر اخر بخلاف نحو اذ  
لازم الاضافة معنى فانه يستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه لكن  
لا يمينه لان غاية ما في الباب دل على حذف مضاف اليه واما كونه كذا  
اي معينا فلا يدل عليه الا سياق الكلام وانت خير بان حاقه  
اولا هو الاول لانه اقل كلاما قال الكافجي في جملة تحمل  
الصدق والكذب اقول ليس المراد من هذا ان الكذب مدلول  
اللفظ كالصدق وان استرك الاحتمال بينهما بل المراد ان الكذب  
حيث العقل يكون محتمل للفظ اي لا يتسع عقلا ان لا يكون مدلول  
اللفظ تابا واما من حيث اللفظ فيجوز الاخبار لا تدل على الصدق  
فليس الكذب مدلول اللفظ بل يقتض مدلوله وان اوهم التورية  
ذلك واعلم ان في التعبير المتقدم يجوز اذ ذلك لان المحتمل للصدق  
والكذب ليس المحموم بل الحكم فقط الصادر من الكلام في خبره  
فان الحكم يتصف او لا بالاحتمال ثم يتصف به المجموع المركب منه  
ومن ظرفية ثانيا فيكون اطلاق الاحتمال على المجموع من باب



الخبر على الكمال والعلاقة الكلية والخبرية وما قلناه اخبره قول  
بعضهم ومن ثم قيل ان الصدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه  
كذبه بخلاف مدلوله عنه ولا استحيائه في ذلك لان دلالة الجملة  
الخبرية على النسبة على حصول النسبة الاخرى بطريق الاستعارة  
دون استلزام عقلي فجاز ان يختلف عن الجملة الخبرية مدلولها  
بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وقال صاحب النظم  
صدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عندها قال الخارج  
بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما  
بالثبوت بيان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس بذاك فمع قطع النظر  
عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون هذا ذاك او لم يكن فخطا  
هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام بتلك النسبة  
الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتين وسلبين صدق وعدما  
كذب وهذا مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر  
فان قلت ابيع واددت به الاخبار الخالي فلا بد له من وقوع  
بيع خارج حاصل بهذا اللفظ تقصر مطابقة لذلك الخارج  
بخلاف بيعت الاشياء فانه لا خارج له تصرف مطابق بل  
البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا  
يقدر في ذلك ان النسبة بالامور الاعتبارية دون الخارجية  
للمفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج  
وحصول القيام الامر بتحقيق وجوده في الخارج فانما لقطعنا  
النظر عن ادراك الذهن وحكمه القيام حاصل له وهذا

معنى

مصادرة شذوون المصنف

معنى وجود النسبة الخارجية انتهى اقول بيانه ان المراد بالخارج  
هنا نفس الامر لا ما يراد في الاصل وهو ظرف النفس النسبة  
اي حصول القيام لزيد في الاول ووجودها في الثاني وان  
المراد من كون النسبة بالامور الاعتبارية دون الخارجية  
ان الخارج بمعنى نفس الامر ليس ظرفا لوجودها لانه ليس  
ظرفا لنفسها ومحصل الكلام ان النسبة الخارجية ما كان نفس  
الامر ظرفا لها والنسبة الاعتبارية ما كان نفس الامر ظرفا لوجودها  
وانما قلنا ان نفس الامر ظرفا لنفس النسبة الخارجية دون  
وجودها لانه لو كان ظرفا لوجودها لزم التسلسل في الامور  
الموجودة في نفس الامر وهو محال كالسلسل في الامور الخارجية  
وذلك لان نسبة المحمول الى الموضوع لو كانت ثابتة في نفس الامر  
لكان ثبوت ثابتة لها في نفس الامر ثابتا وهكذا ويمثل هذا  
استدلالا على ان مثل الوجوب والامكان والموصوفية والموت  
وبالجملة جميع الانواع المتكثرة امور اعتبارية غير موجودة  
في الخارج لا يقال يجوز ان يكون بعض افراد النسبة اعتباريا  
والباقي موجودا في نفس الامر فلا يلزم كون نفس الامر ظرفا  
لنفس النسبة دون وجودها لانا نقول هذا واراد على استدلالهم  
ايضا مع انه لا يثبت في اصل المقصود وهو ان المراد بالنسبة  
الخارجية في تعريف صدق الخبر ما كان الخارج ظرفا لنفسها  
لما كان ظرفا لوجودها فان الخبر الذي مدلوله النسبة  
الاعتبارية في الموجودات في نفس الامر ليس صدق مطابق

دها



حكمه للنسبة الموجودة في نفس الامر والنسبة الموجودة في نفس  
 الامر ليس وجودها في نفس الامر مقتضى صدق الخبر بل يكفي كون  
 نفس الامر ظرفا لنفسها قال سيد المحققين في حواشي  
 شرح المطالع معنى قولنا الاربع زوج انها متصفة في نفس  
 الامر بالزوجية وصدق هذا الحكم لا يقتضى الا ان تكون الزوجية  
 او مفهوم الزوج او الانصاف موجودا من الموجودات بحسب  
 نفس الامر ما في الخارج او في الذهن انتهى فان قلت ما معنى  
 الخارج وما معنى نفس الامر وما معنى ظرفيتهما قلت قد ذكرنا  
 ان الوجود على قسمين وجود اصلي يرتب عليه الازدواج  
 ظلي ليس كذلك وانه لا يكون الا في القوة المدركة ولذلك يسمى  
 وجود اذهنيا فالوجود الاصيل لا يكون خارجا عن القوى  
 المدركة كذا في حاشية جلال الدين الدواني على شرح التلويح  
 فاذا قبل هذا الشيء كذا في الخارج كان المعنى انه كذا في وجود  
 الخارج اي الاصيل لكنه لا يطر في مثل قولنا زيد موجود في  
 الخارج كما مر ويجوز ان يراد به الاعيان اي الاشياء الموجودة  
 بالوجود الاصيل لمعنى قولنا زيد قائم في الاعيان بين الاعيان  
 ويجوز ان يراد بوجوده شيء في نفسه او بغيره في الخارج وجود  
 لا في الذهن لا نقول ضربا من غير ذب اي لا من ذب بظن  
 قيام الشيء بنفسه فان معناه عدم قيامه بغيره واما نفس  
 فقد ذكرنا في تحقيق امور احسنها ما ذكره سيد المحققين  
 وهو ان معناه نفس الشيء في حد ذاته والمراد بالامر الشيء

فاذا

فاذا قبل انه كذا في نفس الامر كان معناه انه كذا في حد ذاته  
 ومعناه انه ليس باعتبار المعين وفرض الفارض ونحو هذا  
 صرح القاضي مير حسين في شرح هداية الحكم وهذا التقدير  
 كاف في هذا المقام وفيها زيادة كلام محلها في آخر قال الكاظمي  
 والتحقيق ان الضامير الخ اقول هذا البحث يستدعي بيان الوضع  
 والموضوع والموضوع له فالوضع تعيين شيء بشي بحيث اذا  
 اطلق واحسن الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني وهذا هو الذي  
 بعضهم تخصيصه بشي الخ المورود لانه ان ارد جعل المعنى  
 باللفظ خيرا وضع المرادف والموضوع هو اللفظ والموضوع  
 له هو المعنى ثم الوضع على اربعة اقسام الاول ان يكون الوضع  
 عاما والموضوع له كذلك كالحجران الثاني ان يكون الوضع  
 خاصا والموضوع خاصا والموضوع له كذلك كزيد الثالث  
 ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالضامير واسمها  
 الاشارات وذلك لان الوضع ثقيل مراد مشترك بين الشخصا  
 ثم وضع اللفظ باراد كل واحد من هذه الشخصا خصوصية بحيث  
 الابداد ولا يفهم الا واحد خصوصية دون القدر المشترك فكانه  
 جعل ذلك المشترك الله الا انه موضوع له وقال بعضهم ان لفظ  
 انامنا موضوعا لامر كلي هو التكلم المفرد لكنه اشتراط في وضعها  
 ان لا تستعمل الا في جزئيات وهذا ركن جزا والصواب الاول  
 الرابع ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما وهذا غير  
 موجود بل هو مستحيل لان الكليات على ما ذكره وتذكرها

جبال

مطلب  
 في بيان الوضع والموضوع  
 والموضوع له



شخصاً تباركاً لا وذلك كاف في وضع الشخص لا ليست  
 الشخصاً كذلك بالقياس له كلياً تباركاً لا الجزى ليس وجهها  
 من وجوه الكل لتوجه به اليه في تصويره اجلاً وانما الامر  
 بالعكس هذا ما يستفاد من كلام المحقق الشريف في شرح  
 الوضعية وذكر الفاضل الاثيري في شرح على شرح العضد  
 انه اذا وضع لفظ واحد بآراء معنى واحد فهذا الوضع خاص  
 سواء كان ذلك المعنى كلياً او جزئياً وهذا موافق لما ذكره في  
 العضد في شرح الفوائد الضيائية قال السمرقندي بعد  
 نقله هذا في شرح على الوضعية ومن خط نقلت اقوال هذا اقر  
 لان وصف الوضع بالعموم والخصوص على هذا ظاهر لا تكلف  
 فيه فان وضعوا واحداً اذا تعلق بمعان متعددة بان يكون كل  
 منها موضعاً بهذا الوضع كان عاماً متساوياً كذلك المعاني كما  
 يقال في القضية السالبة عم النبي كل فرد وفي القضية الموجبة  
 عم الانبياء كل فرد وكان كلياً ايضاً على قياس وصف الاجزاء  
 بالكلي اذا تعلق بمعنى واحد فقط سواء كان كلياً او جزئياً  
 كان خاصاً بذلك المعنى بخلاف وصفه بهما على ما ذكره المحقق  
 الشريف فانه لا يخلو من تكلف وعلى هذا يتحقق للوضع اقسام  
 اربعة الوضع الخاص لموضوع له خاص كزيد والوضع العام  
 لموضوع له خاص كاسم الاشياء والوضع الخاص لموضوع  
 له عام كالانسان والوضع العام لموضوع له عام وبيان  
 هذا يستدعي زيادة بسط فنقول كما ان اللفظ الموضوع لشخص

قد

قد يوضع له خصوصه وقد يوضع له باعتبار نقطة باعتبار امر  
 اعم منه على قياس وضع الشخص باعتبار امر عام وكان المعاني <sup>المتقدمة</sup>  
 تتصور بوجه عام ويوضع اللفظ لكل منها كذلك لفظ المتقدمة  
 قد تصور بامر كلي يندرج فيه جميعها ويوضع كل منها المعنى <sup>فيها</sup>  
 واحداً وتكون المعاني الموضوعية هي لها بذلك الموضوع مصورة  
 بوجه عام ايضاً كصيغ المشتقان فان الواضع لما قال صيغة فاعل من  
 كل مصدر لم يأت به مدلوله علم منه ان ضارباً لمن قام به الفعل  
 وعالم ان قام به العلم لا غير ذلك فتصور تلك اللفاظ مجتمعة  
 بمفهوم عام هو مفهوم صيغة فاعل وهذه المعاني كذلك الان  
 بمفهوم كلي هو مفهوم من قام به مدلوله اي مدلول مصدر صيغة  
 وضعت لمن قام به مدلوله واطال التقرير رحمه الله تعالى وقل  
 اقصى ما يستفاد مما قرره ان الواضع اذا تصور لفظاً خاصاً  
 ووضع لمفهوم كلي فتارة يقصد وضعه لذلك المفهوم خصوصاً  
 اي لا يعتبر صدقه على افراده وتارة يقصد وضعه له باعتبار  
 تعلقه مع صلاحية المصدق على افراده فعلى الاول يكون الوضع  
 خاصاً لموضوع له عام وانما كان الموضوع له عام لان اللفظ  
 موضوع للمفهوم الكلي وعدم ملاحظة الافراد لا يخرج عن  
 كونه كلياً وعلى الثاني يكون الوضع له عاماً لموضوع له كذلك لان  
 الواضع قبل وضعه لاحظ المفهوم مع صلاحية صدقه على الافراد  
 كما قد منا هذا واعلم ان الجمهور يقولون ان الواضع لاحظ  
 مفهوم كلياً صالحاً للمصدق على افراده ووضع اللفظ بآراء

51



وليس عندهم تصور المفهوم مع عدم ملاحظة الافراد فلهذا نقوا  
القسم الرابع ولهذا مزيد تحقيق ليس هذا محله بل هو متعلق  
الى وضع رسالة بخصوصية لتمييز ظواهره من خصوصية  
ثم اعلم ان اللفظ المفرد ليس المقصد بوضع افادة معناه ولذلك  
عليه ان افادة ذلك اللفظ المفرد لعناه موقوفة على المعلم بكونه  
موضوعا لذلك المعنى الموقوف على العلم بذلك المعنى ضرورة  
العلم بان اللفظ المفرد في موضوع للمعنى الفلاني عن العلم بذلك  
اللفظ والمعنى فلو استفيد العلم بذلك المعنى من ذلك اللفظ لزم  
الدور بل الفرض من وضع الالفاظ المفردة لمعاينتها بحيث يتمكن  
الانسان من تفهم ما يتركب من تلك المعاني بتوسط تركيبها  
الدالة عليها هكذا قرره الملاحضات الذين في شرح هذا العلم  
الجلي في الاصول واقول يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان تفهم  
المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف  
على تفهم المعنى في الحال والى هذا اشار الشيخ في الشفا حيث قال  
معنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارسم في الخيال سمع اسم ارسم  
في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا السمع هو هذا المفهوم فكما  
اورده الحسن على النفس التفت الى معناه يكون اللفظ بحيث  
اذا اورده الحسن على النفس الى معناه هو الدلالة هو وذلك بالعلم  
السابق بالوضع وكون صورتهما محفوظتين عند النفس  
ان العلم بالوضع موقوف على تفهم المعنى مطلقا لا على تفهم المعنى  
من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا دور وهذا ان الجواب

مذكور

مذكوران في شرح المطالع وذكر السكاكي وجه الدور بيان آخر  
بيان استلزام لتوقف افادتها على العلم بكونها مختصة  
بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها الاستحالة ترجيح احد  
المساويين على الاخر وتوقف العلم باختصاصها بها على العلم  
بها انفسها ابتداء مع امتناع عدم ما يسبق الى الفهم عند اللفظ  
بها من مجرد الفهم الى مسمياتها فاية بشهادة الوجدان  
هذا كلامه قال بعض الشارحين للمفتاح انما كان بشبه  
الوجدان لان كل واحد من يحفظ اللغة علم علما من نفسان ليس  
غرض مجرد فهم معنى تلك اللغة مفردة بل انما يحفظها للترتيب  
ولكن تدفع الدور ايضا بان المراد من افادة اللفظ المعنى  
افادته المخاطب عند اطلاقه كون ذلك المعنى مرادا الحكم وحي  
لو كان الفرض من وضع اللفظ افادته المعنى المفرد لم يلزم الدور لان  
فهم المخاطب مراد الحكم اللفظ عند اطلاقه وان كان متوقفا  
على علمه بنفس المعنى لكن نفس المعنى خبر مستفاد من اللفظ عند اطلاقه  
حتى يلزم الدور بل مراد الحكم فاعله فانه دقيق فان قلت ما  
قرر في المفرد من لزوم الدور ظاهر اجابة المركبات وذلك بان  
يقال انما لا تفهم معاني المركبات الا بعد العلم بكونها موضوعات  
لتلك المعاني وذلك يستدعي سبق العلم بتلك المعاني فلو استفيد المعاني  
من تلك الالفاظ يلزم الدور قلنا العلم بالمعاني المركبة انما يتوقف  
على العلم بوضع مفرداتها لمعاينتها لا على العلم بوضع المركب المعنى  
التركيب فلا دور وحاصله منع كون المركب موضوعا باراء



معنى اذ يكون في فهم المعنى التركيبي معرفة اوضاع المفردات وادراك  
عليه ان لو كان في افادة المعاني المركبة مجرد العلم باوضاع المفردات  
لم يحصل اختلاف الافادة في المركبات عند اتفاقها في اللفظ  
المفردة ومعانيها لكن الفرق واضح بين قولنا ضرب موسى  
عيسى وضرب عيسى موسى واجيب بان الهيئة التاليفية لها  
لواحدة المفردات فلا تتفق المفردات على اختلاف الهيئة  
المذكورة اقول لا يخفى عليك ان الجواب السابق فيه فهم  
الدور مبني على ان دلالة المركب عقلية على ما شئ عليه الارشاد  
في كنهه والتحقيق انها اوضاع بالوضع النوعي وبيان ذلك ان  
الوضع عاقلين شخصي وهو ما عين مدلوله عند وضع كزيد  
وعمره ونوعه هو قد يكون بثبوت قاعته دالة على ان كل لفظ  
يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص  
يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم اخر الف  
او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهي لفردين من مدلول  
ما الحروف من العلامة باخذه وكل اسم غير ذلك هو رجال ومسلما  
ومسلمين فهو كجمع من مسميات الى غير ذلك واكثر الحقايق هي  
القبيل كالمشي والجمع والمصور والمنسوب وعامة الافعال المشتقة  
والركبات وكل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة وقد يكون بثبوت  
قاعته دالة على ان كل لفظ معين للدلالة على معنى فهو عند الفهم  
المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا  
مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه انه بواسطة القرينة لا بواسطة

هذا

هذا التعيين حتى لو لم يثبت عن الواضع جواز استعمال اللفظ  
في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه عند قيام القرينة  
بجملها فاعلم ببرهانه ولهذا تحقيق يعلم من شروح الوضعية  
لا سيما شرح عصام قال الكافي فحي فان قلت قيام مقتضى  
كل منهما الخ اقول اعلم ان العلة ما يحتاج اليه الشيء والمعلول  
ما يحتاج الى الشيء وان كانت العلة تنصرف عند الاطلاق الى  
الفاعل وهي اما تامة او ناقصة والتامة تامة في صحة تفرد  
عنها العلول واحد وتامة في تنوع بيان ذلك ان العلول تامة فيكون  
نوعا وتامة فيكون شخصا فان كان الاول صحيحا تفرد بها لا مكان  
وقوع بعضها ببعض افراد النوع وبعضها ببعض اخر منه وان  
كان الثاني لم يصح لوجهين الاول انه يلزم احتياجهما  
كل منهما لكونها عليتين واستغناؤه عن كل منهما للكون الاخرى  
مستقلة بالعلية الثاني لو توقف على كل منهما لم يكن شيئا منهما  
علة مستقلة لان معنى استقلال العلة عدم افتقارها في انت  
الى شيء اخر فيلزم ان يكونا خبر مستقلتين وقد فرضناهما مستقلتين  
هذا خلف وان توقف على احدهما لم يستقل ما توقف عليه  
في التأثير وخرجت الاخرى عن كونها علة لعدم احتياجه  
اليها وان لم يتوقف على شيء منهما لم تكونا عليتين واعتراض  
بعض الافاضل بان لا جاز ان يكون الاستناد الى علة معينة  
ناشيا من اقتضا العلة العلة المعينة دون احتياج المعلول  
الى العلة جاز ان يكون الواحد الشخص معلا لبعليتين مستقلتين



ولا يكون محتاجا الى شيء منها بعينه حتى يلزم من اجتماعهما كونه  
محتاجا مستقيا بالقياس الي كل واحد منهما بل يكون محتاجا الى  
علة وهذا الاحتياج لا ينافي الاجتماع لانهما اذا اجتمعا لم يلزم الا  
عن خصوصية كل منهما لا عن مفهوم احدهما الذي هو اعم فلا يتم  
الدليل المعلوم عليه في امتناع تقليل الواحد الشخصي بعينه مستقليا  
ساقط لان مفهوم احدهما وان لم ينافي الاجتماع لكن يستلزم فيمتنع  
فيما اذا كان المعلوم تخصيصا لان وقوعه بهذه يستلزم الاستقنا  
عند وقوعه بتلك والمستغنى عنه لا يكون علة ويجوز فيها اذا كان تو  
لان الواقع بكل منهما فردا اخر كما تقدم فلا يكون شي منها في معرض  
الاستقنا وهذا يقال الفرد بعينه يحتاج الى علة بعينها والفرد  
لا بعينه يحتاج الى علة لا بعينها وجوز بعضهم تقليل الواحد  
الشخصي بعينه مستقليا كجوه فرد ملحق ببدن اثنين  
يجذب به احدهما حال ما يدفع الاخر على سوية في القدرة والسرعة  
وج لا يجوز ان يقوم بذلك الجوهر الذي لا جز له حركتان لا  
اجتماع اثنين بل حركة واحدة شخصية ولا يجوز استنادها  
الى واحد منهما فقط لعدم الاولوية بل الى كل منهما ولا شبهة في ان  
كل منهما لما استقلال تحصيل تلك الحركة فصرفا عليها اجتماعا  
مستقلين مع كونه شخصيا واجيب بان حركة ذلك الجوهر  
مستندة الى الله ابتدائا كسابك حوادث هذا الشخص تحقيق شرح  
المواقف وفي شرح المقاصد وغيرهم ان يجيبوا عند بان هذه  
الحركة مستندة الى مجموعها معا فكل واحد جزء العلة الاعلى  
منفلة

منفلة فان استقلال كل منهما كان مشروطا بتفاده عن الآخر ولا  
يخبر في ذلك انتم اقول هذا الجواب عن بعض المعترلة المانعين  
تعليل الواحد بعينين مستقلين وانما كان لهم جواب على حدة لانهم  
يقولون باسناد الافعال الى العبد وما ذكره رد على من اجاز ذلك لانهم  
والاولى قيل الاشاعة القائلين باسناد الافعال ابتداء الى الله  
تعالى يصح ان يكون جوابا عن بعض المعترلة المانعين لذلك  
يحتاجون الى الدليل وهذا القدر كان منه فلنرجع الى المطلوب فنقول  
مقصود المعترض ان مقتضى الالية موجود وهو شائبة التعريف  
في الحمار نظرا الى اللفظ ومقتضى الوصفية موجود وهو شائبة  
التكثير موجود نظرا الى المعنى ولا ريب في استقلال كل منهما بالتأثير  
ومحصل الجواب ان العمل المذكورة في النحوليت عللا مؤثرة حتى  
يتمتع اجتماع العمل متوافقة وتختلف على معلول شخصي بل هي  
علامات وامارات ووجوه اقتناعية كعمل الشرع فلا منع من  
اجتماع عليين او اكثر على معلول شخصي واقول على تقدير ان يكون  
العمل الخفية مؤثرة لا ضرورية اجتماع عليين مستقلين على معلول  
شخصي في مثل هذا المقام بانه ان جملة يحمل سفارا تحتل الحالية  
نظرا الى التعريف اللفظي في الحمار ولا ريب في انه مستقل في ان يكون  
موجبها ومستغن عن غيره في التأثير وليس معاندهم  
الحركة علة تقتضي شيئا اخر يلزم اجتماع عليين باعتبار جهة  
واحدة وتحتل الوصفية نظرا الى تسمية التكثير في الحمار وهو  
العمل معنى في الحمار وهو مستقل في ان يكون موجبها ومستغن

52



عن غير في التاثير وليس في هذه الجهة ما يقتضي شيئا اخر بل هو ما  
ذكر فيكون الامر **بذلك** كالامر في اجتماع علتين على معلول نوعي لان  
الواقع باحدى الجهتين عن الواقع بالآخرى كما ان الواقع باحدى الجهتين  
من الواقع بالفرد الاخر ولا يجوز في ذلكا فان قلت ما ذكرته قياس  
بارد لوجود الفارق بان الواحد النوعي اذا اجتمع عليه علتان تكون  
احدهما واقعة باحد فرعيه والاخرى بالفرد الاخر ولا كذلك ما ذكرته  
فان جملة حمل اسفار الاصح فيها الثابتة والوصيفة في آن واحد فلا  
ثبت ما اردت قلنا المراد من ذلك ان مقتضى الحالة مستقيل في التاثير  
ومقتضى الوصفية كذلك والعلتان باعتبار جهتين كما تقدم في جملة  
واحدة فصدق عليها انها اجتمع عليها علتان وان اختلفت زمر التاثير  
لان الاختلاف المذكور لا يخرج جهتها عن كونها علتين مستقلتين  
التقدير بالمعلول النوعي في هذه الجهة وان حصل الافتراق من جهة  
اخرى ما لا يلزم موافقة المشبه للمشبه من جميع الجهات وكان  
تقول هذا يقتضي ان تكون العلتان غير ثابتتين اذ لو كانتا كذلك  
لزم عدم تخلف اثرهما ولزم من الجمع بين الحالتين الوصفية وهو محال  
فقاله فانه من نتائج فكر في الخامسة وفطنتي الجامعة **قال**  
**الكافجي** فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبية الكدوب **القب**  
**اقول** الآية من قبيل التمثيل فان وجه التشبيه فيه متبع من  
عدة امور وهي حرمان الانتفاع بما بلغ نافع من الكد والتعب في  
استصحابه فانه المطول كانه رجع من الحمار فعل مخصوص  
هو الحمل وان كان الحمل شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعيتها

المعلم

وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه **قال** الكافجي فيكون  
من قبيل المعهود الذهني **اقول** اعلم باللام **كان** مع قرينة  
تدل على بعض غير معين كقرينة الشرب والشراء في قولك اشرب الماء  
واشتر اللحم فانه ليس المراد من حيث هي اذ لا وجود لها ولا كل فرد  
افرادها ولا بعض معين ليكون عمدا خارجا فيكون للمعهود الذهني  
وان لم يكن مع قرينة تدل على ذلك بل كانت قرينة دالة على بعض  
معين كقولك ركب لا يبر اذا لم يكن في البلد سواء كان للمعهود الخارجي  
واذا اخلا عن القرينة الدالة على البعض وجب حملها على الاستغراق قال  
بعض المحققين لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجية فاما  
ان يكون بالجميع افرادها او بعضها اذ لا واسطة بينهما في الوجود فاما  
فاذا لم يكن البعض لعدم دليله وجب كونه للكل فقوله عليه السلام  
الما هو والنوم حدث اي كل الماء وكل النوم اذ ليس في الكلام دليل  
البعضية لاحالة وهذا اي لما فيه من معنى الشمول جاز وصفه بالجمع  
في خواهل الناس الدرهم البيض والدينار الصفر وحاصل الكلام  
ان التوارد الآية لم يرد به بعض معين ليكون المعهود خارجا ولا  
للتعب من حيث هي اذ هي لا تخمل ولا الاستغراق لوجود القرينة على  
البعض المطلق وهي جملة حمل اسفار ابل المراد به بعض غير معين  
فيكون المعهود ههنا فاذا ذكره الشارح في محله **قال** الكافجي  
لا يلزم ضمير الشأن **اقول** محصله انه في العبارة بتفسير من  
اخرها يتضمن معنى بدعا وهو الاول لان المص قال بعد لا بد  
نعلق الجار وهو مفرغ مناسب للضمير لانه كذلك والثاني قوله



ويجوز ان يكون تقدير الكلام لا بد من تعلق الجار والمجرور الخ لكن هذا  
 كما اذا جاز ملازم الضمير على انه مشتمل على ذكر الجار والمجرور والصير  
 مفرد فلا سلامية وهو ظاهر قال الكافجي قال ابن الحاجب  
 ان اليوم في قوله تعالى ونفعكم الخ اقول حاصله ان  
 الحاجب ذكر وجهين الاول ان يكون اليوم متعلقا بالنفع في  
 التقدير عليه عدم النفع في اليوم والثاني ان يكون متعلقا بما في  
 ان من معنى انفع كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بحجوت فقولك  
 بنعمة ربك اي استغنى عنك الخ ببنعمة ربك والتقدير عليه استغنى اليوم  
 النفع فالنفع مطلق اذ ليس اليوم قيدا له بخلاف الاول فانه مقيد  
 قال في المعنى ويبقى في الآية اشكال وهو ان اذ لا يتبدل في اليوم  
 لا اختلاف في الفعلين ولا تكون ظرفا للنفع لانه لا يعمل في ظرف  
 انتهى اقول لا اشكال فيها لا يمكن ان يكون متعلقا بنفع ويكون  
 اليوم متعلقا بما في ان من معنى النفع كما استلزم تقدير قال  
 الكافجي لا يري كيف قد راى التوحيد على طريقة قياس الخلف والا  
 اقول اعلم ان الخلف عند اهل الميزان هو ان تضم نقيض  
 النتيجة في الصف النتيجة ما يقض الكبر ومثلا قولك من الضرب  
 الثاني من الشكل الثالث المركب من كليتين والكبرى سالبة كل  
**ج ب** ولا شيء من **ج ا** ينتج بعض **ب** ليس ا بيانه  
 بالخلف كل **ب ا** وذلك لان النتيجة سالبة جزئية ونقيض  
 السالبة الجزئية موجبة كلية فنقول كل **ج ب** وكل **ب ا**  
 ينتج كل **ج ا** وهو بضاد الكبرى وهي لا شيء من **ج ا** واذا

كان نقيض النتيجة باطلا كانت هي حقا والاستثناء كقولك ان كانت  
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود  
 لكن النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة اذا تحققت هذا  
 فاعلم ان الخلف في عبارة لم يظهر له وجه صحيح بالمعنى الذي  
 قدمناه والظاهر ان مراده به معناه اللغوي وهو الباطل  
 وذلك لان التقدير يترتب عليه الفساد فلما عدم الفساد بطل  
 التقدير وهذا اقرب الى الاستثناء وتقريره لو كان فيها الهمزة  
 الا الله لفسدنا لكن لم يفسد فلم يكن فيها الهمزة الا الله ولو قال  
 على طريقة قياس الاستثناء كان اولي لما في عبارة من ايهام  
 الخلف بالمعنى المنطقي اعطفا لاستثناي عليه ويمكن ان يقال  
 المراد بالخلف هنا الاستئصال بطلان اللازم على ثبوت نقيض  
 الملزوم وذلك اننا استدللنا على وحدانية تعالى في الفساد المستلزم  
 لعدم التعدد فالفساد لازم للتعدد والتعدد يناقض الوحدة  
 فقد اثبتنا الوحدة بعدم الفساد اللازم لعدم التعدد فاعلم  
 هذا **وذكر** البيضاوي في هذه الآية مانصه لو كان فيها  
 الهمزة لكان الله غير الله وصفه بالتعدد الاستثناء لعدم حصول  
 ما قبلها لما بعدها ودلالة على ملازمة الفساد لكون الالهية  
 فيهما دونه والمراد ملازمة لكونها مطلقا او مع جملة على  
 كما استثنى بغير جملة عليها ولا يجوز الرفع على البدل لانه متوقع  
 على الاستثناء شرط بان يكون في كلام غير موجب لفسادها  
 لطلت لما يكون بينهما من الاختلاف وانما نفع فانها ان توافقت



في المراد تطاردت عليه القدرة وان تخالفت فيه تعاوقت عنده  
اقول قوله ولا دلالة بالجبر عطا على العدم والمعنى انه قد  
الاستثناء الوجهين عدم الشمول وعدم الدلالة ومعنى هذا انه لو  
كان منصوبا على الاستثناء لكان معناه لو كان فيها الله مستثنى  
عنهم الله لنفسه او بوجه من مفهوم المخالفة انه لو كان فيها الله  
لم يستثن عنهم الله لم يفسد مع ان المراد الفساد مطلقا هذا معنى  
قوله والمراد لازمة لكونه مطلقا او مع اي والمراد لزوم  
الفساد لوجود الالهة مطلقا او مع الله وحملات على الوصف  
بالا وقوله ان توافقت تطاردت عليه القدر اي ان توافقت  
الالهة على الجاد مقدور كاي دل عليه قوله وان كان انهم لزوم  
اجتماع القدرة على مقدور واحد وان تخالفت تعاوقت عنه  
اي وان تخالفت الالهة في المراد بان اراد بعضها ايجاد المراد والآخر  
اعداؤه تعاوقت القدرة عنه وتفضيل هذا ما ذكره سعد الدين  
التقازاني في شرح المقاصد ونصه لو وجد الهان بصفا  
الالهية فاذا اراد احدهما ايجاد كجسم مثلا فاما ان يمكن  
الآخر ارادة ضد او لا وكلها محال لاستلزامه عجز الالهين  
الموصوفين بكمال القدرة على ما هو المفروض ولا استلزامه  
ارتفاع الضدين المفروض امتناع خلوا محل عنها كجسم  
وسكونه في زمان معين او يقع مراد احدهما دون الآخر وهو  
محال لاستلزامه الترجيح غير مرجح وعجز عنه من فرض  
قد راجح لم يقع مراده واما الثاني فلا يستلزم عجز  
الآخر



الآخر حيث لم يقدر على ما هو ممكن في نفسه اعني ارادة الضد  
والمقتضا كلها بنيت سوي هذه فلهذا ما يمنع ويقال ان لا يتم  
ان مخالفة احدهما للآخر ارادة ضد لها ارادة ممكنة حتى يكون  
عدم القدرة عليها عجزا وذلك ان الممكن في نفسه ربما يصير ممكنا  
بحسب شرط يكون الجسم في حين حال كونه في حين آخر والكيوان  
ان الممكن في ذاته ممكن على كل حال ضرورة امتناع الانقلاب  
والممتنع فيها ذكرتم من غير الجسم هو الاجتماع اعني كونه في آن  
واحد في حينين فلهذا هنا يمتنع اجتماع الارادتين وهو لا  
يبا في مكان كل منهما فتعين ان لزوم المحال انما هو من وجود  
الهيئ فان قيل كل منهما عالم بوجوه الصالح والمفسد فاذا  
علم المصلحة في احد الضدين امتنع ارادة الآخر قلنا لو سلم  
كون الارادة ثابتة للمصلحة تفرض الكلام فيما اذا استثنى في  
الضدين وجوه الصالح فان قيل ما ذكرتم لازمه في الواحد اذا  
وجد المقدور فانه لا يبقى قادرا على ضرورة امتناع ايجاد  
فيلزم ان لا يصلح للالهية قلنا عدم القدرة بناء على تنفيذ  
القدرة ليس عجزا بل كمالا للقدرة بخلاف عدم القدرة بناء على  
سد الغير طريق القدرة عليه فانه عجز بتعجز الغير اياه وهذا البرهان  
يسمى برهان التامع واليه الاشارة بقوله تعالى لو كان فيها الالهة  
الا الله لفسدتا فان اريد بالفساد عدم التكون فتقريب انه لو  
تعدى الاله فتكون السماء والارض لان تكونها اما مجموع القدرة  
او كل منهما او باحدهما والكل باطل اما الاول فمن شأن الاله



كالقدرة واما الاخيران فلما مروا ان اريد بالفساد الخروج عما سما  
عليه النظام فتعبر به انه لو تعدد الاله لكان بينهما تنازع والتعا  
وتغير يصنع كل عن يصنع الاخر حكم اللزوم العادي فلم يحصل بين  
اجزاء العالم هذا الاتساق الذي باعتباره صار الكل بمنزلة شخص  
واحد وحسن النظام الذي فيه بقاء الانواع وترتيب الازمان  
وذكر في شرح العقايد بعض ما مضى واعلم ان قوله تعالى  
كان فيها الله الا الله حجة افناعية واللازمة عادية على ما هو اللاب  
بالخطايات فان العادة جارية بوجود التنازع والتقابل عند  
تعدد الحاكم على ما سير اليه بقوله تعالى ولعل بعضهم على بعض  
والا فان اريد بالفساد بالفعل اي خروجهما عن هذا النظام  
الشاهد في التعدد لا يستلزم لجواز الاتفاق على هذا النظام  
وان اريد امكن الفساد فلا دليل على انتفايه بل النصوص هنا  
بطي السمت ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لا يقال  
اللازمة قطعية والمراد بفسادها عدم كونهما بمعنى انه لو فرض  
صانعان لا يمكن بينهما تنازع في الافعال فلم يكن احدهما صانعا  
فلم يوجد مصنوع واللازم باطل لان الشاهد تكذيب وكذا اللزوم  
لانا نقول امكن التنازع لا يستلزم الاعداد تعدد الصانع وهو لا  
يستلزم انتفاء المصنوع على انه يرد منع اللازمة ان اريد عدم  
التكون بالفعل ومنع انتفاء اللازم ان اريد بالامكان فان قيل  
مقتضى كلمة لو ان انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الاول  
فلا يفيد بالفعل الا الدلالة على انتفاء الفساد في الزمان الماضي

بسبب

بسبب انتفاء القدرة قلنا نعم بحسب اصل اللفظ لكن قد تستعمل  
للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين  
زمان كما في قولنا لو كان العالم قدما لكان غير متعين والاية من  
هذا القبيل وقد يشبه على بعض اذهان احد الاستقاليين بالآخر  
فيقع الخطايات وهذا كلام طويل لحمله غير هذا الفن وفيما ذكرنا  
كفاية قائله بروية والله اعلم قال لا زهرى بن بياض  
الشيب وانتشار الخ اقول هذا التشبيه يسمى استعانة تمثيلية  
كما قد مضى في الاية وكافي قوله تعالى واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا  
كما انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذرى  
الرياح فان المراد تشبيه حال الدنيا في بشارتها وبهجتها  
بتعقبها من الخطايات والفضائل النبات الحاصل من الماء يكون  
اخضرناضرا ثم يحصل له اليابس فنظيره الرياح كان لم يكن فيها  
تشبيه حالة باخرى وليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بغيره  
اخرى تحمل تقديره كبات ماء لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة  
لا تشبه بذات النبات ولترجع فنقول قوله واستعمل الخ شبه  
حاله في ظهور الشيب وانتشار عجال النار وانتشارها في الخطب  
الغليظة الفضاو تحصيل الفضا بالذكر لانه اسرع في الانتشار  
ويجوز ما نطويلا ويمكن ان يكون من قبيل تشبيه مفرد بمثله فيكون  
استعانة حقيقية بعبية هذا واعلم ان هذا البيت من القصيدة  
المشهور بالمقصود الدريدية ناظمها ابو بكر بن دريد صاحب  
الجهنم وهو كتاب عظيم في اللغة مشتمل على جزئيات كثيرة من كلام



العرب لم توجد في غير في مجلدات **و** مطلع القصبة التي في القبة  
 هذا وهذا يا طيبا شبيه شي ترعى الخزامى **ب** بين التجار النفا **و**  
 اما ترى راسي حكى لونه **ك** طرة صبح تحت اذبال الدج **و**  
 وبعد بيت الكتاب وبعد قوله **و** **و** **و** **و**  
 فكان كالليل اليهم حل في **ك** اذ جابه ضوء صباح فاجلي **و**  
 فالبحر من الدرج وهو مستعمل مستعمل مستعمل مرين  
 لكن دخل الخزانة من السطح الاول الطي وهو حذف الرابع  
 الساكن من مستعمل فيجبر مستعمل فينقل في مستعمل ولم  
 يقع الا في وفي مفعولات وفي متفاعلات بشرط ان لا يكون مع الا  
 لثلاث جمع حركات واعلم ان قوله اما ترى اصله ان  
 ترى وما صلة زائدة للتأكيد تحت النون فيها المقارب **و**  
 وترى مجزوم بابت وعلاية جزومه حذف النون والا صل قبل  
 دخول الجازم وقبل التغيير ترابن على زنة تفعلين تحركت  
 اليها الاولى انفتح ما قبلها قلبت الفاء فالتقا ساكنان منها وما  
 بعدها فحذفت لا لتقا ساكنين ثم نقلت حركة الهزة الى الراء  
 فالتقا ساكنان للهزة والياء فحذفت الهزة ثم دخل الجازم فحذف  
 النون فصارت ان ترى وحملته حكى كونه في موضع نصب على الحال  
 من راسي وقد تقدمت على ما اخترناه فيما تقدم وطرة كل شي في  
 والصبح المراد به الاسراق يقال رجل صبح الوجه اي مشرق الاذن  
 جمع ذيل وهو ما استقر في الثوب والدج جمع دجته وهو ما  
 البسك الليل من ظلمة والظبية القرالة والعرب تشبه عين النور  
 والمرأة

والمرأة بعين الظبي في كلامهم وامها جمع صهاة وهي البقرة  
 الوحشية والمها ايضا الشمس والبلور والعرب تشبه بها الكرا  
 في البياض فيحتمل ان يكون ابو بكر رحمه الله تعالى شبيه هذه المرأة  
 التي تشبها وجعلها طيبة على الاتساع بالشمس في اشراقها  
 او بالذن في ضياها وبريقها او ببقرة الوحش في حسن  
 عينها وشبهها ولاد ليل في البيت على واحد مما وصفنا  
 بعينه الان الاظهر واسعا علم مراده وان يريد بالمها بقرة  
 الوحش تشبه حسن عيونها وجعلها طيبة على الاتساع لطو  
 جدها وترعى تاكن من الرعي والاجار جمع جرة وهي الاشجار  
 شجر الاختلاف غصونه ومنه فشجرت الرياح بالظن اذ اختلفت  
 وقد شجر بينهم امر اختلف ويروي شبيه شي وشيا بالخفض  
 والنصب فن خفض فعلى الاضافة ومن نصب فعلى التمييز  
 والخفض اقوي في البيت وترعى الخزامى في موضع الوصف  
 للظبية فيكون محلها نصبا ويجوز ان تكون في موضع نصب  
 حال من المها ويكون المها على هذا بقرة الوحش ويجوز ان  
 تكون الجملة متانفة وضمير ترعى يعود الى المها باعتبار  
 ارادة البقرة الوحشية ويراد بلفظها اولا الشمس فيكون  
 في الكلام استخرا موشيه ضمني فان قلت فيلجز هذا على تقدير  
 الحالية كما جاز على تقدير الاستيناف قلت لا يصح لعدم  
 الرابط في المعنى على تقدير الحالية وعلى تقدير الاستيناف  
 لا يحتاج اليه فامل فانه بدعي لم استبق اليه وجواب ان الشرطية  
 ما بعد الفاء في قوله **و** **و** **و** **و**



فكل ما لقيه مفتقر في جنب ما سائر تحت النوى  
وقد لايات كلام ليس هذا محله وقد شرحت من هذه القضية  
طرفا وارجومه واهل المن ان يعينني عما تمت فانه ان تم  
يظهره اعاجيب المولات ان شاء الله تعالى قال الازهرى  
وداع دعي الخ اقول الواو واو رب داع وجملة دعا فعلية  
في محل جر صفة والجار والمجرور اعني داع تعلق بمجذوف  
تقديره لقيه مثلاً ان جعل اصليا وان جعل زائدا وهو لقي  
فهو ما مفعول الفعل مجذوف او مبتدأ من يجب يا حرف ندا  
ومن نادى والى النداء بالفعل والجملة النائية بيان لقوله  
وجيب فاعل لم يستجب وفخر ظرف مضى الى اسم الاشياء هو  
ذلك اشبه بها الى الدعوة فقلت الفاعل التعقيب وقلت فعل وفاعل  
ادع فعل امر مبني على حذف الواو او معرب تقطع من المضى  
على اختلاف بين البصريين والكوفيين والمختار عندنا قول الكوفي  
وهو القول بالاعراب لان تقليل الاقسام اولى ولان الامر معنى  
كالتمني والاستفهام فينبغي ان يدل عليه بالحرف كما دل على التمني  
بليت والاستفهام بالهمزة وعليه بن هاشم في المعنى قال فيه  
ويقولهم اقول وذكر هذا في الولهذا تحقيق في غير هذا الكلام  
وجملة الامر في محل نصب على مقول قلت واخرى منصوبة  
على ان صفة مصدر عاتقير دعوة اخرى وقوله وارفع  
الصوت معطوف على ادع محله انصب حتمت مفعول  
مطلق او حال اي جاهدوا في نية مكانها دعوة وح فكون  
منصوبة على التعليل

لعمل الى المفوار منك قريب لعمل حرف جر الى المفوار  
مجرور بها وعلامة جر اليا نيابة عن الكسرة وهو حرف جر شبه  
بالزائد لا يتعلق بشي والمجرور في محل رفع على انه مبتدأ وقريب  
خبر ومنك متعلق به والشاهد هنا محي الجرب لمعل وهو لغة عقلية  
ويمكن ان يقال لا شاهد فيه وذلك بان يكون الجرب سبيل الحكاية  
اما بان ابي المفوار وقع مجرور في موضع فالسارح حكاه كذلك  
واما بمعنى انه سمي الرجل باليا لمفوار باليا فيجب ان يكون في الاحوال  
الثلاثة فذكر قال الكافجي فان قلت ان اوله تاء على التاء  
مضمون جملة بمعنى جملة اخرى لحرف الشرط الخ اقول  
محصل هذا انك قد مت انها تاء على امتناع جوابها الوجود الاول  
وهو سمي لانها تاء دلالتين احدهما ارتباط وجود جوابها  
بعدم مدخولها الثانية ارتباط امتناع جوابها بوجود مدخولها  
والدلالة الاولى ظاهرة لها من قيل دلالة النطوق واما  
الثانية فمن اي اقسام الدلالة هي ومحصل الجواب انها نحو مفهوم  
الشرط وايضا انك اذا قلت لولا زيد لا كرتك دلت على الامر  
لكنه لا لانه نحو مفهوم الشرط مترتبة على الاولى لان امتناع  
الاكرام بسبب وجود زيد مرتب على ان الاكرام مترتب على عدم  
زيد الذي هو مستفاد من المنطوق ومعرفة كونه نحو مفهوم الشرط لا  
مفهوم الشرط يحتاج الى بسط المقام فنقول المفهوم سبعة اقسام  
منها مفهوم الشرط والمراد به تعليق الحكم على شي بكلمتان او غيرها  
من الشروط اللغوية وفيه امور اربعة بثبوت الشروط عند ثبوت الشر

ط  
هـ



ودلالة ان عليه وعدم الشرط عند عدم الشرط ودلالة ان عليه اذا  
كانت هي الشرط فالثلاثة الاول لا خلاف فيها واما الرابع فهو دلالة  
ان على المردم فهو محل الخلاف فذهب القاضيان وابو عبد الله  
البصري الى ان العلق على شيء بكلمة ان لا يجب عدمه عند عدم ذلك  
الشيء ونقل عن مالك وابي حنيفة واختاره الآمري وذهب  
ابو الحسين البصري وابن شريج وجماعة من الشافعية وابو الحسين  
الكرخي والاعمام الرازي وابا عا وهو مقتضى اخبار ابن القاسم  
الى ان العلق يجب عدمه عند عدمه واستدله هو لا بما حصله ان  
قوله تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا عليهم ذال على عدم وجود  
الاتفاق عند عدم الحمل لان كلمة ان اذا دخلت على شيء جعلته  
شرطا باجماع النخاة والشرط ينتفي بانتفاء الشرط قيل عليه ما  
ذكرتم وان دل على ان العلق بالشرط يدل على ان الحكم على الشيء عند  
الشرط ولكن معناه ينبغي وهو قوله تعالى ولا تكرر هو اقبائكم على  
البغاء ان اردن تحصينا علق الحكم وهو النهي عن الاكراه على الشرط  
وهو ارادة التحصين مع انه ليس الا على جواز الاكراه عند عدم  
ارادة التحصين لان الاكراه على البغاء حرام اردن التحصين اولاد  
عنه انا لانسم ان الجواز هنا ليس بثابت نظر الى المفهوم وانما لم  
يثبت حصول الاجماع المعارض له الراجح عليه او يقال ان الاكراه  
على الزنا انما يتحقق غالبا في حق من يريد التحصين وحي لا يكون الاعلى  
المفهوم لان ذلك شرطي في مفهوم المخالفة مطلقا او يقال لانسم  
ان الحرمة غير مستقيمة عنه بل هو غير حرام ولكنه غير جائز لان عدم  
حرمة

حرمة لا يستلزم جواز لان زوالها قد يكون لطريق الحل وقد يكون  
الاتساع وجوده عقلا لان السالبة تصدق بانتفاء المحل تارة ولو  
اخرى وهما قد اتفقا في الموضوع لانهن اذا لم يردن التحصين فقد ران  
البغاء وان اتسع البغاء امتنع اكراههن عليه لان الاكراه هو الزام  
الشخص بشيء على خلاف مراده وان كان متمتعا فلا يتعلق به الحرمة  
لان التحصيل لا يجزئ التكليف به ولما منع ان يمنع الملازمة من عدم  
رادهن التحصين اردن تحصن البغاء جواز عدمه يتعلق ارادتهن بشي  
منها كما في حالة الذهول عنها والاعتراض بالاية لا صحاب القول  
الاول واستدلوا ايضا بانهم يمكن ان يقوم مقام الشرط شيء اخر ولا  
يلزم من عدم الشرط مطلقا عدم الشرط لجواز وجود ذلك الشيء القام  
مقام الشرط وللجواب عنه ان قيام غير الشرط مقامه يجب كون  
الشرط احدا لامرين اعني ما فرض شرطا والقيام مقامه لا بعينه  
ولا يتحقق عدم الشرط على تقدير عدم احدهما ووجود الاخر لان الكل  
يتحقق باحد جزئيه اقول هذا الجواب لا يخلو من اجمال  
وتتبعه انه مع ثبوت شرطية غيره فالشرط احدا لامرين لا بعينه  
ومع عدمه والاستناد الى احتماله يدفع لان الاصل عدمه فتدبر هذا  
واعلم ان السعد التقي رتب هذا الخلاف امر على ومحصله  
على ما ذكره في التلويح التحقيق في الجملة الشرطية عند اهل العربية  
انه الحكم للجزء وحده والشرط قد له بمنزلة الطرف والحال حتى ان  
الجزء ان كان خيرا فالشرطية جبرية وان كان شافها انشائية  
وعند اهل النظر مجموع الشرطية والجزء كلام واحد دل على بطلاني



بشي وثبوتها على تقدير ثبوتها من غير دلالة على الاستغناء عند أهل  
 الاستغناء وكل من الشرط والجزء جزء من الكلام بمنزلة المبتدأ وال  
 الحال الشافعي في الأول وجعل التعليل اجبا بالحكم على تقدير وجود  
 الشرط واعماله على تقدير عدمه فصار كل من الثبوت والاستغناء  
 حكما شرطيا ثانيا باللفظ منطوقا ومفهوما وصار الشرط عند  
 وقصر العمى التقادير على بعضها وقال ابو حنيفة في الشافعي  
 فجعل الكلام موجبا للحكم على تقدير وجود الشرط ساكتا عن النفي  
 على تقدير عدمه فصار انتفاي الحكم عما اصلها مبنيا على عدم  
 دليل الثبوت لاحكام شرعية مستفادا من النظم ولم يكن الشرط تخصيصا  
 اذ لا دلالة على عموم التقادير حتى يقع على البعض انتهى ولا يخفى  
 عليان من ذهب الشافعي هو الحق لان المفهوم عرفا من اشتراط  
 شي تعليل عليه بحيث اذا انتفى العلق عليه ينفي العلق واللام  
 يبق كبر فاقية في التعليل هذا واعلم ان الخارج من الخفية  
 مراده من ان لا يلائم بخو طريقة مفهوم الشرط على الامران في  
 المتقدم ذكره انه تربط كما تربط اداة الشرط لانها مثل مفهوم  
 الشرط فانه لا يصح اجماعا فالمراد بخو طريقة مفهوم الشرط اي  
 بما يقارب فتأمل قال الكافجي وقد تردد الكاف اذا امن  
 اللبس اذ لم يصلح الوضع للتشبيه قال انه تعالى ليس كمثل شي اول  
 التشبيه الدلالة على مشاركة امر لا مر في معنى وليس على وجه الاستعانة  
 الحقيقية ولا الاستعانة بالكناية ولا التجريد بالكاف ونحو  
 على ما اختاره الخطيب القزويني وقال الجرجاني هو التمثيل

في التشبيه

كل منها بالصفة والصوت وتارة بالحالة وهذه صفة التمثيل والتشبيه  
 ركن من اركان البلاغة واركاز اربعة كقولك زيد في الحسن فالاول  
 المشبه وهو زيد والثاني المشبه به وهو الحسن والثالث المشبه وهو  
 الكلام والرابع التشبيه وهو الحاق المذكور بالمشبه وادوات التشبيه  
 خمسة الكاف وكان وشبه ومثل والمصدر بتقدير الاداة كقوله تعالى  
 وهي تمرر السحاب قال ابن ريش في العدة التشبيه صفة الشي بما  
 قاربوا كونه من جهة واحدة لانه لو ناسب مناسبة كلية كان اياه الاثر  
 في قولهم خذ كالورد انما مرادهم احمرارا وازافة وطرأوتها ما ساءل  
 ذلك صفة وسط وخفتم كاعتانهم وفيل التشبيه الحاق الشينين  
 باعلاهما في صفة اشتراك في اصلها واختلف في كيفية قوة وضعفها  
 هذا ولزج في ما نحن بصدده فقول قوله تعالى ليس كمثل شي هب  
 بعضنا ان الكاف صفة والمعنى عليه ليس كمثل شي فيلزم الحال وهو  
 اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد في المثل لان زيادة الحرف بمنزلة  
 اعادة الكلمة ثانيا ولا يتم اذا بالغوا في في المثل عن احد قالوا  
 متلك لا يفعل كذا وانما مرادهم التقى عن ذاته وكلهم اذا نفوه عن  
 هو على احضار اوصاف فقد نفوه عنه وقال بعض الكاف اصلية  
 ومثل زائدة كما في قوله تعالى مثل ما احنت به اي بما احنت وبشبه  
 له قراءة بن عباس بدون مثل وانت خير بان زيادة ما الغالب  
 فيه الحرفية وما هو على حرف واحد الى وقال بعض ليس شي زائد  
 منها والكاف موكد مثل كذا كذا كذا في قوله تعالى قصصا مثل  
 كمصف ما كولا انتهى لمخصصة المعنى قال ما فيه وذكر المحقق



الرضى موصوفة ويجوز في قوله تعالى ليس كذلك ان لا يحكم بزيادة الكاف  
 بل يكون على طريقة **قوله** ولا ترى الضب **لا يتحسر**  
 وقوله ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء يستلزم نفي الملازمة لان نفي  
 اللازم يستلزم نفي الملزوم واخو زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا بد  
 لاخي زيد من اخ هو زيد فنفي هذا اللازم والراد به نفي الملزوم  
 اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد  
 فكذلك اهلنا نفيت ان يكون مثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان  
 له مثل لكان هو نفعاً مثل مثله انهم فظهر من هذا ان ما قاله **الحاجب**  
 من انه لو كان المراد نفي مثل الملزوم التناقض لان قوله ليس  
 مثل زيد شئ ظاهر في اثبات مثل لزيد لان اداة النفي تعود الى الحكم  
 لا الى المتعلقات وان كان يحتمل في مثل المثال بناء على عدم وادراك  
 ظاهر في اثبات مثله كان هو مثل مثله فيكون مفهوم هذا الكلام  
 مناقضاً لمطلوبه ساقطاً لا يخفى وفي شرح الفلاح لسبب الخفيين  
 فالاصل ليس مثله شئ اذ المقصود نفي ان يماثله شئ نفي ان يماثل مثله  
 شئ فالكاف زائدة وقد يقال لازمة هنا اصلاً بل قصد نفي  
 نفي بطريق برهاني ببيان وجوده تعالى مستم قطعاً فلو كان له  
 مثل لكان لذلك المثل هو ذاته تعالى فتثبت مثله مستلزم لثبوته  
 مثل مثله ففي اللازم قصور في الملزوم وجاز ان يجعل على طريقة  
 الكناية فانه اذا انما المثل عن يماثله ويكون على اخص واصاف  
 كان ذلك نفياً للمثل عند بطريق المبالغة لا ترى انك تقول مثله  
 لا يخل مراد به نفي الخلق عن محاط به بلا قصور في مثل امكن اولى

يمكن

يمكن انهم هذا وقد راي بعضهم صرح ان الكاف ترد للتشبيه في  
 نحو زيد كالاسد في الشجاعة وهو مشكل جداً ولقد سالت بعض  
 محققين مشايخي عن ذلك فاجاب ان وجه ذلك ان الحروف الذي  
 هو الكاف موضوع يستعمل في جزئ كسائر الحروف ولا ريب ان  
 الاسد كلف قد استعمل في غير ما وضع له فكان مجازاً وقد ذكرت  
 ان هذا الايكاد يتم وبين وجه عدم تمامه فاطرق ولم يتكلم ولم  
 يظهر وجه ذلك وسأحرره ان شاء الله تعالى فيما بعد وذكر في بعض  
 الافاضل ان موالي الروم توافقوا في ذلك **قال** الكافي **نحو**  
 بكر يوم الجمعة **اقول** ان قلت هل في ذكر متعلق الظرف فانه  
 قلت نعم فيه تنبيه على الاخراج من داية الامتناع لا بقية الامكان  
 لما تقر به ان الظرف الزمان يقع جرائع المعاني والاحداث ولا  
 يقع جرائع الذات ولبحث فلهذا اقول النبي صلى الله عليه  
 واله غدا والنصاري بعد غدا ان التقدير اجتماع اليهود غدا  
 واجتماع النصاري بعد غدا في يوم الاحد **واعلم** ان الجوهري  
**قال** كل من باد رماش فقد بكر اي وقت كان فيقال بكر واصل  
 العرب اي صلوهها عند سقوط القرص في خصوصية المثال اشارة  
 لما انه يستحب التكبير يوم الجمعة للجامع وفي المثال الاخر كذلك  
 اي اشارة الى انه ينبغي ان يكون الجلوس امام الخطيب وهذا  
 كما قال ابن مالك في البحر افعال وداع ما لم يحج مراده ما اياه  
 الخاء من رفع وغيره فاحكم بجوانه واترك الوجه الذي لم  
 يجوز وضعه ان فيه اشارة الى انه ينبغي للكلف وجب عليه ان يفعل



من الافعال ما اياه الشارع وما لم يحج لا يجوز له ان يفعلها مثل  
بعدن اللطائف **حكي** عنه انه نظم قوله **والرفع في غير مد**  
**زجج** وارح عليه فلما تيسر له اتمامه بما ذكرنا قام على قدميه  
ورفض طربا **قال** الكافجي **وقال** بعض الفقهاء فيما اذا  
**قال** رجل لا خير ليس عليك الف **فقال** بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزم  
**وقال** اخرون تلزم لى **اقول** ذكر بعض محققي الفقهاء في  
باب الاقرار انه لو قال شخص لا خير ليس عليك كذا **فقال** بلى كان  
**قال** وانما كانت بلى مفيدة للاقرار دون نعم لان اصلها لاو فخصه  
وهي مختصة للنفي ومفيدة لابطاله سواء كان مجرد اخذ قوله بها  
زعم الذم كقولهم ان لن يبعثوا قل بلى وزي ام مقرون بالاشهاد  
حقيقا كان بخواليس زيد بقاءم فتقول بلى ام تقرير بالخوال  
بانكم نذير قالوا بلى الست بكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير  
بحري النفي الجرد في رده ببلا قال **برعاس** رضي الله عنهما لو قالوا  
نعم كفر واو وجهه ان نعم تصديق للخبر بنفي واجاب وتردد بعض  
المحققين في عدم افادة نعم للاقرار حيث استعملها في العرف  
وهو مقدم على اللغة مع ان جماعة من اهل العربية منهم المصنف  
ورودها كذلك ونقله في المعنى عن سيبويه **قال** ونارح  
السبيل وغيره في الحكي عن **برعاس** وغيره متمسكين بانها لا تنفي  
التقرير خبر موجب ولذلك منع من جعل ام متصلة في  
قوله نعم فلا تبصرون ام انا خير لا هنا لا تنفع بعد الايجاب واذا  
ثبت انها ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له واستشهاد على

ورودها

ورودها لغة في جواب الاستفهام التقريري بقوله الانصار  
للنبي صلى الله عليه وسلم **اليسستم** ترون لم ذلك نعم **وقوله** محمد  
اليس الليل يجمع ام عمرو **وايانا** فذاك بنا تداني **وقوله**  
نعم واري الهلال كما تراه **وبعلوها** النهار كما علا في **وقوله**  
واذا ورد ذلك لغة واستعمل عرفا استعمالا سافا فالحكم بحجة  
الاقرار به قوي وعليه كثير من الفقهاء وسريه وضوحا بما قرره  
بعض المحققين وهو انه لو قال شخص لا خير لي عليك ان كان فيقال  
المخاطب نعم كان الكلام جزوا نعم بعد حرف تصديق وان كان الاستفهام  
مخدوف الاداة فهي بعد للاثبات والاعلام لان الاستفهام عن  
الماضي اثبات بنعم ونفيه بلا واجل مثل نعم وامام بلى وان كانت  
لا بطل النفي الا ان الاستفهام العرفي جوزه وقوعها في جواب  
الخبر المشتك كنعم والاقرار جازله على قايق اللغة وان قد يكون  
القول السابق استفهاما فقد وقع استعمالها في جواب لغة  
وان قل ومنه قول النبي عليه الصلاة والسلام ان رضون ان تكونوا  
ارفع اهل الجنة قالوا بلى واستعملها في العرف كذلك واضح فان  
هذه الحروف الثلاثة تستعمل للتصديق والموافقة من غير تفصيل  
**فرد** ذكر في المعنى في حيث كذا ما نصبه الثاني ان  
تمييزها واجب النصب فلا يجوز جرهم من اتفاقا ولا بالاصح  
خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يكن اثوب  
وبكذا اثواب قيا ساعلى الهدى المريح ولهذا قال فقهاء وهم  
انه يلزم بقول القائل غنري كذا درهم ما به ويقول له كذا

٢٩



دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهم واحد عشر وبقوله كذا درهم  
عشرون وبقوله كذا كذا درهم واحد وعشرون جملة على الحق من ظاهر  
من العدد الصريح انتهى أقول - تفصيله ان المقرمان يقول له  
على كذا وسبكت اولاً وعلى الاول يرجع اليه في التفسير كما لو قال له  
عاشي فلان درهم كان عليه عشرون بناء على مذهب الكوفيين كما  
تقدم وعند غيرهم يلزمه درهم نصب او رفع نعم ان قامت مع النصب  
قرينة على العشرة او اطلع على قصد المقرح بالقرينة كما ذكره  
بعضهم وان خفض يلزمه مائة وعند غيرهم بعض درهم واليه تفسير  
البعضيه وان وقف اي جعل الدرهم موقوفاً احتمل الرفع والجهر  
فيلزمه اقلها الاصاله براءة الذمة من الزايد فان قلت على ماذا  
رفعه قلت على البذل من كذا فانه بمعنى الشيء وعلى الثاني اما ان  
يكبر كذا بلا عطف ولا فاول كان يقول له على كذا كذا فان  
فاليه التفسير وان اتبع بالدرهم بضاً يلزمه احد عشر عند الكوفيين  
وعند غيرهم التفصيل وذلك لان تكرير كذا بلا عطف لا يقتضي  
زيادة كذكر شي وانما يفيد تأكيد البهم هذا اذا لم يتبع بالدرهم  
وان اتبع به جافه الحالات الاربع فان نصب الدرهم كان مميزاً  
فكانه قال شي شي درهم فليزمه درهم وكذا ان رفع فانه يكون  
بدلاً من الموكد ويلزمه الدرهم وكانه قال شي شي هو درهم وان  
جر احتمل اضافة جزء الى اخر ثم اضاف جزء فيجعل تفسير الجزء  
الاخير في الدرهم فيلزمه جزء جزء درهم وجزء الجزء جزء  
فيقبل تفسير جزء درهم كالسابق ولو وقف يلزمه اقل احتمالاً

في

في باقي الرفع والجهر وعلى الثاني كان يقول له على كذا وكذا درهم  
يلزمه احد وعشرون درهم عند الكوفيين لانه اقل عدد من عطف  
احدهما على الآخر وميزا بدرهم منصوب وعند غيرهم ان نصب او  
رفع يلزمه درهم على وزن ما تقدم لانه ذكر شئين لا ثم ابدلهما  
درهماً تقدير الرفع وميزا بدرهم على تقدير النصب فكانه  
قال شي وشي هما درهم لان كذا لما كان احتمالاً لما هو اقل من درهم  
جاز تفسير المتقدم به وان كثر بالدرهم وفي هذه المسئلة قول  
الثاني يلزم درهمين لانه ذكر جملتين كل واحدة منها تقع على  
الدرهم وتكون كناية عنه فيكون الدرهم تفسير الكل واحدهما  
كما اذا قال له مائة وخمسون درهماً واربعة وهو انه يلزمه درهم  
وزيادة يرجع فيها اليه لان الدرهم في الاخير منها يفتي الاوب  
على ايهامه فيفسر شي كما لو قال كذا مقتصر او ما ذهب اليه الكوفي  
قول لبعض الشافعية لانه عندهم ضعيف قتال وكن بضمنا  
فانه عزيز قال الكافي في فان قلت كيف صح قولهم اذا ظرف  
لما يستقبل الزمان الخ اقول نعم ان هذا البحث يتوقف على  
معرفة الزمان يستلزم ترتيب الاعتراض اي انضاح وان كان حاشاً  
عن حقيقة موضوع الفن الذي نحن بصدده لكن شأن هذا  
الشارح المحقق ان ياتي بابحاث خارجة عن موضوعه فيحتاج  
لبيانها اقتداءً به واضطراراً لذلك وهو في ذلك تابع للحق  
فانه كذلك خلط المقول بالمنقول بعلم ذلك من تاليفه على  
الكافي فيقول نعم ان الناس اختلفوا في الزمان فذهب



المتكلمين الى غيبه والحكماء الى اثباته ولكل ادلة فيما استدلل به المتكلمين  
 على نفيه لانه لو وجد لكان بعض اجزائه متقدما على البعض الآخر  
 امر قار الذات مجتمع الاجزاء بحيث يكون الحادث اليوم حادثا يوم  
 الطوفان بل لو وجد لم يكن الامر متضايفا لحدوث جزء منه بعد  
 جزء تقدمه زمانية ضرورة امتناع الاجتماع المتقدم مع المتأخر  
 ههنا وامكانه في سائر اقسام التقدم فيكون للزمان زمان وينقل  
 الكلام اليه ويتسلسل ومنها انه لو وجد الزمان لا منع عدمه  
 بعد الوجود لان هذه البعدي لا تكون الا زمانية لان المتأخر لا يجتمع  
 المتقدم فيكون للزمان زمان لان هذا ليس من قبيل التقدم  
 والتأخر فيما بين اجزاء الزمان للقطع بانه ليس بذاتي واذا وقع  
 عدمه كان واجبا للوجود وهو حال لانه مركب يقبل الانقسام  
 وينقسم بحيث وتنقسم اجزائه شيافيا والواجب ليس كذلك  
 اجيب عن الاول لان تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض نظر الى  
 ذاته من غير ان يجتمع في الوجود معلوم بالضرورة ككون الشمس  
 قبل اليوم نظر الى مجرد مفهوميهما من غير احتياج الى عارض فان  
 سمي مثله تقدما زمانيا فلا اشكال وان اشترط كون كل من التقدم  
 والمتأخر في زمان فلا حرج لانقسام التقدم في خمسة بل التقدم  
 فيما بين اجزاء الزمان قسم سادس يناسب ان يسمى التقدم الذاتي  
 وعن الثاني بان كون عدمه بعد الوجود لا يقتضي ان يكون في زمان  
 بل يجوز ان يكون في الآن الذي مضى وانقضى اعني الطرف الذي  
 انقطع به الزمان ولو سلم فامتنع عدمه بعد الوجود لا يقتضي

الوجوب

الوجوب الذاتي المتأخر للتركيب والنقص لجواز ان لا يقتضي الوجود  
 نظر الى ذاته غائبة ان يكون دائما تتجدد الاجزاء على الاستمرار ولا  
 استحالة فيه وما تمسك به الفلاسفة بالوقف هنا حركة في مسافة  
 معينة بقدر من السرعة وفرضنا حركة اخرى مثل الحركة الاولى اي  
 على مقدارها من السرعة في تلك المسافة فان ابتداء الحركتين معا  
 وشركتهما قطعت الحركتان المسافة معا وان تأخرت الثانية  
 عن الاولى في الابتداء وانفصلتا في الوقوف قطعت الثانية من  
 المسافة اقل مما قطعت الاولى ضرورة وكذا ان وافقت الحركتان  
 الحركة الاولى اخذوا كما في ابتداءهما ووقفنا معا وكانت الحركة  
 الثانية ابطا من الاولى فقد قطعت الحركة الثانية في المسافة  
 اقل مما قطعت الاولى واذا كان كذلك كان ينبغي اخذ الحركة السريعة  
 الاولى وتركها مكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة وامكان  
 قطع مسافة اقل من المسافة الاولى ببطء معين وبين اخذ الحركة  
 السريعة الثانية وتركها مكان اقل من المكان الاول واذا كان كذلك  
 كان هذا المكان قابلا للزيادة والنقصان ولا شيء من عدمه  
 مقابل للزيادة والنقصان فهذا المكان ليس بعدم فيكون  
 هذا المكان امر وجوديا مقدريا وهذا المكان الوجودي  
 المقدري غير المسافة فان الحركة البطيئة الموافقة للحركة الاولى  
 السريعة في الاخذ والترك اي في الابتداء والوقوف يشتركان في  
 هذا المكان ضرورة توافقهما في الابتداء والوقوف وتوافقا  
 في المسافة ضرورة كون مسافة البطيئة اقل وماب التوافق غير

ن



ما به التفاوت فالزمان امر وجودي مغاير للمساواة وعليه ما  
 ليس هذا لحملها اذا انتقش هذا على لوح الخاطر فنقول  
 محصل الاعتراض الذي ذكره السارح في قولهم اذا ظرف لما  
 يستقبل من الزمان ان ما واقع على الزمان ومن الزمان بيا  
 والظرف معناه الزمان لوقوع غيره فيه فاذا قيل فاذا ظرف  
 للزمان المستقبل كان معناه ان اذا زمان للزمان فيلزم ان  
 يكون للزمان زمان وهو باطل كما تقدم ومحصل الجواب  
 انهم نسبوا الظرفية الى اللفظ اي جعلوه صفة له على طريق  
 التجويز فقولهم اذا ظرف كلمة اذا ظرف من باب سمية  
 الدال وهو اللفظ باسم مدلوله وهو المعنى فان الموصوف  
 بالظرفية او لا اما هو المعنى فزال الاستبعاد وانحل الاشكال هذا  
 ان مشيئا مذهب الحكماء ان مشيئا مذهب المتكلمين فالاشكال  
 ساقط من اصله يعرف بالتأمل فان قلت على القول بوجود الزمان  
 مع القول بان عدي ما قلت ذهب بعض من قدماء الفلاسفة الى انه  
 جوهر مجرد اي ليس بجسم ولا جسماني لا يقبل العدم لذاته وهذا  
 القول اي عدم قبوله للعدم لذاته لا ينافي الامكان الذي هو  
 قيل بامتناع العدم قبل الوجود او بعده والمراد بالامكان الذاتي  
 جواز العدم في الجملة وبعضهم اعترف باسكانه واليه ذهب  
 افلاطون واتباعه وعولوا في ذلك على الضرورة بمعنى انه لا  
 الوجود وذهب بعض من انه الفلك الاعظم واجتبه بان الفلك  
 الاعظم محيط بجميع الاجسام والزمان ايضا محيط بجميع الاجسام

وخلل

وخلل هذا القياس ظاهر فانه قياس من الشكل الثاني وهو لا  
 ينتج من موجبتين وقيل الزمان حركة الفلك الاعظم وقيل هو مقدار  
 حركة الفلك الاعظم وهو قول ارسطو ومتابعيه وهو صحيح بطول  
 الكلام بايرادها وعلم مذهب المتكلمين هو متحد معلوم يقدر به  
 متحد بهم اذ الله لا يماهم وقد يتفاسل التقدير بين المتحد  
 فيقدر تارة هذا بذاك واخرى ذاك بهذا والتفاسل محسوس ما هو  
 متصور معلوم للمخاطب فاذا قيل مثلا متى جازي يقال عند طلوع  
 الشمس ان كان المخاطب الذي هو السائل مستحضر الطلوع الشمس  
 ولم يكن مستحضر المحكي زيد كما دل عليه سؤاليه ثم اذا كان غيره  
 نحو متى طلعت الشمس يقال حين جازي زيد ان كان مستحضر المحكي  
 زيد دون طلوعها الذي سأل عنه ولكون الزمان متحدا معلوما  
 يقدر به متحد اختلف الزمان بالنسبة في الاقوام فيقدر كل واحد  
 منهم اليهم بما هو معلوم عنده كما قدمنا وبرهنا ان جعله عبا  
 عن نفس ذلك المتحد يلزم ان يكون موجود الامور هو ما كما هو  
 مذهبهم وايضا اذا كان مدة البقاء بعد الابتداء واحدا بعينه  
 يخفى ان تفسيرهم اياه ليس فيه افادة تصور معناه لان ما ذكر  
 من الامثلة اعلام على الاوقات لا هي نفسها لاننا اذا اعتبرنا  
 ما هو وقت في الحقيقة لم يثبت الا التفاسل وهذا كلام وقع  
 في البين وهو كما قيل **شجون** ياخذ بعضهم برباب بعض  
 اعلام وافهم **اشتهر** قولهم كنت اظن ان الفلك  
 اشده من الزمان فاذا هو اياها والصواب كما قال **س**



فاذا هو هي مثل قوله تعالى فاذا هي ايضا اقرب ويكون على تقدير  
 مضان اي فاذا هو مثلها فلما اخذ في المثال انفصل الضمير  
 واقام مقامه ونكتة المبالغة بادعاء انه غيرها قال الزجاجي  
 مشاع الكوفيين في قولهم ان اذا العجاجة تدل على معنى وجد  
 فتعمل عمله لان معاجلة الشيء وجدانها لاي فحالة فتقدير خرجت  
 فاذا زيد القام بالنصب خرجت فوجدت زيدا انما هو فاذا اعتد  
 كالغامة قيل لها احملني قالت انا طائر قيل لها طيري قالت  
 انا حمل ان كانت اذا كساير الظروف لزمهم ان يرفعوا بها اسما  
 واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبا لهم بفاعل ومفعولين على  
 يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقاما حال اي فبالكا  
 عمرو قائما وامام مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الرفع انتهى  
 كلامه وفي المعنى واما اذا هو اياها ان ثبت فخرج عن القياس  
 واستعمال الفصحى كالجزم بلبن والنصب بلم والجزم بلعل وس  
 واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وذكر  
 فيه قصة سمع الكسائي وذكر توجيه لا ينبغي الالتفات اليها  
 والتعويل عليها والحق ما عليه سمع وما احسن قوله اي الحسن في  
 محمد بن حازم الانصاري في هذه المسئلة حاكيا الواقعة في قصيدته  
 وليس يخلو من حاسدا ضم **لولا التناقص في الدنيا لما انضما**  
**والغير في العلم انجي فخذ علمت** وابرج الناس نحو علم انضما  
 فابن لطيفة ان واذا ايشرو كان في التعليق وتنفرد  
 ان عند اذا بافاد الحق لان ان تدل على الشك كما تنفرد ان  
 عنها

بطل  
 في انوا اذا

عنها بافادتها للشك دونها وقد يستعمل كل منهما موضع الاخرى  
 على سبيل التجوز فتستعمل اذا في الشك كما نقول اذا جيتي اكرسك شاك  
 فيجئني انما طيب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جيتي وتستعمل  
 ان في مقام الجزم كما اذا اسئل العبد من سيده هل هو في الدار  
 وهو يعلم انه فيها اخبرني فيني اهل خوفانه السيد ولعدم جزم الخ  
 كقولك لم يكن بك ان صدقت لما تقبل وتستعمل في نكات اخرى محلها  
 كتب المعاني وما احسن ما القراء المحدثي فقال **انا ان شكتك وجدتمو جازنا** واذا جرت فاني ان اجزم  
 فان قلت اذا كانتا الشرط مع افادتها الدلالة على الظرفية يلزم  
 الجمع بين الحقيقة والمجاز والشارح المحقق لا يجوز ذلك قلت اجاب  
 التقاربا في معنى التلويح بانها لم تستعمل الا في معنى الظرف لكن  
 نظمت معنى الشرط باعتبار افادة الكلام تقييد حصول مضمون جملة  
 بمضمون جملة بمنزلة المنبر المتضمن معنى الشرط مثل الذي ياتي في  
 كل رجل ياتي فيله درهم ولم يلزم من ذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع  
 له اصلا وقد يقال ان امتناع الجمع انما هو باعتبار التنافي فلا تنافي  
 ههنا لان الوقت يصلح شرطا ومعناه ما ذكرنا من انه لم يستعمل في غير  
 الوقت اصلا واما ما يقال من انه من عموم المجاز حيث استعمل اللفظ  
 الموضوع للوقت في مجموع الوقت والشرط استعمال الجز في الكل فلا يفتي  
 فسادا للقطع بامتناع اطلاق الارض على مجموع السماء والارض  
 تنبيه **له ترد** اذا جازمة لتعطين ويكون استعمالها في امر على  
 خط الوجوه كقول الشاعر  
 واستغفر ما غمرك بك بالفني واذا تصبى خصاصة فتعمل



اي ان تصبك وفقر مسكة فاطهر الفنى من نفسك بالتزيب وبعثتك  
 بالجميل او كل الجبل وهو الشحم المذاب تعفينا **قال الشاعر**  
 قد كنت قريما ثريا متولا **تجمل** لا متعفنا متدينا  
 فلان صرت وقد عدت **تجمل** لا متعفنا متدينا  
 اي كنت ذا ثروة وعفة وديانة فمرت اكل شحم مذاب وشارع عفاق  
 ما في الصرخ من اللين وذا دين وفي كلام بعض المحققين ان اذا حين  
 اذ ليس باسم وانما هو حرف بمنزلة ان بدليل استعماله فيما ليس  
 بقطعي وجوابه ظاهر عند علماء المعاني فان اذا التبر ما تستعمل في  
 المنكوك تنزيلا له منزلة القطوع لكنه وهي صفة التبيين على ان  
 شحم الزمان قد انما هو حط المرات حتى ان اصابته المكره كان  
 امر لا شك فيه ليوطن المحاطب نفسه على ذلك فيامن مفاجاة المكره  
 فصار ذلك فانه بحث لطيف وبقي في اذا اصابته بطول الكلام يذكرها  
 وما ذكرنا فيها من صفي وها فيه كفاية ان شاء الله تعالى فان الذي يكفي  
 الاشاع فكيف وقد اطنبت في العيان واسد اعلم بحقيقة الحال  
**قال الكافجي** وقد مر اجتمعا في قول **اي ذوب**  
**والنفس راغبت اذا غلبها** واذا اترد الى قليل تضع  
**اقول** ابو ذيب اسمه خويلد بن خالد مات في زمن عثمان بن عفان  
 رضي الله تعالى عنه في طريق مصر ودفعه بن الزبير وكان يقال انه مات  
 في طريق افرقية وكان سبب نظم القصيدة التي بها هذا البيت  
 المذكور انه كان له اولاد فماتوا فماتوا فماتوا فماتوا فماتوا  
**امز النون** ورينها ستوجع **والدهم ليس يعبت من يخرج**

قالت

والبعد  
**قالت احمية** ما لجسدك شاهبا **مناسدت** ومثل ما لك ينفع  
**فاجبتها** ان ما لجسمي ان **اودي** بني من البلاد فودعوا  
**ام لا جسدك لا يلايم مضجعا** **الا افطر** عليك ذاك المضجع  
**اودي** بني واعقبوني خسة **بعدا** الرقاد وعبدة لا تقلم  
**سبقوا** هوي واعقبوا هوي **فحزموا** وكل حبيب مصرع  
**فلبت** بعدهم بعين ناصب **واحال** افي لاحق مستبمع  
**ولقد** حرصت ان اذ افع عنهم **فاذا** المنية اقبلت لا تدفع  
**واذا** المنية انشبت اظفارها **الفيت** كل قيمة لا تنفع  
**فالعين** بعدهم كان حرقها **سملت** بشوس فني عورتهم  
**حتى** كافي الحوادث مروية **بصفاء** المشرف كل يوم تفرع  
**وتجلدي** للشاتين ارحم **اي** لربيب الدهر لا تضع  
**والنفس راغبت اذا غلبها** **واذا** اترد الى قليل تقنع  
 وهذه القصيدة عظيمة طويلة شتملة على مواعظ وحكم والبرادان  
 اذا دخلت في البيت على الجملة الماضية وعلى المضارعة وجواب  
 الاول مخدوف مدلول عليه بما تقدمه وهذا البيت اخذ من  
**ابو صيري** فقال **في التذكر** **رجيب**  
**والنفس** كالطفل ان تملك **حب** الرضاع وان تفرط ينقطع  
**قال الكافجي** ولم يبق لكم ولا احد شبهة في انكم ظالمين  
**اقول** هكذا في نسختي وهي معتمدة عليها لكونها مقروءة على المصر  
 وعليها خط اخر كل باب وفي اخرها اجانة بخط ايضا والظاهر  
 انه سهو من قلم الناسخ والامثلة هذا الامر الخري ولا يخفى على اصا



الطلب فضلا عنه **قال** الازهرى نعم بفحش على الافصح **اقول**  
هذا الافصح كما ذكره وكما انه نكسها وبها قرأ الكساي وبعضهم يد  
حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم بكسر النون اتباعا لكسر العين  
تزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد بكسرتين كما نزلت بلي  
منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة فاجاز  
بالتياسر كما في المعنى **قال** الكافجي ونظير هذا قول الشاعر  
**وان نفق الامام وانت منهم** **اقول** قايمة التثني **قال**  
الثعالبى في يثيمة الدهر فسمى التثني لانه ادعى النبوة في باديه  
السماء وبتبع خلق كثير من كلب وغيرهم فخرج اليه لولوا مبر  
حمص نائب الاخشيد فاسره وتفرق اصحابه طويلا ثم  
استتابه واطلقه فالتحق بسيف الدولة ثم بكافور ثم قضيلا  
فارس ودمع عضد الدولة بن بويه الديلمي فاجزل صلته ثم رجع  
فمرض فأتته بن ابي جهل الاسدي فقتله في الفرج من سواد بغداد  
يوم الاربعاء است بقمين من رمضان سنة اربع وخمسين وثلاثمائة  
ومولده سنة ثمان مائة بالكوفة في محلة تسمى كندة وليس هو من كندة  
القبيلة وقيل كان ابيه سقاء وهذا هو بعض الظرفا السواء  
**اي فضل الشاعر يطلب الفضل من الناس بكسر وعش**  
عاش حينا يبيع بالكوفة الماء **وحينا يبيع ماء الحيا** وكان مكثر  
من اللغثة وبعض الناس يزوج شعره على ابي تمام وزرق في شعره  
السعادة واعتنى به العلماء فحواه ما يزيد على اربعين شرا وير  
بعضاين شتى انتهى وذكر بعضهم ان ابا علي الفارسي سألهم يوما

ما جا

ما جا من المصادر على فعلي فقال مجلى وضري قال ففتشت كتب  
اللقه ثلاث ليال فلم اظفر بها ثالث وهذا يدل على كمال اطلاعه  
في اللقه **هذا** والقضية التي منها بيتنا شرح رثي بها والد  
سيف الدولة ومطلعها **نعدا** **المشرقية** والعوالي **وتقتلنا** النون بلافتال  
والبيت اخر القصيدة وقيل قوله **هـ** **هـ** **هـ** **هـ** **هـ** **هـ**  
**ارائيك** في الذين ارى ملوكا **كانك** مستقيم في محال  
يقال ان بعضهم قال له حين انشده الاستقامة يقابلها  
الاغواج فكان ينبغي كانك مستقيم في اغواج لكن ما تضع  
بقولك فان المسك بعض دم الغزال **فقال** **بد** **يد**  
فان البيض بعض دم الدجاج **والمقصود** من البيت ان  
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهاة  
بل صار اصلا براسه وجسدا بنفسه وهذا في الظاهر كما تمتع  
لاستبعاد ان يثا هي بعض افراد النوع في الفضائل الخاصة  
بذلك النوع لانه يصير كانه ليس منها فاجتمع لهذه الدعوى  
وبين اصحابها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدما  
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وليس هذا  
التشبيه ضحيا او مكينا عنه والمراد من ايراده ان ليلته القدر  
اختصت بصفات وكمالات لا توجد في غيرها من الليالي فظهر  
ح الغاية في الاخبار عنها لانه ربما يتوهم انها ليست كغيرها  
بان تكون لا تطلع في غيرها كما ان الشاعر لما وصف الممدوح



بانه فاق الانام كان مظنة ان يتوهم ان ليس منهم فذبح ذلك بقوله  
وانت منهم ثم اقام على دعواه دليلا بقوله فان المسك بعض دم  
الغزال فالعلل لتعليل اي لان المسك لافاه الجواب كما توهم بعضهم  
والجواب محذوف اي وان تفق الانام وانت فيهم فلا استبعاد  
لكلان المسك بعض دم الغزال وقد فاقه حيث اشتمل على عاصف  
عظيم غير موجود في الدم فيكون تقييلا لنفي الاستبعاد فقال  
في ذلك فانه نفيس قال الكافي اي حرف دال على علته  
الشيء سواء كان تقييلا لميا او اينا اقول الدليل الذي ما كان  
بالعلة على المعلول وهذا يفيد اليقين منسوب بل لم المركة  
من حرف الجر والاستفهامية فمن قرأ بالتشديد فقد غلط واما  
الاي بتشديد النون والياء فلا يفيد الا الظن وهو ما كان  
بالمعلول على العلة نسبة لان مع ان الوهم يتبادر الى تفيد اليقين  
لان ان يفيد التحقق واما كان الاول يفيد اليقين دون لان  
العلة تعين معلولها فصار سببا للاستدلال بها عليه معينا واما  
العكس فلا اذ يحتمل ان يكون للمعلول علل متعددة فلا استدلال به  
على العلة لا يبينها والاول طريق الصوفية وارباب الاشراق  
فانهم يستدلون بالصانع تعالى على ثباته والثاني طريق الكلمين  
ولا يخفى عليك ان الاول يحتاج الى فرض اشراق قال الكافي  
قال بعضهم ان حتى اذا استعملت الخ اقول المراد من البعض  
الجزوي واتي بهذا اللفظ قصرا في تقييدها بها وحكمه  
بانها اذا استعملت بمعنى كي تكون مجازا فيه انه ان عني بها

بجاء

### مطلب الدليل الذي والاف

الحجة فمنع بل هي مشتركة بين الدوي وقوله لم يقل احد من المتقدمين  
بذلك مردود بل صرحوا به كيف صرحوا بما هو اضعف من هذا  
ورودها بمنزلة الا قال في المعنى وهذا اقلها من صرح به  
ابرهشام الحضراوي وحكموا بانه ظاهر سببويه واذا كان استويا  
لهذا المعنى اقل استعمالها بمعنى الدوي ومع هذا صرح به بما اذا  
كانت بمعنى كي وان عني بها العاطفة فليس لكن قوله اذا استعملت  
كي تكون مجازا في ذلك لان العاطفة لا تكون بمعنى كي اصلا حتى بل  
للعناية داما وتقدم للمثال صرح في الاول فلذا تعقبنا شارح  
رحمته قال قال الكافي فانه من قيل تفسير المحمل  
اقول هذه العبارة اي بها بعد شرط غير هاو ذلكا انه كتب ولا  
فانه من قيل عطفا لبيان فاتفق حضور الشيخ عباس القمي بهذا  
الدرس فبحث فيها فرجع عنها الى هذه وكشط تلك والكشط في  
لحن ثابت ووجهه ان تفسير المحمل اشمل من عطفا لبيان لانه  
بالبدل ايضا فالاقصا على عطفا لبيان يوههم عدم جواز البدل  
مع انه جائز وهذا كونه على الماشق قبل الاصلاح ويجوز البدل قال  
قال الكافي اي ليس اعطاوك اقول فيه تنبيه على ان  
اعطا اسم مصدر بمعنى الاعطاء او مصدر محذوف الزايد وعلى  
ان ال عوض عن الضمير المضاف اليه وهذا منع اكثر البصريين  
واجازه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا  
على قوله تعالى فان الجنة هي الماوي اي ماواه لانه لو لم يقدر ذلك لزم  
وقوع الجملة خبرا مع خلوها عن الرابط والما نفون قدر والاف



لكن في البيت الـ قائمة مقام ضمير الخطاب المعروف في كلامهم التمثيل  
 بضمير الغيبة قال الكافجي فان قلت فلم تجعلها للقدر المشترك  
 في قولك علم ان الاشتراك على فسمين لفظي ومعنوي لانه مع  
 المعنى ان تجد الوضع الاول والاول المعنى والثاني في اللفظي مثال الاول  
 الانسان والاول فانه موضع وضع واحد للجنس الناطق وهذا المعنى  
 صادر على الفاعل متعددة مثال الثاني العين مثلا فانها موضوعة للزهر  
 وضعها مستقلا وللشمس وغيرهما وضعت لكل واحد على الاستقلال  
 اذا سمعت هذا علمت ان مراد الشارح في الاعتراض انه يقال لا شيء  
 لم يجعل خصوصية وضعها واحدا صادقا بالوجه الاول بل لم تكن  
 الاقسام بخلاف القول بانها موضوعة لكل منها استقلال فان  
 يستلزمه وتقليل الاقسام او فانه اقرب الى الضبط وتحقيق الجواب  
 ان ما ذكرته يمكن ان يصار اليه حاله الامكان وامام مع التقدير فلا  
 فلهذا حكم بانها مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا من اقامة معنى احدهما  
 لمعنى الآخر فذكر قال الكافجي هذا وان ظاهرا عبارة المفتا  
 تشويها بها تكون لفظ جملة فلذلك قال بعض الشارحين الخ  
 اقوال المراد به سيد المحققين للرجاء فانه قال واستشهد على  
 التدرج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا لمتبوعه  
 الا بتدرج ولا استعار بل بمرور التدرج حتى وان كانت عاطفة  
 للجمال فان صار جملة عطفت على فارقي والمعنى رما في الحال  
 في الشارة وراقب ان صار متبوعا تابعي وبعده  
 ولو عنت حتى مات احد منكم وتايتو شربس جديها بعد

مطلق  
 الاشتراك على قسمين

قال الكافجي فان قلت لم يعتبر بالجمع المطلق اقول محصله  
 ان يقال المناسب للاطلاق فيها ان لا يعتبر الحكم اذ على تقدير اعتبار  
 تخرج عن افادتها للاطلاق وتفصيل الجواب ان يقال ان قيد  
 الاشتراك مع الاختصار وليس فيها تفصيل المسند فاذا قلت  
 مثلا جاز يد حتى عمر وفهم منها الاشتراك في مطلق المحكي فلا تنكح  
 ان المحكي من احد هما قبل الاخر ولا بعد فلما كان معناها متطابرا  
 بالحكم صار اعتبار متعينا والاطلاق انما هو في جانب المعطوف  
 والمعطوف عليه كما اشرنا اليه فلها اطلاق وتقييد فاعلمه قال  
 الكافجي فان قلت قد وقع في بعض النسخ مطلق بالجمع الخ اقول اعلم  
 ان بعض النسخة عبر بمطلق الجمع وبعضهم بالجمع المطلق فاختلف  
 في ذلك فقبل بينهما فرق وقيل لا فرق والذي يظهر لعمري ان النزاع  
 في هذا اللفظي لان من قال بالفرق اعتبر ان الجمع المطلق اخذ  
 فيه الاطلاق قيد فيكون اخص من مطلق الجمع لان الاول لا يصدق  
 على المقيد بالمعية ولا التقديم ولا التاخير وهذا قال بعض النسخة  
 التعبير بمطلق الجمع اسد من التعبير بالجمع المطلق لان الثاني هو  
 الذي لم يقيد بشيء فيدخل فيه صورة واحدة وهي قولنا مثلا  
 قام زيد وعمر ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا التقديم ولا التاخير  
 لخصها بالمقيد عن الاطلاق وامام مطلق الجمع فعناه اي جمع كما  
 فيد خافية الاربعة المذكورة ومن نفاه اعتبر ان الجمع المطلق هو  
 الجمع الذي لم يعتبر فيه القيد ولا عدمه وهو مطلق بهذا المعنى فثبت  
 الصور الاربعة فيكون الخلاف راجعا الى تفسير المطلق فامله

مطلق  
 في قولهم مطلق الجمع  
 الجمع المطلق



في تفسير الماهية

وعده من هداياتنا واعلم ان الماهية ما به الشيء هو وهي منسوبة  
 الى ما والا اصل الماهية فقلت لخصها او تقول انها منسوبة الى ما  
 هو جعل الكلمتين كلمة كما صرح بذلك القاضي مير حسين الميرزا  
 في شرح التبيين ثم الماهية اما ان تؤخذ بلا شرط او بشرط شي او بشرط  
 لا والاول المطلقة لانها حاصلة من حيث هي مع قطع عن المقارنة  
 للعوارض وعن التجرد عنها وهذه اعم من الماهية بشرط شي وبشرط  
 لا لصدقها عليها ما ذكره المحققون وعليه فلا فرق بين الماهية  
 المطلقة ومطلق الماهية لان مطلق الماهية يصدق على ما اعتبر  
 فيه العوارض وعلى ما اعتبر فيه عدمها وعلى ما قطع فيه النظر عن  
 مقارنته العوارض والتجرد عنها وهذا معنى الماهية المطلقة بعينه  
 كما ذكرناه انفا وبظهره الشارح تسليم الفرق وادعاء عدم المناكبة  
 وقد علم الحق الحق من عدم الفرق اللهم ان يسطر على تفسير مطلق  
 الماهية بغير ما ذكرنا فيحصل فرق بينه وبين الماهية المطلقة فلا  
 في الاصطلاح وكل حيز بالقديم في حيز فاعلمه قال الكافي  
 زعم المصنف انها كالواو وكما قال بن مالك الخ اقول الذي يظهر  
 لفكري ان هذا النزاع لفظي ايضا لان من نفاها عن الترتيب نظر  
 الى الخارج من اثبتة نظرا الى ذهن قال التقاضي في التلويح  
 واذا كان حتى للعطف المحض ففيل معنى الواو فلا يفيد الترتيب  
 وظاهر كلام فخر الاسلام واليه ذهب المصنف الى انها بمعنى الفا  
 المناسبة للظاهرة بين التعقيب والغاية فلو ان وتقدم عقب الايتان  
 من غير براج حصل البر والافلاحتي لو لم يات اواقي ولم يتقدم

اق وتقدم متراحيا حث والمذكور في شيخ الزيارات وشروحها  
 ان الحكم كذلك ان نوى الفور والاتصال والافني للترتيب سواء  
 كان مع التراخي او بدونه حتى لو ان وتقدم متراحيا لم يثبت  
 وانما بحث لولم يحصل منه التقدم بعد الايتان متصلا او مترا  
 في جميع العوارض اطلق وفي الوقت الذي ذكرنا وقتة مثل ان لم  
 اتك اليوم حتى تقضي وقال فخر الاسلام اذا اتاه فلم يقضي  
 ثم تقضي من بعد غير متراح فقد مر واورد عليه ان لم يقضي عقب  
 الايتان ثم تقضي ذلك متراحيا فلا معنى لقوله غير متراح جوا  
 ان المراد ثم تقضي من بعد ذلك غير متراح عن الايتان بان ياتيه  
 وقتا اخر فيقضي عقب الايتان من غير متراح والاشكال انما  
 نشأ من حمل التراخي على التراخي من الايتان الاول المدلول  
 عليه بقوله اذا اتاه وح لا حاجة الى ما يقال ان المسئلة موضوعة  
 في الوقت اي لم اتك اليوم والمعنى غير متراح عن اليوم الا ان لفظ  
 اليوم سقط من قول الناصح واعلم ان قولهم حتى تقضي بانها  
 الالف ليس بمتيقم والصواب حتى تقضي بالجزء مثل فانقضاء  
 معطوف على الجزاء بل حتى يستحب حكم النفي على الفعلين لا على  
 مجموع الفعل وحرف النفي حتى لا يدخل في خبر النفي لفساد المعنى  
 انتهى وفي بعض شروح الكافية ان الفرق بين ثم وحتى من حيث  
 احدها اشتراط كون المعطوف بحتي جزا من متبوعه ولا يشترط  
 ذلك في ثم وثانيهما ان المسئلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج  
 نحو جاني زيد ثم عمرو وفي حجب الذهن فان المناسب بحسب

١٧



الذهن ان يتعلق الموت بغير الانبياء اولاً ويتعلق بعد التعلق  
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء خارج سابقاً على بعض  
الناس وهكذا المناسب في الذهن مقدم انتهى وفي شرح الرضا  
قال الجوزي المجهلة في حق اقل منها في ثم في متوسط بين  
الفا التي لا مهلة فيها وبين ثم المقيمة للمهلة والذي كان  
حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجوز  
الفايق اما من القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه  
وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه بما  
بعد حتى اسبقه تعلقه بالاجزاء الاكثرك توفى الله كل اب في حتى  
ادم وقد يكون في اثنا تعلقه بتلك الاجزاء خواتم الناس حتى  
الانبياء المقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كما لا يعتبر  
فيها المهلة بل المعتبر فيها اجزأ ما قبلها ذهناً في الاضعف  
القوي كما في مات الناس حتى الانبياء ومن الاقوي في الاضعف  
كما في قدم الحاج حتى المشاة وقد علمت مما نقلنا انها تفيد الترتيب  
الذهني وما ذكره المصنف من ذهب في بقي الترتيب عنها نظر في  
الترتيب الخارجي كما قدمناه اول البحث فتأمل ولا تغفل عن  
قال الكافجي واذا عطف بها على الجوز راعيد الخافض اقول  
قال في المعنى ان لسانها اذا عطف على الجوز راعيد الخافض  
دفعاً لتقوم كونهما جارة وزعم من عصفوران اعادة الجارة  
حتى احسن ولم يجعلها واجبة ولحق عند ما قاله بن مالك هو  
وجوب اعادة في الذي لا يتعين فيه للعطف بل يحتمل كونهما

جاء

جاء ورد ابي حيان له مردود قال في المعنى ويظهر ان  
الذي لحظه بن مالك ان الموضع الذي يقع ان تحل فيه ان تحل فيه  
لما حل في العاطفة فهي فيه محتملة للحاج فتحتاج حينئذ الى اعادة الجار  
عند قصد العطف نحو اعتكف في الشهر حتى في اخره بخلاف المثال والبيت  
السابقين اقول هما عجب من القوم حتى ينهم **وقول الشاعر**  
**جود يملك فاض في الخلق حتى يابس** **جاء**  
ولكن ان تقول يمكن ان تكون فيها جارة وحلول في محل حتى يمكن والتقدير  
في المثال عجب من القوم مشبهين عجباً بنهم وفي البيت فاض جود عيب  
في الخلق واصلاً الى يابس فتأمل ما فيه **قال الكافجي** فتكون حالا  
لحكمة والمعنى على المعنى اقول قد ينزل الماضي منزلة الحاضر قصد  
الاستحضار صورته ولا يكون ذلك الا في امرهم بمشاهدة لغزائه او  
تطاعة او خوذ ذلك كما في قوله تعالى فير حجاباً بعد قوله الله الذي  
ارسل الرياح استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة  
الباهرة اعني اثاره السحاب مسخر بين السماء والارض على الكيفية  
المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على  
الحال الحاضر الذي من حق ان يشاهد بلفظ المضارع تلك الصورة  
يشاهد السامعون وهذا بعد من حسن الكلام ولطائفه  
**قال الكافجي** فان مرهبا لا خفش والمبرد انها مع اسمها  
منبني على الفتح اقول اعلم ان الخلاف انما شاع من غير ان لا يفتي  
ولا يقل فيما بعد ما تنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في  
معولها لانها جعلت وما علمت فيه بمنزلة اسم واحد كمنتهى عشر



فاول المراد قوله تنصب انها عملت فيه نصب اول لكن بني بعد  
ذلك حذف منه التووين للتبني كما حذف في خمسة عشر اتفاقا وقال  
الزجاج مراده انه معرب لكنه مع كونه كذلك مركب مع عامله لتأنيده  
بتركيبه مع عامله وقال ابو سعيد انما مركب مع عامله لا فائدة لا  
التبرئة الاستغراق كما افادته الاستغراقية في حل من رجل في الدار  
لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا الا كما ان من مركبها  
تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التووين لتأنيده في الكلمة بالتركيب  
مع كونه معربة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه  
لان حذف التووين حال الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة  
والبيان معهود وايضا التركيب بين لا والمثنى ليس باشده منه  
بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجور ولا يحذف التووين من  
الثاني في الموضعين وقال سيبويه ايضا انما حذف التووين من  
المثنى لان لا تعمل الا في النكرة ولا ومعولها في موضع الابتداء  
خولف بها عن ساير اخواتها خولف بلفظها يعني ان اخضا  
بالتكثير كونها مع ما بعدها مبتدأ بسبب بنا معولها على مذهب  
من قال ببنائية او بسبب حذف تووين معولها عنده قال باعرا به  
لانها مجموع الشئ خالفت ساير العوامل كاون واخواتها  
فخولف بمعولها ساير المعولات هكذا في الرضي وفي المعنى قول  
بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرئة بـ  
انها لا تعمل الا في نكرة ضمنية واسم الله معرفة موجبة نعم يصح  
ان يقال انه خبر لا مع اسمها فانها في موضع رفع بالابتداء

عند

عند سيبويه ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان  
تعمل فيما يتبعها وهو الخبر كما قال ابن مالك والذي عندي ان  
سبب يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشئ لا يعمل فيه  
انتهى اقول ما قاله من ان سبب يرى انها لا تعمل في الاسم  
بما قدمناه انما نعني عبارة محتملة الاعراب والبناء على انها  
بناء الاسم اقوي لانه قال فيما قدمنا انها جعلت وعملت في منزلة  
اسم واحد كخمس عشرة وهذا يقتضي ثبوت عملها في الاسم ويشهد اليه  
كما لا يخفى على من له ذوق فان قلت ما ذكره صرح بخلافه  
موافقة لما ذكره المصنف في المعنى التي الرضي في باب المتبدي والخبر  
عند قول ابن الحاجب الخبر من العوامل اللفظية قال ويشكل عليهم  
لان رجل ظرف في الدار محلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو  
المبتدأ ان اخبرنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة  
وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل وقال ولا يشك على  
مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه  
خبر المبتدأ وهذا يقتضي ان لا هذه لا تعمل في الاسم ايضا لانه جعل  
الخبر المبتدأ وهو يقتضي عدم تأثيرها فيه والامم يكن مبتدأ قلت  
مراده ان لا تعمل في جز المبتدأ الذي هو عبارة عن التركيب  
الذي كان في الاصل مبتدأ وهذا لا ينافي في عملها فيه بل يقوي ما  
ذكره ابن مالك وحج فلا تافي بين عبارة هنا وبين ما احتج به  
في بحثه لا ويجعله الاولى وهو مذهب المبرد واصحابه واسم  
انه في المعنى ذكر ان الذي تحثي قال ان اصله لا اله الا الله

٧٥



الله اله فالهوية مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قد الخبر ثم  
ادخل النفي على الخبر والاحباب على المبتدأ وركبت لامع الخبر فيقال  
له فما تقول في حولا طالعها جلا لم انتصب خبر المبتدأ فان قال  
ان لا عامل له عمل ليس فذلك مستنع لتقدم الخبر ولا ولا استغاض النفي  
ولتقديم احد الخبرين انتهى اقول مراد الزمخشري سألهم  
الله تعالى وركبت لامع الخبر انما ركبت مع ما كان خبرا ولا يلزم  
بقاؤه على ما كان قوله فيقال له الخ قلنا انتصب على انه اسمها  
وكانه فهم انما عند لا تعلل في الاسم كما اعتقد ذلك عن سب و ليس  
بحق بل عبادته وافية بالمقصود وهي قوله وركبت لامع الخبر لان  
تركب ما كان جارا معها يقتضي اخراجه عما كان عليه فان قلت  
ما النكرة في العدد قلت ارادة نفي اللوهمية عن غير الله تعالى  
وهي لا تحصل بقا الخبر في موضع ولا ياتي في دخول لا بدونها  
لا تدخل على المعرفة فتأمل هذا فان قلت اذا كان لفظ الجلالة  
بدلا من اسم لا او من الخبر المقدر فمن اي اقسام البدل هو قلت ذكرنا  
انه يصح ان يكون بدلا لبعض من الكل فان قلت لان اسم ذلك اما في  
الاول ثم وجهين الاول انه ليس في البدل ضمير يعود على البدل  
منه وقد اوجبوا ذلك فيه كما في اكلت الرغيف ثلثة الثاني ان البدل  
ههنا ثبت والمبدل منه منفي فلا يصح احلاله محل المبدل منه  
وذلك شرط فيه ولذلك اوجبوا عطف البيان ومنعوا البدلية في  
قوله **انا بن التارك البكري ينسب** **صف**  
لانه لو كان بدلا لكان بقال انا بن التارك ينسب فيلزم اضافة  
المحكى

المحكى باللام لان التارك من اللام الجزاء المضاف الى المحكى بها وقد نصوا  
على منعها وما في الثاني من وجه هو الثاني مما ذكرنا قلت اوجب  
عن الاول بان الاو ما بعد هاء من تمام الكلام الاول والاقرية مفهومة  
ان الثاني قد يتناول له الاول فتلوهم انه بعض فلا يحتاج فيه الى  
ربط بخلاف غوبضت المال بعضه وعن الثاني انه بدل  
منه في عمل العامل وتعالى عنها في الاحباب والنفي لا يمنع البدلية لان  
ذهب الى ان البدل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضع وقد  
قال بن الصانع ان قلت ما قام احد الاريد فالاريد هو البدل الذي  
يقع في موقع احد فليس زيد وحده بدلا من ايا الاريد هو الواحد  
الذي نفيته عن القيام فالاريد بيان للاحد الذي منيت فتأمل  
اقول **وسخ في على تقدير لا بدل البعض من الكل اشكال وكذلك**  
على كونه بدلا للكل في الكل اما على الاول فلان بدل البعض ما كان  
ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهوما  
والاسم العظيم ليس في ذاته بعضا من ذات الله لان المراد ببعض الخبر  
لا الجزئي بدليل تمثيلهم باكلت الرغيف ثلثة وخوة واما على الثاني  
فلان بدل الكل في الكل ما تكون ذاته عين ذات المبدل منه وان  
تقاير مفهوما ههنا ليس لا مركبا ولا لما كان في الاله عموم  
ولزم استثناء الشيء من نفسه ويمكن ان يجاب به الاول بان الهما  
كل والكل قد تعتبر جزئية مجمعة متفرقة متفرقة الاجزاء فكون  
ههنا الجملة كلاً لها فيصح اطلاق البدل البعض من الكل بهذا الاعتبار  
وعن الثاني بان العموم انما هو في المفهوم والنفي باعتبار ذات



باعتبار الصدق فلا والابدال باعتبار قتال واعلم  
ان الصانع قال في موضع بانه لو قيل بان البدل في الاستثنا  
قسم على حدته ليس من تلك الابدال لكان وجهها وهو الحق عندنا  
وذكر بعضهم ان الاسم العظيم جرحه قاله ناظر الجيوش شرح السبيل  
ويظهر لنا اننا نخرج من القول من البدلية وضعف بامور الاول انه يلزم  
كونه جرحا معرفيا ولا تعلل الا في المعارف التي ان الاسم العظيم خاص بها  
لا يكون جرحا عن العالم واجري من الاول بانه مشتق عن هـ س وقد قد  
من ان لا تعلل في الخبر بضعفها بالتركيب بل هي واسمها بمنزلة جسد  
وعندنا بان الاسم بان اسم لا هو المستثنى منه لان الاسم العظيم اذا  
كان جرحا كان الاستثنا مفعلا والمفعول هو الاستثنا الذي لا يكون  
المستثنى منه فيه موجودا نعم الاستثنا فيما هو مشتق من مقتدر الحق  
المعنى والاعتداد بذلك المقدور لفظا ولا خلاف يعلم في نحو ما زيد  
قيام ان قيام جرحه زيد ولا شك ان زيد فاعل في قولنا ما قام الا  
زيد مع انه مستثنى من مقتدر في المعنى اذا التقدير ما قام احد الزيد  
فعلى هذا الامانة بين كون الاسم العظيم جرحا عن اسم قبله وبين  
كونه مستثنى من مقتدر اذ جعله جرحا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله  
مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى وعن الثالث لم نقل ان المعنى  
لا يكون جرحا عن العالم لكن هنا يصح ذلك لان المعنى منفى الكلام  
سبق لفظ المعنى وتخصيص الخبر الواحد مما دل عليه اللفظ العام  
والذي يميل القلب القول بالخبر به وقد علمت الرد عليه والاجابة  
عنه لانه لو لم يكن خبرا لكان الخبر محذورا ووجه اما ان يقدر

موجود

موجودا او ممكن او مستحق وكل منها غير تام كالا جرحي على المتامل  
الا بعد تكلف فتامل هذا المقام فانه طال ما زلت فيه اقدار  
وغرقت في تيار جرحه انهم قال الكافي والجلالة  
مستثنى من اسمها بدل من محله اقول في المعنى وزعم الاكثر  
ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كافي فوك ما  
جاء في احد الا زيدا ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا  
لحلوله محل الاول وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانه  
كالشي الواحد ويصح ان يحلها ولكن يذكر الخبر حسنة فيقا  
الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف انهم ولا  
يجي عليها انه يمكن ان يقال لا يلزم حلول البدل محل البدل  
من في كل صورة ان قلنا به الا ترى ان قوله تعالى ولستوا في  
كفهم ثلثا اية سنين جوز واكون سنين بدلا من اية مع انه  
لا يصح حلوله محل الاول لانه يصير الكلام ولستوا في كفهم ثلثا  
سنين وهو محل بالمعنى وقد ذكر في شرحه على الشذور ووجه  
فلا يحتاج الى ما ذكره لانه غير مطر فاعلمه قال الكافي  
وفاعله وهوان عام في كل مخاطب اقول يعني ليس الامر  
المخاطب معين لانه بصدد التسليط وطلب الصبر من كل مخاطب  
كقوله فطيطبق الله وقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا  
رؤسهم لا يريد بالمخاطب مخاطبا معينا فصد ذلك تقطيع حال  
المجرمين اي شأنت حالهم المقطوعة في الظهور وبلغت الفا  
في الانكشاف لاهل المختار حيث تمتع خفاها ولا يخص بها



رويته را و دون را و بل المراد بالخطاب كل من يتلقى منه الروية  
 وفي شرح المفتاح قوله قصد الى تقطيع حال المجرمين يريد  
 ان عموم الخطاب يقتضي نسبة الروية الى كل من يصلح ان يكون راسيا  
 ممن يصلح ان يكون مخاطبا واعتبار الروية هكذا عامته يدل على ان  
 حال المجرمين لفظا غيرت وصلت الى غاية الظهور ولا يخفى حال  
 المجرمين رويته را و دون را و كل من يتلقى له الروية ويتيسر رويته  
 فله مدخل في هذا الخطاب برويته **فان قيل** **هـ**  
 استعمال الضمير عاما مجاز لان الضمير حق ان يستعمل في معنى لان  
 ضمير الخطاب موضوع بوضع عام لكل معنى من المخاطبين او  
 موضوع لمعنى كل شرط استعماله في جزئياته المهيئة على اختلاف  
 الرايين فحق ان يستعمل فيما وضع له واشترط في وضعه استعماله  
 فيه فاعلمه **قال** **الكافجي** فان قيل كيف يتوجه النهي الى المن  
 وهو صامع بمعنى الانعام اجيب بان معنى النهي انما التوجه الى قوله  
 لحصل السؤال ان النهي طلب الكف عن الفعل وهذا النهي عن المن  
 بمعنى الانعام وفعله مدح وفاعله ممدوح فكيف ينهي عنه ولو لم  
 ان النهي ليس لاجل في الحقيقة الى المن بل ليقيد وهو مستكثر هذا  
**واعلم** ان حصر الشارح ان النهي والنهي انما يتوجه الى القيد  
 ليس على إطلاقه وان اردت تحقيرا للمخار **فان قيل** ما شئتو عليك  
**من المقال** **قال الشيخ** عبد القاهر الجرجاني في دليل الاعجاز  
 ان حكم النهي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى  
 ذلك التقييد وان يقع له خصوصامثلا اذا قيل لما ياتك القوم  
 اجمعون

اجمعون كان نفيا للاجتماع **قال** بعض المحققين الظاهر ان الشئ  
 اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في  
 اكثر النسخ التي رايناها لكان تأكيد له فلا يدل على اجتماع في زمن  
 واحد ولو اريد الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم تظهر ايضا  
 فائدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذة من القيد حاصل من  
 نفس القيد والالكان اجمعون تاسيلا لا تأكيدا فلا تفاوت ح  
 بين رجوع النفي الى القيد والمقيد انتهى **اقول** عبارة الشيخ  
 انما افادة كون النفي اذ ادخل على مقيد اعتبر فيه القيد ولا يكون  
 النفي راجعا الى القيد لانه هو الملاحظ في تسلط النفي عليه واما  
 اذ اعتبر المقيد ولا فتوجه النفي اليه ان كان المقيد موجودا  
 فيقول الكلام فيه لا الملاحظة بل قد يدخل النفي ويعتبر تسلط  
 على القيد والمقيد معا كما في قوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا  
 شفع بطاع اي لا شفاعة ولا طاعة والتحقيق ان يقال القيد  
 اما يعتبر قيد للنفي او للنفي فان كان الاول تسلط عليه وان كان  
 الثاني تسلط عليه وتارة على المقيد وتارة عليها مجتمعة  
 المقام كذا قيل وتفصيله ان في قوله ان النفي اذ ادخل على كلام  
 فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل وقد  
 بالغ الشيخ في وجوب المحافظة على هذه القاعدة فينبغي ان تعلم  
 ان ليس كل كلام يشتمل على قيد من قبيل ما دخل النفي على كلامه  
 فيه قيد ليفيد نفي التقييد مع ثبوت اصل الفعل بل ربما يكون  
 لحق القيد كلاما فيه نفي فيفيد تقييد معنى النفي وبيان انه لو



اعتبر القيد ولا ثم في رجوع النفي في القيد ولو اعتبر النفي في قيد  
رجع القيد في النفي حتى اذا كان المقيد هو العموم مثلا افاد نفي  
العموم على الاول وعموم النفي على الثاني والتعويل على القرين  
مثلا قوله ما الله يريد ظما للعباد معناه لا يريد شيئا من الظلم  
لا حد من عبارة في جانب الظلم يعتبر الفردية والايهام اولاً ثم  
ينفي فيلزم عموم النفي وفي جانب العباد يعتبر النفي ولا ثم  
يقيد بالعموم فيلزم عموم النفي وكذلك جميع القيود حتى ان مثل  
ما ضربته تاديبا اي بل اهانته سلب التعليل والعمل للفعل وما  
ضربته اكرامه اي تركت ضربه للاكرام تعليل للسلب والعمل  
لنفي كذا اذا كر التفتاز في شرح المفتاح وشرح مقاصد الكلام  
والمفهوم منه ظاهر ان رجوع النفي في القيد خاصة عند اعتبار  
القيد ولا ثم النفي كلي وقد صرح بهذا بعض تلامذته **قال السمر**  
في حاشية المطول بعد هذا التحقيق انه اذا قيد ولا ثم نفي محتمل  
ان يكون النفي راجعا الى القيد فقط وثبت اصل الفعل وهذا هو  
الاكثر ويحتمل ان يقصد نفي الفعل والقيد معا بمعنى انتفاء كل  
الامرين مثل ما جيت راكبا بمعنى لا محي ولا ركوب وكقولك لمن لا  
يعلم سلة لعدم التامل فيها لم يتامل ليعلم او بمعنى انتفاء القيد  
من غير اعتبار نفي الفعل وابشانه كما اذا قلت طرا ضرب كل احد  
بمعنى ان الضرب لم يقع على كل احد من غير اعتبار نفي الضرب وابشانه  
وهذا مراد من **قال** ان رفع الايجاب الكلي اعم من السلب الكلي والسلب  
عن البعض مع الايجاب لبعض وهذا كثيرا لوقوع في الكلام او

بمعنى

بمعنى انتفاء الفعل من غير اعتبار نفي القيد وابشانه وهذا كقول  
نعم ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون فان الحال اعني قوله وهم  
يعلمون ليس قيد للنفي لعدم الفائدة لان تركه الاصرار موجب  
للاجرة والجزا سواء كان مع العلم بالفتح او الجهل بل مع الجهل اولي  
فيكون قيد للفعل المنفي وح فاما ان يقصد رجوع النفي في القيد  
فقط مع ثبوت اصل الفعل وهذا ايضا ليس مراد اذ ليس المعنى على  
نفي العلم من غير اعتبار نفي الاصرار وابشانه او بمعنى انتفاء  
الفعل من غير اعتبار نفي القيد وابشانه وهذا هو المناسب بالاية  
اي لم يصروا عالمين بمعنى ان عدم الاصرار يحقق البتة فقد ظهر  
بما ذكرنا ان من حكم باطراد رجوع النفي في القيد خاصة من غير  
اعتبار القيد ولا فقد اكتفى بما فهمه من ظاهر المقال **من غير ان**  
يكون له اطلاع على حقيقة الحال **و** نحن بعون الله تعالى قد بينا  
لك هذا البحث بوجه ليس عليهم مزيد وقد كنت في غفلة من هذا  
فكتفنا عند عطاؤك فبصرنا اليوم حديد **قال الكاوي** اي  
مادعاك اقول في شرح المفتاح وعقدانه يجوز ان لا تكون لا  
زائدة بل تكون قرينة للحجاز في منعك وبيان ذلك ان بين المانع لها  
عن الفعل والداغي في تركه تعلقا معتبرا هو ان الداغي في الترك  
يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعا  
ويكون الحجاز الخروف ح كلمة في دون عن اي مادعا لك ان لا  
تسجد وفي البيضاوي ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد ولا صلوة  
مثله في ثلثا يعلم موادة معنى النفي الذي دخلت عليه ومنه

رف



على ان الموج عليه ترك السجود وقيل المنوع من الشيء مضطر الى خلافه  
 فكانه قيل ما اضطررنا ان لا نسجد ولا نحج عليك ان القول بالاصالة  
 هو الارجح خصوصاً مع ترتيب الحجاز عليها الدال على البلاغة والاعجاز  
 فتأمل **ما قال الكافجي** هو شأن الحروف **ما اقول** **اعلم**  
 ان هذا البحث يقتضي اطناب وتطويل لتحقيق الحان فيه والابواب  
 فنقول وبالله التوفيق اختلف النحاة في معنى الحروف فقال  
 بعضهم الحروف يدل على معنى في غير معنى انه اذا عري عن تركيبه  
 مع غيره كان غير ذي عايش ولا معنى له اصلاً بل هو كالعلم  
 المنصوب بحيث يدل على ان في ذلك الشيء فائدة **وقال** بعض معنى  
 قولهم الحرف ماد له معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معنى  
 الافراد يذكرون متعلقين مثلاً موضوعه لا يتبدل بشرط مدخلها  
 بمعنى ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة من على الابتداء **القول**  
 الاول **قال** بعض المحققين الابتداء مثلاً معنى متعلقاً بغيره  
 فاذا لاحظ العقل قصداً وبالذات كان معنى متعلقاً بالمفهومية  
 صالحاً لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء  
 واذا لاحظ العقل من حيث انه حالة بين السير والبقع مثلاً  
 وجعل الله لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر خرج من  
 الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحية لان يحكم عليه اوبه وهو  
 بهذا الاعتبار مدلول لفظ قوله سررت من البحر في الكوفة  
 فلفظ الابتداء موضوع لطلق الابتداء ولفظ من موضوعه لا يتبدل  
 المحصورة لا باوضاع متعديّة حتى يلزم كونها مشتركة بل هي

واحد عام وهو نوع من النسبة كالابتداء لكل ابتداء معين مخصوص  
 والنسبة لا تنفك الا بالنسبة اليه فاما يذكر متعلق الحروف لا يحصل  
 فرد من افراد ذلك النوع وهو مدلول الحروف لا في العقل ولا في الخارج  
 وانما يحصل بتعلقه فيتعقل بتعلقه واما ما يقال من ان لفظه  
 من موضوعه لما وضع له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط  
 ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتداء فما لا ينبغي ان يلتفت  
 اليه اذا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق  
 في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة للاضافة  
 والفرق بان ما ذكره في الحروف لا يتم دلالتها وفي الاسماء لا يحصل  
 غايتها تحكماً وايضاً يلزم ان يكون معنى من صالحا في نفسه لان  
 يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوماً من لفظه فاذا انضم اليه ما يتم  
 به دلالة كان صالحاً لذلك ولا يقول بذلك من له ادنى معرفة  
 بحال اللغة **ما اقول** قوله والفرق بان ما ذكره في قوله  
 تحكماً قلنا ممنوع فان معاني الظروف اللازمة للاضافة كلية متعلقة  
 بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزماً لتعلق متعلقها اجمالاً  
 وتبعا من غير حاجة لذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها  
 في مفهوماتها مضافاً لا متعلقاً بخصوصية لان الفرض من  
 وضعها لزماً ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل  
 المعنى فهي المتعلقة بها مفعولة في حد ذاتها بخلاف فائدة  
 يجوز ان يكون مستعملاً مطلقاً وان تستفاد لخصوصية من ضمن  
 مع الضمنية فان قلت الظروف اللازمة للاضافة لو كان لها مفهوم



كلية لزم ان يصح الاخبار عنها مع انه لا يصح ملازمها الظرفية قلت  
المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ في حذر ذاته  
ولا يفتق في استقلاله امتناع الحكم عليه وبه بما يميزه سواء كان  
ذلك العارض جزاء لدلول ما يدل عليه كى او خارجا عنه كالظرف  
اللازمة للاضافة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج في الثاني  
وبهذا الجواب عن قوله وايضا يلزم ان يكون معنى من صالحا  
فانهم وفي المطول في تعريف وضع اللفظ فان قلت فعلى هذا  
يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانما يبدل على المعنى  
بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غير انه  
مشروط في دلالة على المعنى الا فرادى بذكر متعلقه قلت لان اسم  
معنى الدلالة على معنى في غير ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين  
من الحاجة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غير فاللام في  
قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل  
في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في  
جملة قام زيد سلما ذلك لكن المعنى بالدلالة بنفسه ان يكون العلم  
كافيا في الفهم وفي المختصر والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ  
للدلالة على معنى بنفسه اي يدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى  
الدلالة بنفسه ان يكون العلم باليقين كافيا في فهم المعنى عنه  
عند اطلاق اللفظ وهذا هل الحروف لانا نفهم الحروف عند  
اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست تامة  
في نفسها بل يحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون شأ

وضع

وضع الحرف عند من يجعل قولهم الحرف ما دل على معنى في غير انه يشترط  
في دلالة على معناه الا فرادى بذكر متعلقه اقول لا يخفى عليك  
ان بين عبارتي تنافيا لانه في المطول سلم دخول الحرف في التعريف  
وان اشترط في دلالة على المعنى الا فرادى بذكر متعلقه وفي  
المطول نفى شمول التعريف لوضع الحرف عند من يقول بالاشتراط  
فتدبر وقوله في المطول بل اشار اليه بعض المحققين من الحاجة  
اراد به الشرح الرضي فانه قال بعد كلام ومعنى الكلام على ما اختارنا  
جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت  
في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هاتفي  
صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالعرف باللام  
والمنكر بتقوي التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام  
معنى قائم بالجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا في نحو ما قام زيد اذ  
قيام زيد يفي بالحرف موجد لمعناه في لفظ غير اما مقدم عليه كما في نحو  
يجري او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك  
اللفظ فيكون تضمنا للمعنى الذي احدث في الحرف مع دلالة على المعنى الا  
الا ان هذا تضمين معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت  
المعنى الجدار ود الا عليه بل الدال على المضمون فيها نحن فيه لفظ اخر  
مقترن بالتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن للمعنى التعريف الذي  
احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد متضمن للمعنى الاستفهام  
اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في الاستفهام عن معنى الاستفهام  
وموجوده فيه هل قال سيد المحققين في حواشي المطول وفيه بحث



ان اريد ثبوت معنى الحرف في لفظ غير ان معناه مفهوم بواسطة  
 الغير فكذلك لا يجب له قطعاً في دفع السؤال بل هو بعينه ما قيل من  
 ان دلالة على معناه الافرادي مشروط بذكر متعلقه وان اريد بيان  
 معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم  
 بالمتكلم حقيقة ويتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد قيامه بمعنى غير  
 قيا ما حقيقياً فبطل ايضا كما ذكره لانه يلزم ان يكون مثل السؤال  
 وغيره من الاعراض حروفاً لا لها على معان قائمة بمعاني الفاظ  
 غيرها ان اريد به تعلق بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام  
 وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها  
 حروفاً وكل ذلك فاسد كما ترى انتهى في هذه العبارة بحث ذكرته في  
 بعض التعليقات افرجه ولا تغفل بغيري وهو ان مفهوم الفعل كالتد  
 مثلاً يشتمل على معنى مستقل بالمفهومية وهو معنى الابتداء مطلقاً على  
 نسبة مخصوصة من حيث حالة بين طرفيها والية لتصرف حالها  
 مرتبطاً احدهما بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم  
 كمال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية  
 والاحتياج الى ذكر المنسوب اليه ومنه قيل وضع الافعال  
 بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام ووجب ذكر الفعل  
 وجوب ذكر متعلق الحرف وانما قلنا على نسبة مخصوصة لانه لو  
 كانت عامة لكان حيث ما استعمل الفعل يكون مجازاً اذا استعمل  
 الا في النسب الموضوع معين بنوع معين وايضا لو كان شي ماله لكان  
 لا احتمال الصدق والكذب وحده لانه لا يكون الموضوع الذي هو

اليه نسبة مفهومه ما عند اطلاقه فترتبط النسبة وينفقد الحكم وكل  
 محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركباً وانه باطل  
 ولا تنفع جملة على شي كما في قوله ان زيد يمشي فتعين انه موضوع للنسبة  
 لا معين لكن ذلك المعنى لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه  
 فاعلمه فلا يفهم ح مدلوله الذي هو النسبة المعين كما في لفظ  
 فانه اذا لم يكن معناه حقيقياً لم يفهم منها مدلولها الذي هو الال  
 الخاص فكما وجب في الحروف متعلقاتها التي هي نسبة مخصوصة  
 من حيث انها اداة فينا بين المعاني الخارج عنها كذلك يجب في الافعال  
 الناقصة ذكر الفاعل يفهم منها النسب المقترنة بمفهومها بين حد  
 داخل فيها وموضوع خارج عنها وكما في الافعال الناقصة يجب  
 ذكر مفعولها لانه يفهم منها النسب بين امرين خارجين عن مفهومها  
 فان قلت قوله لو كان معناه شي ماله لكان احتمال الصدق والكذب  
 وحده يافتر فيه بانه يجوز ان يوضع لفظ مفرد بزيادة نسبة قامة  
 خبره قلنا هذا ليس بشي لان جواز ذلك لا ينافي بثبوت كل محتمل  
 للصدق والكذب مركب واما القول بوقوعه كما في جهات فحواه  
 انه موضوع لنفس الفعل لانه مع فاعله ولذا يذكر معه الفاعل  
 ان التحقيق انه موضوع للفظ بعد الدال على معناه لا المعناه فظهر  
 انه مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان يقع حكمه  
 به فضلاً عن ان يقع موضوعاً لحكمه ما عليه ضرورة ان كل واحد من  
 الحكمين عليه وجب ان يكون ملحوظاً بالذات قصراً حتى يمكن  
 ان تصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل



لا تصلح للموصوفية واما الحديث المعتبر فهو وان كان مستقلا الا انه  
 اعتبر في مفهومه والفعل من حيث انه منسب الى الفاعل فلذلك وجب  
 كون الفعل باعتبار الفعل الماخوذ في مفهومه مستقلا دائما فلا يصح  
 ملاحظته في ضمن الفعل من حيث انه موصوف بغيره **هـ** قال **عبد الرحمن**  
 الجاني انما اختص اداة التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل يدل  
 عليها اللفظ مطابقة والكرف لا يدل على معنى مستقل والفعل يدل على  
 تضمنا **هـ** اقول تفصيله ان اللام تدل على تعيين معنى مدحوا  
 ولا شبهة انه يدل على معناه مطابقة كرجل مثلا فانه يدل على ذات  
 ما مطابقة لانه موضوع لفرد منتزح على راي فاذا تعين تلك الذات  
 ادخل عليه اللام ففعل الرجل فيعين ذلك المعنى الذي دل عليه اللفظ  
 مطابقة وهذا بخلاف الفعل فانه يدل على مطابقة على الحدث والزمان  
 والنسبة الى فاعل ما من الفواعل المعينة وهو باعتبارها غير مستقل  
 كما قدمنا والمركب المستقل وغير مستقل غير مستقل فلا يدل على  
 على معنى مستقل بل يدل عليه تضمنا لانه يدل على الحدث والزمان  
 وهما مستقلان لكنهما ليسا جميع مدلولاته بل بعضها واما الكرف  
 فلعدم استقلال امره واضح فان قلت قد صرحوا بان الحدث يفهم  
 من الفعل العلم بالوضع واما النسبة فلا سبيل الى القول بانها تفهم  
 من الفعل لان فهمها لا يكون الا بفهم الطرفين فاذا لم يكن الفاعل  
 مذكورا لم يكن مفهومه ما واذا لم يكن الفاعل مفهومه لم تكن النسبة  
 وعلى هذا لا تفهم النسبة منه واذا كان الامر كذلك لزم وجود اللفظ  
 التضمينية بدون المطابقة اما الاول فلما فرضنا من انقضاء الحدث

واما

واما الثاني فلما ذكرنا من ان النسبة الى الفاعل لم تكن مفهومه ما واذا  
 لم تكن النسبة مفهومه لم تكن تمام الموضوع له مفهومه ما فلا تكون  
 الدلالة المطابقة متحققة قلنا الجواب ان دالة المطابقة تارة تكون  
 متحققة وتارة تكون مقيدة وما نحن فيه من قبيل الثاني بمعنى انه لو  
 ذكر الفاعل لكانت المطابقة متحققة او نقول ان الحدث في الصورة  
 المذكورة لا يكون مفهومه لان الفهم موقوف على الاطلاق الصحيح  
 في محاورات البلغاء وما فرضتم ليس من هذا الباب قلنا **هـ** واعلم  
 ان عصام الدين في حاشيته شرح الكافية قال اعلم ان القول بان الفعل  
 موضوع للحدث والنسبة والزمان كما جمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا  
 يكون بدون الفاعل فالجاءم **يحيى** سر ذلك ان جعلوا النسبة  
 داخلية في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطراب  
 لمن شرح الله صدره ورزقه ونعم فنقول ذلك مما اهمي في ان الفعل  
 موضوع للحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة الترتيبية  
 كافي للعلم الاسمي اذ لا يخفى على متصرف انه لا يناسب جعل هيئة زيد  
 قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة  
 ليست مدلوله للفعل انه يفهم للحدث والنسبة تفصيلا وقد  
 اتفقوا على ان دالة المركب لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب  
 القضية الترتيبية من مفردين وانما الترتيب مع الفعل ذكر الفاعل  
 لان الفعل يوذي معنى للحدث على وجه يكون مستقلا لان ينسب  
 لما شي لئلا يكون احضار على هذا الوجه لغوا انتهى **هـ** اقول  
 ما ذكره رحمه الله ايهام الالهام فاعلم ان للفعل نسبة الى الفاعل



المتقدم وهذه يدل عليها الفعل اجمالا لعدم العلم بخصوص الفاعل  
 الذي هو واحد المنتسبين فاذا وجد الفاعل كان هناك نسبة  
 تفصيلية باعتبار تعيين هذه مفهومته من الهيئة التركيبية  
 ليس جزءا من معنى الفعل بخلاف الاولى اجمالية اذا انتفى هذا  
 على حقيقة الفاعل فيقول قوله والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية  
 مفيدان النسبة التي هي جزء من مجموعها من الناحية مستفادة من الهيئة  
 الحاصلة من الاسماء فتكون خارجة ولم يدرك المستفاد من الهيئة  
 نسبة خارجة عن مفهوم الفعل اجمالا والتي تنسب الى الفاعل اجمالا  
 فكانه اعتقدان في الفعل نسبة واحدة قوله اذ لا يخفى على مفسر  
 الخ قلنا الفرق بين المنتسبين واضح لان الفعل لما كان جملة  
 مدلولاته الحدث وهو لا بد من انتسابه الفاعل اعتبارا في النسبة  
 جزء مفهومه ولما لم يكن حدثا في جانب الاسمية لم يخرج اليها  
 بالكلية فاجزأ الجزئية فلزم ان النسبة فيها خارجة عن مدلولها  
 وحكم مفهومها من الهيئة التركيبية ما قول **هـ** ومن امارات ان النسبة  
 الخ قلنا نعم هذه ليست بدخلة لما عرفت وقد علمت ان جميع ما قاله  
 مبني على توهم ان للفعل نسبة واحدة وقد عرفت ما في هذا ولما قيل  
 ان يقول على القول الصحيح وهو ان النسبة جزء من مفهوم الفعل  
 لما ذم الحكم عليه باعتبار معناه التضمني مع انه مستقل لانا  
 نقول الحكم على الشيء انما هو باعتبار مدلوله المطابق كما ذكرنا في  
 التعريف لا باعتبار بعض المدلولات فان قلت فعلى هذا لا يصح الحكم  
 على العمى لانه مركبة مستقل وهو المضاف اعني عدم وفيه استقلال

وهو

وهو النسبة التي بينه وبين البصر والمركبة المستقلة وغيره عن  
 الاستقلال كقدرت في الفعل فيلزم عدم صحة الحكم عليه بعين ما ذكرت  
 في الفعل مع ان الحكم عليه سابع شايع مستفيض قلت ان النسبة  
 التي في جانب الفعل احد طرفيها خارج عن مفهومه فهي محتاجة اليه  
 بيان ذلك ان النسبة كما قدمنا جزئية لانها لا تنسب الى فاعل ما من الفاعل  
 المفيد فهي محتاجة لتوقف معناها عليه واما النسبة في جانب مفهوم  
 العمى فلا تحتاج لاحد خارج عن مفهومه بل هي متوقفة على التوقف  
 وهما اذا خلان اعني عدم والبصر ما فان قلنا قد صرح سيحفتين  
 في حاشيته شرح التفسير بان البصر خارج عن مفهوم العمى حيث قال  
 ومفهوم العمى هو عدم المضاف الى البصر حيث هو مضاف فيكون  
 الاضافة داخلية والبصر خارجا وعبارة مريحة في خروج البصر عن  
 مفهوم العمى فكيف حكم بدخوله **هـ** قلت صرح قطب الدين في  
 شرح المطالع في التصديقات بانه فرق بين جزء الشيء وجزء مفهومه  
 فان البصر ليس جزءا من العمى والام يتحقق الا بعد تحققه بل هو جزء  
 مفهومه حيث لم يكن تعقله الامضا فالله ولا يجد لانا بان يقرب  
 البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان وهذا التقدير كاف في اطلاق  
 الجزئية عليه قال هذا ظهر في وجهه اولاً ولم ادر من افصح من جلية  
 حاله **هـ** وفيه مناقشة لكني رابت عبارة لبعض المتقدمين  
 يوردونها الجواب عنه بعد ان مل وهي المركبة المستقلة وغير المستقل  
 انما يكون غير مستقل اذا كان عدم استقلال غير مستقل فيه بالنظر  
 لغير المستقل **هـ** واقول **بها** ان الفعل مثلا مركبة المستقل



وهو الحدث والزمان وغير المستقل وهو النسبة الى فاعل ما في الفوا  
المهيئة وعدم استقلال النسبة في النظر الى الفاعل وهو **مستقل**  
لتوقف مفهومه على الحدث الذي هو احد طرفي النسبة **لا يقال**  
لحدث يتوقف على الفاعل فلو توقف الفاعل عليه لزم الدور **لا**  
نقول لحدث يتوقف على الفاعل في الوجود والفاعل يتوقف على الحدث  
في المصهور فلا دور لاختلاف الجهة **لا يقال** الحكم بعدم استقلال  
الفاعل يقتضي عدم صحة الحكم عليه وهو باطل **لا** **نقول**  
عدم الاستقلال في خوال الفاعل بهذا المعنى لا يمنع من الحكم عليه **و**  
فنقول لا شك ان العي مركب من المستقل وهو العدم وغير المستقل  
وهو النسبة بين عدم البصر وعدم استقلالها **انما** هو باعتبار  
على المنسبين وذلك لا يمنع من صحة الحكم عليه فظهر ان الفعل **انما** حكم  
عليه لان النسبة في عدم استقلالها بالنظر الى غير المستقل فلم **ان**  
يكون المجموع غير مستقل فامتنع الحكم عليه لذلك وصحة الحكم على العي  
مع تركيبة المستقل وغيره لاجل ان النسبة عدم استقلالها بالنظر  
الى المنسبين وهما مستقلان لعدم توقف مفهوم احدهما على الآخر  
فلم **ان** هذا ان الحكم بان المركب من المستقل وغيره غير مستقل **دا** **ما**  
وهذا المقام **فان** قلنا ما الحكمة في ان عدم استقلال غير المستقل  
بالنظر الى المستقل لا يقتضي ذلك **ما** قلنا وجهه ان الاول يكون  
مفقر الى غير المستقل لانه احد طرفي مع ان المحتاج اليه يكون  
خارجا عن المركب فيصدق على ذلك المركب انه غير مستقل نظرا  
افتقار جزئيه لما ذلكا الخارج ولان توقف جزئيه عليه يقتضي

توقفه

توقف عليه اذ لا معنى للمركب الا مجموع الاجزاء والمهيئة الاجتماعية  
والثاني يكون متوقفا على المنسبين وهما باجزاء المركب لانه عا  
عنها وعن غير المستقل فلم يتوقف على امر خارج عن مفهوم المركب  
فكان مستقلا لعدم احتياجه الى امر خارج عنه ولا يخفى ان الحكم  
على الشيء باعتبار مدلوله المطابق فلما كان مدلول العي المطابق **مستقلا**  
صح الحكم عليه ولما كان مدلول الفعل المطابق غير مستقل لم يصح الحكم  
عليه **لا يقال** يمكن ان ينتقض ما ذكرته بما اذا كان عدم  
استقلال عن المستقل بالنظر الى غير المستقل بحيث كونه جزاء المركب  
فلا يتم ما ذكرته من ان العي صح الحكم عليه لعدم توقفه على امر خارج عنه  
مفهومه لان هذا يكون كذلك مع انه غير مستقل **لا** **نقول**  
هذا لا ينتقض به ما ذكرنا لان غير المستقل في الذي هو جزئيه  
المركب المتوقف انصاف غير المستقل عليه بعدم الاستقلال توقف  
على امر خارج عن مفهوم المركب **و** **فان** الحكم غير مستقل **ما** **فان**  
قلت يجوز ان يكون متوقفا على احد اجزاء المركب ولا يكون محتاجا  
لامر خارج عنه **ما** قلنا **ان** لترمز **يكون** المركب مستقلا ولا  
يرد علينا انه اشتمل على غير المستقل المتصف بعدم الاستقلال  
بالنظر الى غير المستقل **ما** **انما** **ان** مرادنا بغير المستقل الثاني  
الخارج عن مفهوم المركب فتأمل به قد نظر فانه دقيق وبالقول  
لم يقع مذكور في كتاب بل هما اسبغ الفكر واخرجه الى الوجود  
فكان به حسيئا والله اعلم بالصواب هذا **ما** **واما** **فان**  
ان جمهور النحاة على ان النسبة في الفعل جزئيه مفهوم الحدث فله

20



عندهم مدلولان حدث وزمان **ما قال** قطب الدين في شرح المطالع  
الكلمة اما حقيقة ان دل على حدث اي ام يقوم بالفاعل ونسبة  
ذلك الحدث الى موضوع ما وزمان تلك النسبة كقرب فانه يدل على  
القرب ونسبة الى موضوع ما وزمانه الماضي وفيما استدراك لا غيب  
النسبة في مفهوم الحدث واما وجودية بان دل على الاخبار <sup>فقط</sup>  
بمعنى انها لا تدل على امر قائم بمرفوعها بل على نسبة شيء ليس هو  
مدلول تلك الموضوع ما وهذا معنى يقرر بالفاعل على صفة وعلى  
الزمان كمكان فانه لا يدل على الكون مطلقا بل على كون شيء  
لم يذكر بعد واما سميت وجودية اذ ليس مفهومها الاثبات نسبة  
في زمان ويسمى اهل العربية افعالا ناقضا لانها على معان  
غير تامة اي لا يصح ان يجزئ عنها وحدها ولا خطا طها عند  
الافعال الحقيقية الثابتة بنقصان مدلول واحد او لاها لا تقيد  
قابلية تامة بمرفوعها بخلاف ساير الافعال التي كلامه وهي  
صريح بان مدلول الفعل شيان هما حدث وزمان وان النسبة <sup>خلة</sup>  
في مفهوم الحدث **ما قال** سيد المحققين في حاشية هذا الكتاب  
وذلك لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا كان كل معنى  
حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل  
الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتقا <sup>النسبة</sup>  
الى موضوع ما **ما لا يقال** المقابلة الكلمة الحقيقية ماصدا  
عليه الحدث كالقرب مثلا لا مفهومه فلا استدراك **ما لا** نقول  
ليس كلامنا في مدلول تلك الكلمة بل في تعريفها الذي ذكره لفظ  
الحدث

الحدث فكانه قيل هو ما دل على معنى منسوب الى الفاعل وعلى نسبة  
الفاعل لا خفا في ان وصف ذلك المعنى بالنسبوية في مفهوم لفظ الحدث  
مستدركا حتى لو ابدل بلفظ المعنى او الشيء او الامر زال الاستدراك انتهى  
فقد علمت ان الاقوال في النسبة ثلاثة فراجع ولا تعقل وانا في بعض  
الرسائل تحقيقات في هذا البحث غير هذه تركناه خوفا التطويل  
**ما قال** الكافي في الحاصل ان مذهب اقراب الى التحقيق **ما اقول**  
بمعنى ان مذهب ابن الطراوة اقرب لعدم احتياجه الى تقدير خذو  
مع وجود الدابط وعندي فيه نظر لانه حكم بان جواب الولا خبره  
مايا كما نقله الشارح قال فلا يكون الخبر خذو فاعنده مع انه صرح  
به في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها  
لو اقوم كما حدثوا به بالاسلام لهدمت الكعبة فحملت لها بالين  
**ما اقول** الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حو لها خطتها  
كخطه عصفور ولم اتعلم **ما اقول** اي العلامة المعري  
**ما يذبح الرعب منه كل غضب** فلو لا الغد يمسكك لسلا **ما**  
فان الاخبار فيها كما ترى مذكورة والاجابة بعدها فكيف يستقيم  
ما ذكره الله الان يقال انا حكم يكون الجواب خرافيا لم يكن  
في اللفظ خرافا اما اذا كان له فلاقتل **ما قال** الكافي في  
ومنه التعريف خلافا للفرج **ما اقول** يقال عرضت لفلان  
وبطلان اذ قلت قولوا وانت تقيه وكانك اشرت به الى جانب  
واردت جانبنا اخر ومنه المعايير في الكلام وهي التورية بالشي  
عن الشيء **ما قال** صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير

مصدر  
في التعريف



لفظة الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره  
كما يقول المحتاج للحاج اليه حيث لا اسم عليك فيكون مراده بهذا  
الطلب على سبيل ترك التعريض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد  
ه وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى جوهري  
على جاني الحقيقة والحجاز يوصف جامع بينهما ويكون في المفرد  
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والحجاز  
بل من جهة التلويح والاسنان فيخصص باللفظ المركب كقول من يتوقع  
صلة وانتهى فيحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة  
ولاحجازا فانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وعبارته صريحة  
كما ترى في ان التعريض بالشيء ليس حقيقة ولا حجازا ولهذا قال السار  
العلام في عبارة المفتاح عند قوله والتعريض قد يكون حجازا وقد  
يكون كناية معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للحجاز  
في الصوت الاول فانه يشبه الحجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيها  
غير موضوع له وليس حجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم  
وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية  
من جهة استعمال اللفظ فيها هو موضوع له مراد امته عن الموضوع له  
وليس كناية اذ لا يتصور فيها لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى  
ه وفي المطور وفي نظر لان هذا مذهب لغيري ذهب اليه احد بل امر  
لا يقبله عقل لانه يودي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلاله صحيحة  
من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا حجازا ولا كناية بل الحجاز الاول  
حجاز والثاني كناية كما صرح به المص والسكاكي وهو الذي قصده

السكاكي

السكاكي وحقيقته ان قولنا آذيتي وسنفرى كلام دال على معنى يقصد  
تهديد الخاطب به بسبب الايداء يلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايداء  
فان استعملته واددت به تهديد الخاطب وغيره من المودين كان كناية  
وان اردت به تهديد غير الخاطب بسبب الايداء لعلاقة اشتراك  
الخاطب في الايداء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان حجازا والحق  
ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان اللفظ المستعمل فيها وضع له فقط  
هو الحقيقة المجردة ويقابلها الحجاز اما الكناية فتستعمل فيها وضع  
له اصالة وفي الموضوع له يتبع والتعريض بجامع كلامه هذه التلا  
وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة او حجازا او كناية ويدل  
ساق على المعنى المعروض فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريض  
بحقيقة ولا حجازا ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه  
معتبرا في حدود هذه التلافة فلا يكون اللفظ بالقياس الى معناه  
الحقيقي والحجازي والمكني عنه تعريضا بل لابد ان يكون هناك معنى  
اخر فاذا قلت السلام من سلم المسلمون من لسانه ويده واددت به  
التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى  
المكني عنه السلام للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المودي  
مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعروض المقصود  
من الكلام فهو نفي الاسلام عن المودي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة  
والحجازا اذ اقصد بها التعريض واددت على ما في المطول بانه مقصود  
بمستبعا التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعيد وبالمعنى المعروض  
بمعناه وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا



باستعمال اللفظ كلفظة بل السكاكي اراد ان التعريف قد يكون على سبيل  
 الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على سبيل الكناية في ان  
 يقصد به المعنيان المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد  
 المعنى التعريفي وحده فقولك اذيتني واستعرتني اذ اردت تديدهما  
 معا كان على طريقة الكناية الا ان تديدهما لم يأت طاب مراد باللفظ <sup>استعلا</sup>  
 وتديدهما غير مراد سياقا واذ اردت تديده وهو المعنى المعروض به  
 كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا كما تحققت وهو  
 ايراد في محله فتامله • قال الكافي فيكون الاستثناء متصلا  
 لان المراد من القراء اهلها الخ • اقول في اليسا ويجوز  
 ان تكون الجملة في معنى النفي لتضمن حرف التخصيص معناه فيكون  
 الاستثناء متصلا لان المراد من القراء اهلها كانه قال ما من  
 اهل قرية من القرى العاصية فقصرها ايمانها الا قوم يونس  
 ويوبى القراء بالرفع على البدل • وفي الكشاف ان جملة متصلا  
 على ما عليه ظاهر الكلام كالمعنى فاسد لكنه يكون تخصيصا لاولي  
 البقية على النبي عن الفساد لا للتعليل من الناجين منهم كما تقول هلا  
 قراؤمكم القرآن لا الصلح منهم وتريد استثناء الصالحين من  
 المخصطين على قراءة القرآن وان قلت في تخصيصهم على النبي عن  
 الفساد معنى نفيه عنهم فكانه قيل ما كان من القرون او لوبقية  
 الاقلية وكان الاستثناء متصلا والمعنى صحيحا وكان انصابه  
 على اصل الاستثناء وان كان الافصح ان يرفع على البدل وفي الكشاف  
 ظاهر هذا التقرير يشعر بان يهون خبر كان وجعل من القرون

خبر

خبر اخر وحال اقمت لان تخصيصا لولي البقية على النبي على ذلك  
 التقدير حتى لو جعل صفة من القرون خبرا كان المعنى تقديم اهل القرون  
 على ان لم يكن فيهم او لوبقية ناهون واذ جعل خبرا فلا يكون معنى  
 الاستثناء التاويل بل ما كان من القرون او لوبقية الاقلية بل كان  
 المعنى ما كان منهم او لوبقية ناهين الاقلية فانهم يهوا وهو فاسد  
 والانقطاع على ما تراه او لي ما يلزم منه ان يكون او لوبقية غير  
 ناهين لان في التخصيص التذييل دلالة على نفيه عنهم والوجه  
 ان يؤول بان المقصود من ذكر الاسم الخبر وهو كالتعريف له فكانه  
 قيل فلو لا كان من القرون من قبلكم ناهون الاقلية وبنه المص عليه  
 بقوله في تاويل النفي كانه قيل ما كان من القرون او لوبقية  
 الاقلية دلالة على انه لا يختلف معنى الناهي او لولي بقية وانما  
 عدل الى التروك مبالغة لان اصحاب فضلهم وبقاياهم اذا حضروا  
 على النبي يدعوا على التروك فيهم او لولي التخصيص والتذييل وفيه مع  
 ذلك الدلالة على خلوصهم عن الاسم لخلوصهم عن الخبر لان ذا البقية  
 لا يكون الا ناهيا فاذا انتفى اللزوم انتفى الملزوم وهو ما سلوب  
 ولا ترى الضرب بها يخبر وقوله ما كان شجاعتهم يخبر  
 عن الخفاق في معرض التذليل لانه لا جماعة ولا جماعة لكن  
 بالغت في الذم حتى جعلت انه لو كان لهم شجاع كان كالعديم  
 وهذا هو الوجه الكريم الذي توجه نحوه نظر العلامة الحكيم  
 وهو المطابقة لبلاغه التبريل وفي المعنى وذكر الهروي بانها  
 تكون نافية بمنزلة لم وجعل من فلولا كانت قرية امت فقصرها



ايها الاقوم يونس والظاهر ان المعنى على التوخي اي فهلا كانت  
قصة واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجي العذاب  
ففهمنا ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي وعلي بن عيسى والشيخ  
ويؤيد قراءة ابي واي عبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان  
التوخي يقتضي عدم الوقوع وقد يتوهم ان الذي يخشى قايلا بانها  
لنفي حيث قال كانه قيل ما امت ولعله انما اراد ما ذكرنا ولهذا  
قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا للنفي وكذا قال في فلول  
اذ جاهم باسنا نزعوا معناه بقي النسخ ولكنه جي بلولا ليعاد انهم  
لم يكن لهم عذر في ترك النسخ الاعادهم وقت قلوبهم واعجابهم  
باعلمهم التي زينها الشيطان لهم انهم فان اجمع تحت المهروي بان  
قري بنصب قوم على اصل الاستثاء ورفع على الابدال فالجواب ان الابد  
يقع بعد ما فيه راجحة النفي كقوله عاف تغير الا النوى والوقت  
فرجع حيث كان معنى تغير لم يبق على حاله وادق منه قراءة بعضهم  
منه الا قليلا منهم لما كثر بوا في معنى لم يكونوا منه بدليل من شرب  
منه فليس في موضع ذلك ان البدل في غير الموجب ارجح من النصيب  
اجعت السبعة على النصيب في الاقوم يونس فدل على ان الكلام في  
ولكن فيه راجحة غير الاجاب كما في قوله عاف تغير الا النوى والوقت  
انني اقول في هذا ظهري ان من قال ان الضمير في زاد المذكور  
في الحق عابدا على بن عيسى فقد اخطا لما افاد المصنف فيما نقلنا  
انه قوله المهروي وان على بن عيسى من القائلين بانها التوخي  
لا لشيء فكيف يصح نسبة هذه الرواية اليه وفي تسليم السراج لهذا

القول نظر ظاهر لا يقاتل السراج لم يرض هذا القول بدليل  
قوله لكن لا يخفى انه تكلف لانا نقول انما نسب اليه التكلف  
باعتبار انه لم يحمله ذكره الا لو كان علما بان غيره قايلا لهذا القول  
لوجب عليه دفعه راسا واعلم ان الحق عند عبد الله المهروي  
لم يدع ان الاستفهام والنفي معينا حقيقيا لها فيجوز ان يكون  
مراده انما متولدا ما هوذا ان بمعونة المقام وسياق الكلام وح  
جميع ما ذكر من الرد عليه ساقط من اصله وعبارة السراج اخيرا  
تفسيرنا بل ظاهرة فيه بقي ههنا **ف** وهي هنا اذا  
استعملت فيها تكون مجازا ولا ريب ان المعنى المجازي يقتضي  
علامة بين وبين المعنى الحقيقي والظاهر هنا فيها اللزوم  
والمراد باللازم عند اهل هذا العلم ما لا ينفك عن اللزوم جزا  
كان او خارجا ما هو عند اهل الميزان المختص بالثاني وتحقيق  
العلاقة في المجاز ما لا يحتمل احد حوله كما قرره الملاء التقار في  
في المطول فلما ان تستبسط بفكر كما لم يذكره فان المعتبر منها  
نوعها **قال** في السراج عند قول التوضيح واعلم انه يعتبر  
مانصر يعني ان المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار  
نوعها في استعمالات العرب ولا يشترط اعتبارها بنوعها  
حتى يلزم في احاد المجازات ان تغفل باعيارها من اهل اللغة  
وذلك لا يجمعهم على ان اجتماع الاستعارات الفرية البديعة  
التي لم تسمع باعيارها من اهل اللغة هو من طرف البلاغية  
وشعرها التي بها ترتفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك



ولهذا لم يدنو المجازات تدوينهم للحقايق انتهى فاللزم مثلا نوع  
 من انواع المجاز له افراد متعددة وكذا كغيره منها فاذا وجد  
 لفظا استعمال في غير معناه الموضوع له فنقب على العلاقة المحو  
 لاستعماله فيه وان لم يكن كرها بشخصها فان ذلك غير لازم  
 كما قد منا ومن رد ذلك بانه لو جاز مجر وجود العلاقة لجاز  
 تحلة لطويل غير انسان للمشاهدة وشبكة للصيد للمحورين  
 للابن للسبيبة وابن الاب للسبيبة واللازم باطل اتفاقا فجو  
 منع الملازمة فان العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن  
 مقتضى ليس بقادح لجواز ان يكون لما منع بخصوص فان  
 عدم المانع ليس جرامة المقتضى قال صدر الشريعة واما  
 تحلة لطويل غير انسان لانفاء شرط الاستعانة وهو انما  
 في احسن الاوصاف اي فيها له مزيد اختصاص بالمسببة  
 كالشجاعة للاسد وقد حرم سيد المحققين بعض العلاقات  
 في حاشية المطول فراجعها **فرد** في قولهم اصل  
 في الاستعمال الحقيقية ليس معناه انه اذا دارت الكلمة بين ان  
 تكون حقيقة او مجازا تحل على الحقيقة بل معناه انه اذا علم  
 موضوعها الحقيقي ولم يمنع مانع من ارادته لا يعدل عنه لللفظ  
 المجازي واما مع جهل موضوعها الحقيقي فتحل على المجاز  
 قطعا لان استعمال المجاز في اللغة كثير بل قال بن جني انه  
 اكثر من الحقيقة قال سيد المحققين اثبات الحقيقة أصعب  
 من خراط القتاد وعلى ما ذكرنا يحل قولهم الاصل في سائر الكلام

مطلب  
 في معنى قولهم الاصل  
 في استعمال الحقيقة

الحقيقة

الحقيقة كما قد منا وقد قلت مضنا له وهو **ز**  
 يا حيا جبل المعاني وهو في الحسن مفرد في الحقيقة  
 قد مضى موعده بصلته وهو لا شك من علاك وشقة  
 قال ابو عبد جاز قمت الاصل في سائر الكلام الحقيقة  
 قال الكافي لا يخفى عليك انه اشار في هذا الكلام الى ادراج  
 بيان السباح اقول يعني انه ضمن كلامه تقبل حكم الاصابة  
 والزيادة فان قولك ما ان زيد قائم تقدم فيه ما على ان فانافية  
 اصلية في ضمن هذا الحكم ان بان الزيادة وعكسه بالعكس واعلم  
 ان القضايا التي قياسات معها هي القضايا التي انما تصدق بها  
 لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس مما يغرب عن الذهن فيحتاج  
 فيه الذهن الى بل كما خطر حد من المطلوب بالبالا خطر الوسط بالبالا  
 مثل قضايانا ان الاثنين نصف الاربعة والقياس ان الاثنين  
 عردا انقسمت الاربعة اليه والى ما يساويه وكلما ينقسم عدد اليه  
 ولما ما يساويه فهو نصف ذلك العدد قال الكافي في الظاهر  
 ان في معنى علي اقول **ع** انه اذا امكن في كل حرف يتوهم حرو  
 على اصله وكونه بمعنى حرف اخر او زيادة ان يبقى على اصله  
 الموضوع هو له ويضمن فعله المعري به معناه من المعاني الذي  
 يستقيم به الكلام فهو الاول بل الواجب اذا عرفت فهذا قوله  
 ولا اصل في جذوع التحل يمكن حمل في معناه الحقيقية وجه  
 ان يجعل الجذوع استقانة بالكناية عن الظروف وتعمل في عليها  
 قرينة لها كما ذكر السكاكي **ق** الشيخ الرضي في المظانية اما تحقيقا

حكم



خورني في الغار واما تقدير الحروف في الكتاب وتفكر في العلم  
 وانا في حاجتك لكون الكتاب والحاجة والعلم شاعلة للفكر والنظر  
 والذات مشتملة عليها استعمال الحروف في المظروف فكما انها محيط بها  
 من جوابها وكذا قوله صا الله عليه وسلم في النفس المومنة مائة  
 من الابواب في قلبها والسبب هو القتل يتضمن الحروف في المظروف  
 وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى اصلبكم في جذوع  
 النخل قيل ان فيه وفي قوله **بطل** كان شيا به في حبه  
 بمعنى عا والاولى انها معناها المتكسر المطلوب في الجذوع كتمكن  
 المظروف في الحروف وهذا كما قال البيضاوي شبه تمكن المصلوق  
 بالخروج بتمكن المظروف بالحروف انتهى فلا استعارة **ح** ببقية وحققتها  
 انها تقع في المصادرة متعلقات معاني الحروف ثم يسري فيها  
 اي في الافعال والصفات والحروف في المصادرة يقدر ان  
 معانيها شبهت بها معاني اخرى واستعمل المعاني المشبهة  
 اسماء المعاني المشبهة بها ثم استقت منها الافعال والصفات  
 وفي متعلقات معاني الحروف يقدر ان يشبهت بها معاني اخرى  
 واستعيرت تلك المعاني في اخرى باسماء المتعلقات ثم سري التشبيه  
 والاستعارة في الحروف فاذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلم  
 بعبودته او لعلم بتفوقه لم تكن كلمة لعل فيه محمولة على معانيها  
 الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص لا متاع الترجي في علم  
 الغيوب بل مستعارة لارادته المخصوصة المتعلقة بفعل العبد  
 الممكن من الفعل والتركه وكان معنى لعل الحقيقي غير مستقل

بالمعنى

بالمعنوية واذا اريد ان يفهم عن الارادة فلا تصور تشبه  
 احدهما بين المعنيين غير المستقلين بالمعنوية بالاحراز لا بقا  
 وذلك بالقدرة تشبيه ارادة الفعل في الممكن بالترجي في الترجي  
 في ان متعلق كل منهما يمثل بين اقدام واجام مع رجحان ما  
 للاقدام ثم يدخل التشبه في جنس التشبه به مبالغة حتى كاز صا  
 لفظ الترجي مستعار لارادة وبذلك تقبل الارادة المخصوصة بتر  
 ذلك الترجي المخصوص فيستار لها منه كلمة لعل هكذا اقره بعض  
 المحققين فقوله السارح كما في قوله تعالى مقرا على ما ذكره  
 في تصور بل ينبغي ان يقول عا احد الوجهين **ه** واعلم  
 ان البصريين منعوا من مجي حرف بمعنى اخرجوا على ما هوهم  
 ذلك على التضمن في العامل كاذمنا واما الكوفيون فتوسعوا  
 في ذلك واجازوه من غير توقف والصواب الاول **ان** قلت  
 ما التضمن **قلت** تشبيه لفظ معنى اخر **قال** المحققين  
 في حواشي الكشاف قال بن جني لوجه تشبيهات العرب  
 لا جمعت مجلدات ثم انهم اختلفوا فذهب بعضهم الى انه اللفظ  
 المستعمل في معناه الحقيقي فقط والمعنى الاخر مراد بلفظ الحذف  
 يدل عليه ذكر ما هو متعلقة فتاة يجعل المذكور اصلا في  
 الكلام والحذف قيد فيه على انه حال كما قال تعالى وتكبر والله  
 على ما هداكم كانه قيل وتكبر الله حامدين على ما هداكم وقارة  
 يمكن فجعل الحذف اصلا والمذكور مفعولا كما مر في المثال او  
 حالا كما يدل عليه اي يعترفون به **والج** لا بد من تقدير الحال

مطلب  
 في التخصيص



اي يعترفون به موافقين اذ لو لم يقدر لكان مجازا عن اللفظ  
 لا تضمن **فان** قيل اذا كان المعنى الاخر مراد باللفظ  
 محذوف كان ذلكم قيل الاضمار فكيف يقال ان المذكور <sup>يتضمن</sup>  
**اجيب** بانه لما كانت مناسبة للمذكور بمعونة ذكر صلة  
 قرينة على اعتبار جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعلها  
 وتبعها للمذكور اولى من عكسه وما يتوهم من ان ذكر صلة المتروك  
 يدل على انه المقصود اصالته مدفوع بان ذكرها انما يدل على  
 كونه مراد في الجملة اذ لولا لم يكن مراد اصلا وذهب اخرون  
 الى ان كلا المعنيين مراد بلفظ واحد على طريقة الكناية اذ يرد  
 بها معناها الاصل ليتوصل بينهما الى ما هو المقصود الحقيقي  
 فلا حاجة الى تقدير المحذوف الا لتصوير المعنى وبارز وفيه  
 ضعف لان المعنى عند الكناية قد لا يقصد بثبوته وفي التضمن  
 يجب قصد المعنى والمضمين فيه والاظهر ان يقال اللفظ  
 مستعمل في معناه الاصل فيكون هو المقصود اصالته لكن قصد  
 بتعيينه معنى اخر يربط به غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدّر  
 له لفظ اخر فلا يكون من باب الكناية ولا من الاضمار بل من قبيل  
 الحقيقة التي قصد بمعناها الحقيقي معنى اخر يربط به ويتبع في  
 الارادة وح يكون معنى التضمن واحدا بلا تكلف **اقول**  
 عندي فيه نظر لانه ان كان المعنى الثاني في التبع الاول في الارادة  
 مرادوا عليه بذلك اللفظ كان معنى مجازيا له اذ لم يوضع له  
 ذلك اللفظ او كناية اذ انتقل فيه من المعنى الحقيقي اليه لكن الاول

غير

غير صحيح هنا ما ذكره ان اداة المعنى المجازي تنفي اداة المعنى  
 الحقيقي بسبب القرينة الصارفة عنه والثاني بما قدمه من ان  
 المعنى عند الكناية قد لا يقصد بثبوته وفي التضمن يجب قصد  
 المعنى والمضمين فيه لان المعنى الحقيقي في الكناية انما يدل  
 لينتقل منه الى المعنى المجازي بمعنى انه يجعل وسيلة لا بمعنى  
 انه يكون مقصودا بالذات وان كان ما خوذ بمعونة المقام  
 من غير ان يكون اللفظ مدخلا في الدلالة عليه لم يكن قوله بل من  
 قبيل الحقيقة الخ صحيحة ويمكن توجيهه فقال فانه نفس  
**فان** قلت على ما ذكره ولا من انه يجعل المحذوف اصيل  
 والمذكور فرعاً او بالعكس لا يطردهم خروج ما تضمن الشرط والاشهاد  
 ونحو ذلك اذ لا يمكن فيها ذلك **قلت** الظاهر ان التضمن  
 في الحروف غير هذا المذكور فحققه **قال** الكاشي  
 نعم من هذا ان قوله من زعم الخ **اقول** هذا محصل  
 ما ذكره في المعنى وعبارته الامر الثاني كونها توصل بالامر  
 والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل به وان كان شيء  
 سمع من ذلك فان فيه تفسيره واستدل بدليلين احدهما انها  
 اذا قدر بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا  
 مفعولا لا يصح اعجابني ان لم ولا كرهتان ثم كما يصح ذلك مع الماضي  
 ومع المضارع والجواب عن الاول ان قوات معنى الامر في  
 الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الضي  
 والاستقبال في الموصولة بالماضي وفي الموصولة بالمضارع



عند التقدير المذكور ثم انه بسلم مصدرية ان المحققة في المسند  
مع لزوم مثل ذلك فيها نحو الخامسة ان غضب الله عليها اذ  
لا يفهم المدعى من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سفي  
ورعيا وعن الثاني انه انما اتسع ما ذكره لانه لا معنى لتقليق  
الاعجاب والكرهية بالاشكال ما ذكره ثم ينبغي له ان لا يسلم مقتضى  
كي لا يلائم لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام  
التفليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية من كتبت  
اليه بان ثم واجاب عنها بان الباطنة للزيادة مثلها في قوله  
لا يقران بالسور وهذا وهم فاحش لانه حرف الجر زائدة كانت  
او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله انتهى اقول  
ما قاله ابو حيان هو الذي رضى عند الرضي لانه قال في كلامه وكذا  
في نحو من بان ثم اي كونها تفسيرية لا مصدرية وذلك لان صلة  
المحققة لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجبا  
فكذلك صلة المصدرية على الاصح كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل  
واجاز من يكون صلة المصدرية ذلك على معنى ان يكون امرته  
ان ثم اي بان اي بالقيام وقال ابو علي في قوله نعم ما قلت لم  
الا ما امرني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية فتكون  
بدلا من ما امرني بها في اوجز مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا  
الله وان تكون مفسرة وشار بقوله لك كما يجي في الحروف المشبهة  
بالفعل في قوله واما ان المفتوحة فلا ان وصفها لتكون مع جر  
في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فبين بهذا ان في قوله

امرته ان ثم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجاز سر و ابو علي  
انتهى ولزج في كلام الرضي فنقول قوله ثم انه بسلم مصدرية  
ان المحققة في قلنا نعم ولا يلزمه ما ذكره لاننا لا نسلم عدم فهم  
الدعا عند التاويل بالمصدر بل هو مضمون الكلام باستعانة  
المقام بخلاف الموصولة بالامرفا عنها عند التاويل بالمصدر  
يفوت معنى الطلب منها فانك تجد في غير القرآن والخامسة  
غضب الله عليها والا على الدعا بخلاف امرته بالقيام فانه  
لا يدل على الطلب على ان لنا ان ينقض تخويل مصدرية ان  
مع وصلها بالطلب بان المسند المفتوحة فيقال له لم لم يجز  
وصلها بالطلب اجماعا كما نقله الرضي مع انها تكون مصدرية  
فان قال انما اتسع ذلك لان خبرا في الاصل جزا مبتدأ وهو لا  
يكون طلبا قلنا انت قائل بجواز وقوع خبرا مبتدأ طلبا ولين  
سلمنا ذلك قلنا لما اذا اتسع فيها اجماعا واختلف فيما عداها  
في الحروف المشبهة بالفعل وقوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر  
الا اذا كان مفعولا مطلقا في قلنا مردودا بسلام عليكم  
فانه يدل على الدعاء وليس مفعولا مطلقا وما ذكره في الجواب  
عنه مدفوع وقوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية في قلنا قد  
لان المرادة بالفعل اعم من الصريح بالواسطة فيتاويل كي لا  
تكون مفعولا بالواسطة اللام قوله وهذا وهم فاحش لان حرف  
الجر قلنا مرادة انها محتملة للزيادة ومجرور بالحروف والتقدير  
كتبت اليه بامر ثم فسر بان ثم كما ذكره الرضي وقس على ما ذكرنا



وكذلك قوله تعالى نادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كما هي  
في كلام الشارح فان التقدير نادينا كلاما ثم قد يقول يا ابراهيم  
ولكن ما ذهب اليه ابو حيان لكن في بعض كلامه موافقة وقد اشار  
الشارح الى دليله ولما اجاب عنها لكن في عبارة نوع تغير لما ذكر  
ابو حيان كما يعلم بالناسل وجعل الدليل الثاني بمنزلة التقوية  
ليس كما ينبغي فتأمل هذا المقام فانه لم يتنب له احد مثلنا محسن  
المعنى كالدمايني والشفق وقد عرفت والله للحد الصواب واظهرنا  
لك حيا الخدرات تحت الحجاب قال الكافي في فان قلت  
لعلهم ارادوا ان مفهوم المفسر الخ اقول الحق عندي ان خلا  
راجع الى العبارة لان من منع كفيها تفسيرية لخط الجملة الاولى  
مفسر بما بعد ان بواسطتها ولا شبهة في التقاير لانك اذا قلت  
كتب اليه ان ثم كان جملة كتب اليه مغايرة قطع القول كما ان ثم  
فلا تكون الثانية تفسير الاولى لوجوب اتحاد المفسر والمفسر كما في  
قولك هذا عجباي ذهب وما جاز نظرك في التفسير بما هو في قوله  
للمفعول فاذا قلت ذكرت ذهبا ان عجيذا كان للمفسر نفس المفسر  
قد برر وكذا ان تقول لا مانع من ان يكون التفسير لمجموع الجملة فوهم  
تلك المغايرة قلنا مسلم فوهم والمفسر يجب ان يكون عين المفسر  
قلنا ممنوع بل ان يكون عينه كما في قولك هذا عجيذاي ذهب  
وتارة يكون المفسر اخضر من المفسر لان المراد من قولنا هذا مفسر  
لهذا ان المفسر اوضح من المفسر وهذا المعنى يتحقق في المساوي اذا  
كان الاول اخفى من الثاني كما في العجيد والذهب فان كثيرا

الناس لا يعلم معنى العجيد ولا كذلك الذهب وفي الخاص اذا كان  
مفسر للعام كما في كتب اليه ان افعل ومن هنا ظهر ان ما قاله  
المصنف في المعنى من ان انكار الكوفيين ان التفسيرية اليه اوجه  
عندي لانك اذا قلت كتب اليه ان ثم لم يكن ان ثم بنفس كتب كما  
كان العجيد بنفس الذهب في قولك هذا عجيذاي ذهب وهذا هو  
جيت باي مكان ان لو وجدت الطبع غير قابل له ليس في محله لما  
عرفت وما ذكرناه بيان لما حققه الشارح العلاقة قال الكافي  
كافي قوله . ان هالك كل من يخفي ويتعمل  
اقول هذا شرطيت صدره . في فتيته كسوف الخ قد علموا  
قابله الا عشي من بني قيس وهو من فضيلة طويلة من البسيط قوله  
في فتيته حال من شأ وفي البيت السابق وهو قوله .  
وقد غدت الى الخاوت يتبعني . شأ ومثل شلول شلل شول  
وجوز ان يكون حالها الضمير المنصوب الذي يتبعني وكسوف  
للند صفة لفتية شهم بها في المضاء والند والشاهد في قوله  
قد علموا ان هالك حيث خفت ان من المشقة والفتنة عن العمل  
واراد بمن يخفي الفقير ومن يتنقل الغني وكل من يخفي مبتدا وهالك  
خبره قد علموا وفي موضع نصب على انها مفعول سدت مسددة  
مفعولي علموا والشاوي الذي يشوي ومثل بكسر الميم وفتح السين  
المعجم هو الذي قد شل بيده شيئا فهو يذهب به وكذلك الشلول  
والشلل والشول وهذه الالفاظ وان كانت من واو واحد ولكنها  
مختلفة في الصيغة للمبالغة قال الكافي في المجموع وقع هنا



اسم ليس على سبيل المسامحة **اقول** انما كان على سبيل المسامحة  
 لان اسم ليس وعجزها مما هو ناسخ وكن كذا لغيره المشبهة بالفعل  
 لا يقع جملة الا على سبيل المسامحة بان يراه لفظ المهلة مثلا كما هنا  
 فان التقديم هنا وليس منها هذا اللفظ وقوله العا فاجواب  
 فخذون يعني اذا علمت الشروط المتقدمة للتفسير علمت ان ليس  
 مزاجيا منها هذه الآية كما وهم بعضهم لان من جملة الشروط لها وجوب  
 تقدم للمهلة وهما مفرد وقوله وفي التحقيق ان كما وما نا اليه اي  
 في قوله اي وخاتمة دعائهم الذي هو التيسر ان يقولوا الحمد  
 لله رب العالمين فتأمل **قال** الكافي في المعطف على سبيل  
 الانفصال للتحقيق **اقول** اعلم ان بعض العلماء هو سلم  
 الرازي وقابل هذا التفصيل جارا لله ان يخشى وقوله على  
 سبيل الانفصال للتحقيق يحتاج الى بيان ليظهر مستواه لا العيا  
 فنقول القضية قوله يعني ان يقال لتقابلها انه صادق فيها وكاذب  
 وهي عا قسمن حملية وشرطية لانها ان اخلت بطرفيها لم يفر  
 قوة او فعلا حملية والافترطية والحملية اما ان كان فيها على  
 بعينه كانت شخصية وان كان على طبيعة الموضوع فطبيعة وان  
 كان على كلي فلا جلا واما ان تبين كنية افراده اول والا اول  
 المحصور والثاني المهلة وبعضهم اسقط الطبيعة من القيم  
 لعدم الاستغناء بها في الطول لكونها لا تنج والشرطية تنقسم الى  
 متصلة ومنفصلة لانها حكم فيها بصدق قضية على تقدير  
 صدق اخرى ولا صدقها على ذلك التقدير متصلة والابان

فيها

فيها معاندة احد الحكمين للاخر اعني معاندة كل منهما للاخر  
 منفصلة ثم المتصلة منقسمة لذومية واتفاقية فاللذومية  
 هي القضية التي يكون الحكم بصدق التالي فيها على تقدير صدق  
 المقدم لا مرافق صدق على تقديره حيث يكون ذلك لا مرصدا  
 لا استلزام احدهما للاخر وعدم انفكاكه عند كمالية القضية  
 لكون العلول مستلزما للعللة وثبوتها مستلزما لثبوتها والاتفاق  
 هي القضية التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم  
 لا لاجل علاقة ومغايرة لوجودهما افتضت ذلك بل لجدوهما  
 باعتبار اجتماع ذينك الوجودين في الواقع والمنفصلة منقسمة  
 ثلاثة اقسام اولها اما ان لا يصح اجتماع طرفيها ولا ارتفاعها او  
 يصح اجتماعها دون الارتفاع او بالعكس الاولى منفصلة الحقيقة  
 والثانية مافة للخلو والثالثة مافة للجمع وما خفي من  
 قبل الاولى المنفصلة للحقيقة وهو ظاهر كما ذكره الشارح  
**واعلم** ان المنفصلة اقساما اخرى ما ذكر لا يمنع للجمع  
 ولا للخلو لا احدهما كقولك رايت اما زيدا واما عمرا والعالم  
 اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس صرح بذلك الشيخ ابو علي  
 ابن سينا في النسخ الثالث من مطلق الاشارات وهذا يقع كثيرا  
 في عبارات فقيه له **قال** الكافي في جوازها ان يخشى  
 ايضا مصدرين **اقول** اعلم ان المتن هنا ناقص  
 عما في شرح الازهري لان صورته هناك وجوز مصدرين  
 علان المصدر بيان للهاء في به لا يدل لان اسقاط الضمير على

دها



الصلة من عايد قال الازهرى لان المبدل منه في حكم الساقط  
 وعلى تقدير اسقاط الضمير تحلى الصلة من عايد قال بعض  
 البصريين في مولف نكت فيه على الازهرى مما يشابه ما سئل  
 اسقاط في المتن منصوبه بان واذا مشينا على الشرح كانت مجز  
 باضافة تقدير من شرط المنج ان لا يتغير اعراب ما في المتن  
 تغييرا فاحشا ولا شكا ان ذلك تغيير فاحش فما اعتد هذه  
 العبارة الواهية وليت شعري اني ذهب بفتح اسقاط حتى  
 جاء بالكسر انتهى ما اقول هذا الكلام يستبعد ايراده من  
 لم يشتم هذا العلم راجحه وذلك لان المنج يصير الكلامين واحدا  
 فيجوز ان يختلف اعراب المتن اذا كان الامر محتاجا اليه نعم  
 الاختلاف بين الشرح والتمن في المعنى لا يجوز وكيف لا يجوز  
 اختلاف الاعراب في المتن بواسطة الشرح مع الاحتياج  
 والتمن صار من كلام السارج ولهذا قال العلماء رضي الله  
 عنهم اذ قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا كان  
 مجازا لانهم لم يقل ذلك وانما قال كلاما اخر مثله لا متاع بقا  
 العرض زمانين فاكثر ولا شبهة في ان الحروف الاصوات من  
 قبيل الاعراض ويوجد هذا ان بعض المحققين استشكل  
 قول السيد في اول النص حاشيته على شرح الرسالة الشنبه  
 هكذا وجد عبارة المتن بان هذا عين عبارة المتن فكيف يصح  
 التشبيه فاجيب بانها من حيث يتكلم بها السارج غير هاهنا  
 حيث يتكلم بها المصفا لفاية شخصية والاتحاد نوعي  
 فان

مطلب  
 في جواز تغيير الشرح  
 اعراب المتن دون  
 المعنى

فان قلت ما الامر الموجب لتغيير الاعراب هنا قلنا  
 الباعث على ذلك اظهر سببا اسقاط الضمير هنا اذ لو لا ذلك  
 لقلنا اسقط الضمير واجتنب لما ان يقال لانه مبدل منه والمبدل  
 منه في حكم الساقط فاني بعبارة مختصرة مفيدة المطلوب  
 دافعة لا يرد مع عدم تغيير المعنى المستلزم للحذف وقوله فما  
 اعتد هذه العبارة الواهية قلنا هذا ممنوع لان التقيد على  
 ما ذكره ان لا يكون ظاهرا دلالة على المعنى المراد منه لخلل  
 واقع اما في النظم واما في الانتقال وما نحن فيه لا يصدق عليه واحد  
 منها لكن الظاهر انه لا يعرف معنى التقيد والتخاشي عن التغيير  
 به عما لا يكون كذلك وانما ذكرنا عبارة مع ان الاولى تركها راسا  
 لركابها وعدم صوابها ليعلم قدر عله وبيان خطئه من فهمه  
 فانه من الذين حظوا بالاسمها وطال صيتهم في الامصار  
 هـ هـ اوان البيضاوي صرح في تفسير هذه الآية بما نصه  
 ما قلت لم الامر تني به تصرح بنفي المستفهم عنه بعد تقديم ما  
 يدل عليه ان اعبدوا الله ربي وربكم عطف بيان للضمير في به  
 او بدل منه وليس من شرط البدل طرح المبدل مطلقا ليلزم منه  
 بقاء الموصولة بلا عايد وجر مضرا ومفعوله مثل هو او اعني ولا  
 يجوز ابداله ما امرني به كان المصدر لا يكون مفعول القول ولا  
 تكون ان مفسر لان الامر مستلزم الله تعالى وهو لا يقول عبد  
 الله ربي وربكم والقول لا يفسر بل الجملة تخفى بعد الا ان يولد  
 القول بالامر وكان مثل ما امرتم الاما امرني به ان اعبدوا الله تعالى





٢٠ اقول ما ذكره من جواز عطف البيان يوجب ما ذكره الشارح  
 ردا على المحم حيث قال هنا يمنع عطف البيان بـ تعالى ما لك  
 واهي محمد السيد قال في المعنى لان عطف البيان في الجوامد كالنبت  
 في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعكس كذلك لا يعطف عليه عطف بيان  
 ووجه ان المحم في جاز ذلك هو لا غرض هذه النكتة انتهى وفي قوله  
 الشارح فان قلت فليكن القول موولا بالامر فيبقى الفعل  
 تقديره كما تقول امرت زيدا بالخرقة قلت القول هنا ظاهر في  
 معناه فلا حاجة الى التاويل لانه خلاف الاصل اخرج رد على المص  
 حيث قال في المعنى نعم ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في  
 وجه التفسيرية جاز وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق النعم  
 انتهى وقد علمت ان عدم ذكره انما هو ما ذكره الشارح وبظهر  
 يارحمان ان ان زائدة مع افادتها للتفسيرية مفعولي ما هو  
 بمعنى الول ولا ريب انه يطرد في جميع الامثلة كاذهابه الى الشيخ  
 الرضي ونضه وقيل ان في ان اعدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم  
 بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة مجمل وتلك المجوز تفسير  
 بمفعول صرح القول بقوله تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا  
 قال التقدير قابلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيبا ما بانها  
 زائدة او بان صرح القول المقدر كالفعل المودول بالقول في  
 عدم الظهور او بان انطلق يتضمن معنى القول لانا المظلمين  
 عن مجلس يتفاضون فيما فيه او بان انطلق الملاء بمعنى انطلقوا  
 في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسر



من

من صلة ما قبلها بل يسمي الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا في جهة  
 تفسير المبهم المقدرة بقوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله رب  
 العالمين ليت ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين  
 خبر المبتدأ المقدم ولا منع لوارتك مرتكب ان السماء بالمفسرة  
 زائدة في مفعول ما هو معنى القول بمعنى امره ان ثم اي قال له  
 ثم تاويل امر يقال او تقدير قال بعد على الخلاف المذكور في  
 افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة انتهى وهو  
 كلام حسن يتطابق على جميع الامثلة كما ذكر لكن في قوله او بان  
 صرح القول المقدر كالفعل المودول بالقول نظرا ما لا يخفى في ال  
 قال الكاظمي واما سمي ما بينية الخ اقول في شرح الموا  
 في بحث علمه تعالى ونقول ايضا انه اي دليلكم على اثبات علمه تعالى  
 منقوض بفعل النحل تلك البيوت المسددة المتساوية بلا فرجار او  
 مسطرا واختارها اياه لانه اوسع من المثلثة المربع والخمس ولا  
 يقع بينها اي بين السداسية فبح كما يقع بين المذورات وما سواها  
 من المضلعات وهذا الذي ذكرناه لا يعرفه الا الخذاق من اهل الهند  
 وكذلك العنكبوت يبيع تلك البيوت ويجعل لها سدى ولحمه على تنانير  
 هندي مع انه لا علم لها بما يصدر عنها وما يتضمنه الحكم الجوا  
 ان لانسم عدم علم النحل والعنكبوت بما يفعل له جواز ان يخلف الله  
 فيها علما بذلك الفعل الصادر عنها او بل هو ما احل في الاما هو  
 بهذا الحكم الفعلي انتهى لمخصا واما اوردناه بيان لما ذكره الشارح  
 المحقق واعلم ان الهندسة علم يثبت فيه عن احوال المفا

سلم  
 في علم الهند



من حيث التقدير هو من جملة العلم الاوسط المسمى بالتعليم وذلك  
لانه المجرد عن المادة في العقل لا في الخارج واقامه على ما ذكرناه  
اصول وهي الهبة التي هي علم يبحث فيه عن احوال الاجرام البسيطة  
العلوية والسفلية من حيث الكمية والكيفية والوضع والحركة اللازمة  
لها وما يلزم منها والهندسة وقد علمت تعريفها وعلم العدد المسمى  
باعتبار تماثلها وعلم التاليف الذي معظمه الموسيقي واما فرق  
فكثيرة منها علم المناظر وجوالاتها وغيرها مما فيها ما هو نقد  
كان الحكماء يقدمون في تعاليمهم على سائر العلوم شيئا من الهندسة  
والحساب تقويما لافكار المتعلمين وتأسيسا لطايعهم بالبراهين  
واما العلم الاعلى فهو الاطفي المجرد عن المادة لا في الخارج ولا في العقل فمثل  
الادنى وهو الذي لا يتجرد عن المادة لا في الخارج ولا في العقل فمثل  
ما قال الكافجي وقال الزمخشري ان قدرت لام التعريف للعهد قول  
بني هذا على التخصيص على المناسبة اذ الجنسية لا بها صاها تناسب الموصوف  
لتكبرها والعهدية لغيرها تناسب المعرفة لتعريفها مثل قوله تعالى  
من المؤمنين رجال صدقوا الاية ومنهم الذين يؤذون النبي حيث  
ذكر الموصوف مع الجنس والموصول مع العهد . قال **المحققين**  
في حواشي الكتاب فلام التعريف فيه اي في الناس الجنس فان قيل  
لا فائدة في الاخبار بان من يقول كذا او كذا انه الناس اجيب بان فائدة  
التبيين على ان الصفات المذكورة تنافي الانسان فبين ان جهل  
كون المتصف بها من الناس وتجب منه ورة بان مثل هذا التركيب  
قد ياتي في مواضع لا ياتي فيها مثل هذا الاعتبار ولا يقصد فيها

الاخبار

الاخبار بان من هذا الجنس طائفة متصفة بكذا لقوله تعالى المؤمنين  
رجال الا فلا ولي ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ على معنى بعض  
الناس وبعضهم متصف بما ذكر فيكون مناط العبارة تلك الالة  
والاستبعاد في وقوع الظرف بتاويل معناه متباين عند كمال  
هذا قول الخامس ومنهم ليون الاتزام وبعضهم الخ حيث قابل لفظة  
منهم بما هو مبتدأ عن بعضهم واما اذ كان اللام في الناس للعهد كما  
الاشارة للجنس مطلقا لا للمصريين الذين دلل الاخبار بالاستواء  
على انهم المرادون فقط ولا للخلص الذين كفروا ظاهرا وباطنا  
انهم ملخصا **قول** من هذا علمت ان ما ذكره السارح بقوله نقول  
من قال من الناس مبتدأ يجب المعنى في قوله لا يخلو عن ارتكاب  
خلاف الظاهر ليس في محله ما نقلناه وفي البضاوي واللام فيه  
للجنس ومن موصوفة اذ لا عهد فكانه قال من الناس الناس يقولون  
او العهد والمعهودهم الذين كذبوا ومن موصولة ويراد بها ابن  
ابن واصحابه ونظراوه فانهم من حيث انهم صمموا على النفاق وخلقوا  
في عداد الكفار المختوم على قلوبهم واختصاصهم بزيادات زاوا  
على الكفرة لا تاتي دخولهم تحت هذا الجنس فان الاجناس اعيان  
تنوع بزيادات تختلف فيها ابعادها فعلى هذا تكون الال  
تقسما للقسم الثاني واختصاص الايمان بالله واليوم الآخر بالكل  
تخصيص لما هو المقصود الاعظم من الايمان والدعا بانهم اختاروا  
الايمان من جانبيه واحاطوا بقسطه وايدان بانهم منافقون  
فيما يظنون انهم مخلصون فيه فكيف ما يقصدون به النفاق لا

١١



القوم كانوا يهودا وكانوا يوقنون بالله واليوم الآخر كلا ايمان  
 لا اعتقادهم الشئ واختاروا الولد وان الجنة لا يدخلها  
 غيرهم وان النار لن تمسهم الا اياما معدودة وغيرها ويدعون  
 المؤمنين انهم امنوا بمثل ايمانهم وبيان تضاعف خبرهم وافكر  
 في كفرهم لان ما قالوه ان صدر عنهم لا على وجه الخداع والنفق  
 وعقيدتهم عقيدتهم لم يكن ايماننا انتهى وقال الطيبي مبينا وجه  
 الفايده في وقوع من الناس خيرا على الاول الفايده التبيين على  
 امتيازهم من سائر الناس بتلك الصفات ولو ذلك لما فقهوا  
 وحمل عليهم تلك الصفات لم يعلم انها من خواصهم وما اذا قيل  
 من الناس جماعة شأنهم دل التركيب على امتيازهم بهذه  
 الصفات كما يقول العلماء من المتكلمين من يقول صفات عين  
 ذاتها اي امتياز واعن سائر المتكلمين بهذا انتهى قال بعض  
 المتكلمين للبيضاوي قوله فانهم من حيث انهم صموا على انفاق الام  
 هذا سوال على جواز كون اللام في الناس للعهد اي كيف جعل  
 اهل التصميم على النفاق بعضا وليك الكفرة المصيرين الذين وضفوا  
 بالحنم على قلوبهم والمنافقون المذكورون غير المختوم على  
 المختوم على قلوبهم اي غيرهم اجزئهم فيما تقدم بالحنم  
 لا عنهم الذين امضوا الكفر ظاهرا وباطنا لما دل عليه  
 قوله والجواب ان الكفر على سبيل التصميم والامرار بالحنم  
 والتفشي جمع الفريقين الماحضين المصيرين والمنافقين  
 المصممين معا وصيرها جنسا واحدا هو الكافر الذي لا يبرأ

عن

عن كفره اصلا لكن المنافقين امتازوا عن الماحضين بزيادة  
 زاروها على الكفر الاصري وبذلك لا يخرجون عن ذلك الجنس  
 للجامع بينهما انتهى وهو جئت نفيس **هذا** والناس اصلا اناس  
 واستفاد من الانس بضم الهاء ضد الوحد لان الانسان خلق  
 مدنيا بالطبع من حيث ان الواحد لا قدر له في حياته جميع اسبابه  
 فيحتاج البعض الى البعض لتستشبه لهم امورهم ولانه اذا لم يكن  
 له سكن من جنسه لم تطب حيواته - قال الشاعر  
 . من كان في الدنيا بغير حبيب . فحيوته منها حياة غريب .  
 . ما كان في حور الجنان لادم . لو لم تكن حواء من عيوب .  
 . قد كان في الفردوس يتكبر . فيها فلم يأس بغير حبيب .  
 فعلى هذا وزنه عال جوف فانه التي هي المهرق قال في حواشي الكشاف  
 المقصود بالزينة التزيين على الاصل والزيادة وكيفية التدرج الى  
 حصول الصيغة كما تقول وزن قاض فاخ اذا اريد بيان الصيغة  
 في الحال في مثله واذا اريد الاصل قيل وزن قاض فاعل ووزن  
 اناس فعال كرجال وليس اناس ما خوذ من النوس وهو الحركة  
 بل ليل تصيره على نوبس لان نوبس ان جعل مصغرا ناس فلا  
 شبهة في كونه على خلاف مكبر وان جعل تصغيرا ناس فقد  
 قيل معنى كونه على خلاف مكبر انه على خلاف اصل مكبر  
 اذ لو كان على وفقه لقيل نوبس بالتشديد فلا ياتي في ما في الفصل  
 من ان ما حذف منه شيء ان بقي على ما يتا في منه مثال التصغير  
 لم يرد الى اصله فيقال في ميت وهاروناس ميت وهو يرو

مطلب  
 في اصل الناس  
 ١١ اشتقاقه



نوبس فظهر انه مع كونه على قياس حكمه مخالف لقياس اصله  
الذي هو اناس وقيل ليست الخالفة في عدم الرد في صحة بناء  
التصغير بل في قلب الفم واولاها ثالثة تحقيقا وانما تنقلب الالف  
اليها اذا كانت ثابتة زائفة او اصلية متقلبة عن الواو ورد بها  
ثانية صوت وقلبها واو اولى كي لا يجمع يا ان فلا مخالفة  
وانسان تصغير انسان وقياسه انيسين كرحين ورجل  
تصغير رجل وقياسه رجل فكل واحد منهما مخالف لقياس كبره  
واذا جاز مخالفتها معا كان مخالفة الكبر وحدها في نوبس اولى  
بالجواز هكذا قيل وليس بشيء اذا لامعني مخالفة المصغر فكبره الاكبر  
على خلاف قياسه فلا اولوية من هذه الجدة بل من حيث ان مخالفة  
فيها مع المكبر نفسه وفي نوبس مع اصله كما احاط به عليك هذا  
ملخص حواشي الكشاف وفي شرح بعض الافاضل على الشارح  
واختلف في انسان فقيل فعلم ان من الانس وقيل افغان من  
نسي فنجي انسان والوجه الاول ان موافقة انسان لانس  
وانيس واضح في اللفظ والمعنى فوجب ان يحكم بزيادة الالف  
والنون واساسي فليس له في اللفظ ولا في المعنى ما في اللفظ  
فلان انسانا ليس فيه يا ونسي لانه يا واما  
في المعنى فلان انسانا ليس فيه دلالة على سنان  
فبعد باعتبار لفظه ومعناه وانما قوى وهمهم  
لا تنافي تصغيرية الاشياء الى اصولها فاستدل  
بذلك على ان اصله انسان فيكون وزنه

افعلانا

افعلانا حذفت الياء على غير قياس فبقى انسان وزنه افغان  
وهو بعيد لما تقدم انتهى . قال الكافجي فان قلت  
من يكره ان يكرهه . اقول ان قلت على تقدير الشريطة  
ما الارجح عندك في جزمه اهوى جملتان ام جواب الشريطة  
الارجح عندك كون الجواب جزا لان الجملة الاولى انما يوتي بها  
يثبت علمها ثالثة ولهذا لا يقال جملة الشريطة والجواب  
جزا وانما من دون تفصيل بل يقال ان كان جملة الجواب  
فالمجموع كذلك وكذلك اذا كانت اسما فالمجموع كذلك وهذا  
هو التحقيق كما اعراب عن بعض المحققين واما اطلق فقد وهم  
وانما كان المعتبر الجواب لانه خطأ الفادة كما قد يقال  
الكافجي فان قلت هل المحدث يحتاج في الافادة الى تاويل  
اقول نعم ان قول ابي النجم وشعري وشعري  
مخرج الى التاويل وذلك لان شعري الاول وقع في كونه عليه  
وشعري الثاني في كونه مابه ويمتنع ان يحكم بما هو المحكوم عليه  
لكونه تحصيلها حاصل فلا بد من التاويل ووجهه انه اخر عنه  
لدلالة على الشهادة اي وشعري هو المشهور المعروف بنفسه لا  
بما رآه كما يقال شعري يلمح وتقول ان انا اي ما تغرت عما  
كنت واما لم يحتج الى التاويل في قوله هو هو لان الثاني ليس  
عين الاول لاحتجاج اليه بل بمعنى الوصف ولهذا انطلق الجار  
والجور به قال في المعنى ذم الفارسي في قوله  
ونعم من هو في سر وعلان ان من نكته بانه تمييز



لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من خوفنا هي وان  
الطرف متعلق بنعم وزعم بن مالك انها موصولة فاعل وان هو  
مبتدأ خبره اخرى مقدم على احد شعري وان الطرف متعلق  
به والمخدوفة لتضمينها معنى المفعول ونعم الذي هو باق على وجه  
في رسم واعلانه وان المخصوص مخدوف اي بشرين مروان وعند  
ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو  
وكيف اذهب امرا واراع به وقد ذكرنا في بشرين مروان  
وان يبقى التقديم من هو هو هو انتهى **ما** اقول **ما**  
قاله مقتضى القاعدة لكن قد يعرل عنه لئلا يكون اما القصد تفخيم  
وتعظيم كما في حديث ائمة الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى  
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهي لله تعالى الله ورسوله واما  
لرفع ثقل بال تكرار كما نحن فيه فاعتبار ما قاله بن مالك اليق وال  
بما ذكر المص وان كان الاصل لوجود المعارض فان قلت  
اذ لم يكن الخبر عين المبتدأ لزم الاخبار بالمغاير وهو ممتنع  
قلت هو عين باعتبار الصرق او الذات ولعم باعتبار المفهوم  
**ما** قال بعض المحققين في شرح التجريد اذا حملنا وصفا على  
موصوف قلنا نفي به ان ذات الموضوع هي ذات المحمول **بها**  
فانه لا يبقى حمل ولا وضع الا في الالفاظ المترادفة وهو باطل  
ولان قولنا الانسان حيوان حمل صادق وليس الانسان **الحيوان**  
مترادفين ولا نفي به ان ذات الموضوع مباينة لذات المحمول  
فان الشئيين المتباينين كالانسان والفرس يمنع حمل احدهما

على الآخر بل نفي ان المحمول والموضوع بينهما اتحاد من اتحاد  
وجه وتغاير من وجه فاذا قلنا المصاحك كاتب عيننا بان الشئ  
الذي يقال له المصاحك هو الذي يقال له الكاتب وجهه التقاير  
هي الصحك والكاتب انتهى **ما** قال في شرح المقاصد للخل  
قد يكون ايجابا وهو الحكم بثبوت المحمول للموضوع وقد يكون  
سلبا وهو الحكم بانتفاء عنه وحقيقتها ادراك ان النسبة  
واقعة او ليست بواقعة وهو الحقيقة عرفية فيها ولذا قلنا  
ولا بد في حمل الايجاب من اتحاد الموضوع والمحمول بحسب  
الذات والهووية ليصح الحكم بان هذا ذاك للقطع بان هذا لا  
يصح فيما بين الوجودين المتمايزين بالهووية ومن تغايرها  
بحسب المفهوم ليعيد فائدة يعتد بها وهي ان هذين المتغايرين  
بحسب المفهوم متحدان بحسب الذات والوجود للقطع بعدم الفايده  
في مثل الارض ارض والسما سما **ما** فان قيل ان اريد الاتحاد  
في الوجود الخارجي فرب من جهة لا وجود لظرفها في الخارج  
كقولنا المصفاة معدوم وشريك الباري ممتنع والوجوب ثبوتي  
والامكان اعتباري والجسم مقوم للنوع والنوع كلي والمفضل  
علته للجسم لا غير ذلك فانها وان منع ايجاب بعضها فلا كلام  
في البعض وان اريد الاعم ليناول امثال هذه القضايا لم **يسم**  
انه لا يتصور التغاير في المفهوم مع الاتحاد في الوجود الذهني  
اذ لا معنى للوجود في الذهن الا لخاصة فيه وهو معنى المفهوم  
**قلت** معنى الاتحاد بالذات والهووية والوجود هو ان يكون



ما صدق عليه عنوان الموضوع وهو بعينه ما يصدق عليه مفهوم  
المحمول من غير ان ينفرد كل بوجوه بل يكون موجودا عينيا كما في  
القضايا باعتبارها في العلوم سيما اذا اخذت بحسب الحقيقة <sup>الحقيقية</sup> <sup>الحقيقية</sup>  
او ذهبا كما في القضايا الذهنية على ما قالوا ان معنى قولنا  
المثلث شكل هو ان الذي يقال له المثلث هو بعينه الذي  
يقال له الشكل وهذا هو المراد بقولهم المراد بالموضوع الذات  
وبالمحمول المفهوم انتهى . قال الكاظمي الوجوه ان في  
وجوه الاستقبال ان تكون استقفاية الخ . اقول اعلم  
ان اسنادا لما اشارت به من عقلي واقع في النسبة لان الايات  
لم تترجم ايماننا لئلا يسبب في الزيادة فاسناد الزيادة اليها بسند  
الملازمة لا يجاز لغوي واقع في المفرد كما تقول قلت زيدا بمعنى  
ضرت به فربما شديدا لانك تجوزت في استقبال الفعل في الضم <sup>الشد</sup>  
ولاسناد حقيقي وخروجي النهر وسال الميزاب اما في المجاز لغوي  
بان اطلق اسم المحل الذي هو النهر الميزاب على الحال الذي هو  
الماء لان الجاري والسائل هو الماء لا النهر والميزاب من المجاز العقلي  
بان اراد بالنهر والميزاب معناه الحقيقي واسناد اليها والسبلان  
مجاز الملازمة لما هما له اعني الماء فتدبر . قال الكاظمي  
والاظهر انه متعلق بعينها . اقول اختلف في جعل المصدر  
مؤثرا حتى في الظروف والجار والمجرور فاجازه بعض ومنع آخر  
حتى المانع ان المصدر فرع الفعل في العمل فلا يقوي قوة اصله فلا  
يعمل فيها هو مقدم عليه لضعفه بالتأخر عن التأثير <sup>موجب</sup> <sup>موجب</sup>

ما ذكر

ما ذكره الدليل مسلم في الاسم المخرج واما الطرف وشبهه  
فيجوز ذلك لانه مما تكفيه راجحة من الفعل وهذا يعمل فيه صرف  
الشيء واي التفسيرية وعينهما معا في معنى الفعل . قال  
في المطول وكقولهم اكثرها لاصول والقواعد هو متعلق  
بمخدوف ويضمر قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه  
لانه عند العمل موول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول  
الصلة لا يتقدم على الموصول لانه كقديم جزء من الشيء <sup>الذي</sup>  
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جازي اذا كان معمول ظرفا  
او شبهه قال الله تعالى بلغ من السعي ولا تأخذكم بهما رفقه  
ومثل هذا كثير في الكلام وليس كل ما اول بشي حكمه حكم ما  
اول به مع ان الطرف مما تكفيه راجحة من الفعل وان له شأنا  
ليس لغوي لتتريه من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم  
انفكاكه عنه وهذا التسع في الظروف لا يتسع في غيرها  
انتهى . قال حسن جلي وجه الاستدلال بالاية الثانية  
ان المقصود بالنهر اخذ الرحمة بالزانية والزانية لا مطلق  
الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بحمل الطرف معمول لا رفقه  
مقلا عليه واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلا في الطرف  
اعني مع اذ لم يكن معمول للسعي فاما ان يكون جوابا لسؤال  
كانه قال فلما العلم الحكم اعني اسمعيل الخ الذي قد روي على  
السعي قيل مع من قيل مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه بحث  
اذ ذكر الجواب قبل ذكر منشاء السؤال لا وجه له واما



واما ان يكون حاله السعي مقدما عليه كما ذكر صاحب الفرائد  
اي بلغ السعي كايضا مع وفيه ان المعنى لا يساعد اذا المراد به بلغ  
حدا ان سعي مع ابيه في اشتغاله وحواله حيث كان الصبح فيها  
في السعي لانه بلغ سعيها بصاحبها اي سعي ابيه قال وفي  
الاستدلال على تقديم معول المصدر بقوله تعالى فلما بلغ مع السعي  
نظر ظاهر لان الكلام في تقديم معول المصدر المنكر والسعي مصدر  
معروف والفرق ظاهر لان سر عدم هو ان التقديم على ما ذكرناه  
تاوول المصدر بان مع الفعل وهو التاويل في المنكر ومن المعروف  
كما تقر ذلك في نحو فلا تقرب لما ذكره انهر ه اقول انما  
امتنع ذلك في المعروف لتقدير دخول ان للتاويل على ما فيه الام وما  
ذكره ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ونحن نورد شيئا من ذلك يظهر  
منه الجواب عما استشكله الخبي قال الشيخ قوله ولا يتقدم معوله  
فيل لانه عند العمل بمولد بحرف مصدر مع الفعل والحرف المصدر  
الذي هو صلة الحرف معول الصلة لا يتقدم  
على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل  
بينه وبين معوله باجنبي نحو اعجبي ضربك اسر زيد اعلم ان  
اسر ظرف الاعجبي لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا  
يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
لعلكم تتقون ايا ما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقا معوله  
لانه يكون حذف الموصول مع بعض الصلة وابقا البعض الا ان  
يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول مع هذا

ما قالوا

ما قالوا وانا لا ارى مغايرة تقديم معوله اذا كان ظرفا او شبهة  
نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراة واليك الفوارق انما  
ولا تاخذكم بهادرة وقال تعالى فلما بلغ مع السعي ه وفي نحو  
البلاغة قلت عليكم نبوة ومثله في كلامهم كثيرا وتقدر الفعل في  
مثله كلف وليس حكم كل شيء حكم ما اول به فلا مانع من تاويله  
بالحرف المصدر في جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يقد  
عليه المفعول الفتح لضعف عمله والظرف واخوه تكفيها راجح  
الفصل حتى انه يعمل فيها ما هو في غاية البعد عن العمل كحرف النفي في  
قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فتقولك بنعمة ربك متعلق بـ  
النفي اي انت بنعمة ربك ومجند المجنون واطال في هذا المقام  
قد سر الله روجه ه اقول وبما ذكره من التأويل بالحرف  
المصدر من جهة المعنى يندفع ما ذكره المحشي بان سر عدم جواز التقدير  
على ما ذكره اخ فتنبه له فاني لم ادر من استيقظ له ممن يصحح تلك  
الكتب ه وفي المعنى فلما بلغ مع السعي المتبادر متعلق مع يبلغ  
ه قال الزخري فلما بلغ ان يسعي مع ابيه في اشتغاله وحواله  
قال ولا يتعلق مع يبلغ لاقتضائه انما بلغا معا احدا السعي ولا  
بالسعي لان صلة المصدر لا تقدم عليه وانما هي متعلقة بحرف  
على ان يكون بيانا كما قيل فلما الحد الذي يقدر فيه على السعي فقبل  
مع من قيل مع اعطفا ان اسر عليه وهو ابو اي انه لم يستحق  
بحيث يسعي مع غير مستحق انتفي ه اقول لا اعتراض الذي ذكره  
حسن جلي على صاحب الفرائد بان ذكر الجواب قبل منشا السوا



مما لا وجه له مردود باننا لا نسلم انه قبل إنشاء السؤال لان المقدور  
 في حكم الوجود سيما اذا كان في اللفظ ما يدل عليه فكانه قيل هنا  
 فلما بلغ السعي قيل مع من فقبل مع ابيه فالسعي المذكور ليس هو بعقل النظر  
 حتى يلزم ما ذكره وانما هو محذوف مفسر بالمذكور فاذا اجاب به حد  
 ليل يجمع بين المفسر والمفسر وهذا مراد صاحب الفرائد فالاعراض  
 ساقطه اساسا فمقتضى له فانما يصح ان يرد عليه له وفي البضاي  
 فلما بلغ مع السعي فلما وجد وبلغ ان يسعي مع في عمله ومم متعلق  
 محذوف دل عليه السعي لا به لان صلة المصدر لا تتقدمه ولا يبلغ  
 لان بلوغها لم يكن معا كانه قال فلما بلغ السعي فقبل مع من فقبل مع  
 وخصيصه لان الابل المتل في الرفق والاستصلاح له فلا يستتبع  
 قبل وانما لا نه او انه ولا نه استوهبه لذلك وكان له يرضى ذلك  
 عشرين انتهى ما اقول الذي اراه جواز تقديم معول المصدر  
 اذا كان ظرفا وشبهه مطلقا اما اذا كان مكررا فواضح واما اذا كان  
 معرفة فقد عرفت الجواب عنه فتأمل في هذا المقام فانه بحث شريف  
 وكلام السارج المحقق فيه في غاية الحسن والجليلة ما قال الكاشاني  
 والاظهر من هذا قول بونس الخ اقول لا يخفى عليك بعد وخفاؤه  
 لا شئ له على ما يتبادر اليه الذهن ولا يطلع عليه الفكر الا بعد  
 اداب عظيم وهو ان المعلق بشرط ان يكون مضافا في العلم والظن  
 او متضمنا معنى احدهما على راي وهذا الترخيس ليس بعلم ولا ظن  
 فلا بد من تضمينه معناه التمييز اللازم للعلم لخلوه عن ارتكاب محذور  
 قلنا لا محذور في ذلك بل المحذور فيما قاله من التضمين فان المص

في المعنى بانه لا يقياس وقوله لتبادر الذهن اليه قلنا يتبادر  
 لما قاله من واتباعه اولى ما قال الكاشاني في الايجل واما  
 ان يكون مصدرا مشتقا او غير مشتق الخ اقول اصل وضع اي  
 لخصوص كسائر النكرات وعمومها انما هو من جهة عموم الوصف واما  
 لا يجلو امان تكون مضافة لا معرفة او نكرة فان اضيفت بالنكرة  
 فلا شبهة في تنكيرها وان اضيفت للمعرفة فهي لواحد منهم يصلح لكل  
 واحد من الاحاد على سبيل البدل وان كانت معرفة بحسب اللفظ والمراد  
 بقولنا انها تتم من جهة عموم الوصف انها تلحق بالعموم بالوصف  
 الذي هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي لان الجملة بعد لا قد تكون  
 جزاء صلة او شرط واختار التقاضي في التلويح انها للعموم  
 وصفا قال والاستدلال على خصوصها يعود الضمير المفرد اليها  
 اي الرجال اناك وصحح الجواب مثل زيد او عمر وضعيف لجرى ان ذلك  
 في كثير من كلمات العموم مثل من وما وغيرهما فابشدة لابي  
 بايرادها قال بعض المحققين لو قيل اي عبيد ترك فهو حر ففرضوه  
 جميعا او على الترتيب عتقوا جميعا ولو قيل اي عبيد ترك فهو  
 حر ففرضهم جميعا لا يعتق الا واحد منهم وهو الاول ان ضراهم على الترتيب  
 لعدم التزامهم والا فاختار المولى لان نزول العتق من جهة وتوقف  
 الفرق انه وصف في الاول بالضرر وهو عام وفي الثاني قطع عن  
 الوصف لان الضرر انما اضيف الى المخاطب لانه النكرة التي يتناولها  
 اي وانما لم يقتضوا جميعا ولا واحد منهم فيما اذا قال ايكم يحمل هذه  
 فهو حر والخشب مما يطبق حملها واحد فخلوها معا لان الشرط هو حمل

سطر في الفرق بين  
 اي عبيد ترك فهو حر  
 اي عبيد ترك فهو حر



الخشبة بحالها ولم يحملها واحد منهم حتى لو حملوا على التقارب يفتق  
 الكل واما اذا كانت الخشبة لا يطبق حملها واحد فحملوها عتقوا جميعا  
 لان المقصود هنا صيرورة الخشبة محمولة في موضع حاجته وهذا  
 يحصل بمطلق فعل الفعل في كل واحد منهم وقد حصل بخلاف الصواب  
 الاولي فان المقصود معرفة جلا دلتهم وذلك لما يحصل بحمل الواحد  
 منهم تمام الخشبة لا بمطلق الحمل لكن ينبغي ان يفتق الكل اذا حملوها على  
 التقارب كما في اي عيب ضربك ورد هذا التوجيه لانه ان اردوا بالوصف  
 النفي النفي فلا نفت في شي من الصور بين اذ الجملة صلة او شرط  
 لان اياها موصولة او شرطية بانفاق الحاجة وان اردوا بالوصف  
 من جهة المعنى فهو موصوف في الصور بين لانها كما وضعت في الاثر  
 بالتصاريه وصفت في السالبة بالمخروبة والقول بان الاول وصف  
 والثاني قطع عن الوصف حكم الاتزان يوما فيما اذا قال والله لا  
 اقربك الا يوما اقربك في عام بعموم الوصف مع انه مستند الى عموم  
 الوصف مع انه مستند الى ضمير المتكلم وفي هذا البحث كلام اخذ  
**تنبيه واعلام وان شاء وافهم**  
 لا بأس من ذكر معنى الاشتقاق والمنشوق اما الاول فعناه لغة اخذ  
 شق الشيء فهو متعد واصطلاحه حدان احدهما باعتبار العلم وهو  
 ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ ولما اصل من التعريف العلم  
 بالاشتقاق بقدرية حمل الوجدان عليه فكانه قيل العلم بالاشتقاق  
 هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب والمعنى فمعرفة ارتداد  
 احدهما الى الاخر واخذ من فاشا ريد ذكر اللفظين وذكر التناسب

مطلق  
 في معنى الاشتقاق  
 والمنشوق

في اللفظ

في اللفظ والمعنى لانه لا بد بين المنشوق والمنشوق من معاني بوجه  
 واتحاد بين بوجه بحسب المعنى وكذا من معاني من جهة ولو تفرد  
 او اتحاد من جهة بحسب اللفظ ما يناسب في التركيب فحمله دالا  
 على معنى يناسب معناه هذا المحض بعض الشروح على صراح الارواح  
 . واقول بما ذكرته تقدير العلم اندفع الايراد بان هذا التعريف  
 منقوض بالفعل الماضي والمستقبل كضرب يضرب فان لم يكن بينهما تناسب  
 في المعنى والتركيب وليس احدهما مشتقا من الاخر وعرف بعض بانه  
 اقتطاع فرع من اصل يدور في تضاريفه اي في تضاريف ذلك الفرع  
 حروف ذلك الاصل الاصول والمراد بالتضاريف نقل الكلمة المركبة  
 من حروف معينة من صيغة الى اخرى في لغة لها التدا على المعاني المختلفة  
 فان التضاريف جمع تضريف وهو مصدر صرفت الشيء اذا جعلته  
 في جهات تختلف تشبها له بتصرف الرياح من جهات رياها  
 وحروف الكلمة كالمادة والصيغة المختلفة بحسب تضاريفها  
 كالصور المتعاقبة على الكواكب وتضاريفها في الافعال ككسبت  
 الاعراب في الاعداد فاما ان الحركات للاعرابية تدل على المعاني  
 المختلفة مع اللفظ المعرف فذلك كذلك التضاريف تدل على المعاني  
 المختلفة مع اتحاد مادة الكلمة كالضرب مثلا فان حروفه  
 في ضرب ويضرب فهو ضارب ومضروب ومضرب واضرب  
 بوجوده مع اختلاف المعاني باختلاف المعاني باختلاف  
 هذه الصيغة . واعلم ان سيد المحققين قال في  
 حواشي المضمد فان قلت عرفني الفرق بين الاشتقاق واللفظ



والعدل المعتبر في منع الفرق قلت المستهون ان العدل يعتبر فيه الاختلاف  
في المعنى والاشتقاق ان اعتبرنا فيه الاختلاف في المعنى كانا متباينين  
والا فالاشتقاق اعم انتهى وصرح السعد القزاز في بعض  
مصنفاته بمغايرة المعنى في العدل وح **والاول** ان يقال العدل اخذ  
صيغة في صيغة اخرى مع ان الاصل البقاء عليها والاشتقاق اعم  
من ذلك فالعدل قسم منه ولذلك جعل في شرح الكافية ثلاث مقسمات  
من ثلاثة وعبارة الشيخ الرضي تدل على الاتحاد في العدل لانه قال  
منه كلام وانما قلت وثلاث فقد قام دليل على انها معدولان من  
ثلاثة وذلك اننا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد انتهى فقد  
ظهر لك هذا البين بين العدل والاشتقاق وهو القول الاقرب في  
الصواب لان الاشتقاق معتبر فيه على التحقيق الاختلاف والعدل  
المعتبر فيه الاتحاد كما نقلناه عن المحقق الرضي اتفاقا مل  
**واما** الثاني فاختلافه فذهب البصريون الى انه المصدر  
واحتجوا عليه بوجوه **منها** ان مفهوم المصدر واحد وجزء  
ومفهوم الفعل متعدد وكل الواحد قبل المتعدد لان ما يدل على الواحد  
يكون قبل ما يدل على المتعدد وفيه نظر لجواز ان يكون المصدر  
باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وصفه متأخرا **ومنها**  
ان الاسم مستغن عن الفعل اي غير محتاج اليه في الافادة لانه  
في الفرض من وضع الفاظ لان التركيب من اسمين يفيد **الفعل**  
محتاج فيهما الى الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد  
ولا شك ان المحتاج اليه اصل للمحتاج ولا يخفى ما فيه لان الاصل

في الافادة عند التركيب لا يستلزم التقدم في الوضع والكلام فيها  
**ومنها** وهي العدة على اثبات مدعاهم ان كل فرع يصاغ من اصل  
ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل ما زيادة هي الفرض في الصوغ كالبناء  
من الساج ولتاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع  
زيادة احد الازمنة التي هي الفرض وضع الفعل لانه كان يحصل  
في نحو قولك لمزيد ضرب بنسبة الفرب لما زيد لكنهم طلبوا بيان ان  
الفعل على وجه اخر فوضهوا الفعل الذي هو الوجود على وجه اخر  
على المصدر اي الحدث وبوزنه على الزمان **وذهب** الكوفيون الى  
انه الفعل واحتجوا بوجوه **منها** ان المصدر يعمل باعلان **الفعل**  
ويصح تصحيحه وكل شيء يعمل باعلان **الفعل** ويصح تصحيحه فهو فرع **الفعل**  
فينتج المصدر فرع الفعل وهو المطلوب **والحق** ان دليلكم ان  
على ان المصدر فرع الفعل في الاعلال وهو مسلم لكن لا يجدي  
تفعلان الخلاف في الرقبة والاصالة في الاشتقاق لا في المطلوب  
فلازم واللازم غير مطلوب ولا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية  
في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة في على  
وجود صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده على  
وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم شيء على اخر وتأخر  
وجود صفة في عن وجوده عن وجودها في ذلك **والاخر** يمكن ان  
يتناقض فيه باننا نقطع بان هيئة المصدر لا تفكر عن وجود  
خروجه انما يوجب على هيئة فان كان ما يتبع الفعل فيه بطل  
ما قلوه وغيرنا فهو معلوم الانتفاء اذ من المعلوم ان المصدر



اول الامر ليس الاعمال هيئتها الوجود الان الا ان يقال اخذ احدها  
من الاخر والترتيب بينهما باعتبار الذات والصفة كلاهما امر اعتباري  
فلاخذ وورقيا مل **واقول** فيه مناقشة تعرف بالتأمل فان قلت  
تاخر اعلال المصدر عن اعلال المتفق عليه يستلزم تاخر المصدر في  
وجوده عن الفعل فتاخير دعوي تقدم عليه **قلت** اجيب عنه  
بان تاخر الفعل من نفس المصدر لا ينافي في كون اعلال المصدر متأخرا  
عن اعلال الفعل ووجه الدفع ان تقدم المصدر على الفعل في الاشتقاق  
حسب الذات وتاخره عنه في الفعل اعلال بحسب الصفة ولا مانع  
من ذلك ان يمكن وجود شيء في ذاته ومتاخر وجوده تلك الصفة  
في ذلك الحمل الاخر كما قد مناه محققا قال بعض المحققين من المتأخرين  
العامر بن فان قلت اذا كان الاعلال جاريا بينهما فالحكم بان  
في احدهما على التبيين متأخرا عنه في الاخر حكم جفت حيثما  
كان لسبب موجب كتحرك العلة وانفتاح ما قبله كما في قام  
وكالتقل في بعد فواصل وحيثما كان ليزه فهو فرع فالحكم  
باصالة الفعل وفي بعد دون غيرها مما مر من حجج فتأمل  
واورد بن قاسم العبادي ايرادا حسنا صوره ههنا حيث  
وهو ان من العلوم ان الواضع لم يضع المصدر الا متصفا بالاعلا  
المختص به ولم يتعلق به هو ولا غيره من يجري على طريقة الاكاذك  
فلم يوجد المصدر حاله وضع ولا استعمال يكون فيها رعايا عن  
ذلك الاعلال حتى يبحر ان يقال ان صفة التي هي الاعلال تاخر  
عن وجود حمل **واقول** يمكن ان يجاب عنه بانه لما كان الاعلال

المختص في جانب الفعل اثبت واقوي وكان في جانب المصدر  
ضعيفا نزل في المصدر كان طار عليه وذلك لا يستلزم  
خلو المصدر عنه في وضع ولا استعمال ان يقال لما كان لا  
سم مزج حيث هو اصلا بدليل ان الكلمة التي لم تقبل شيئا من  
علامات الاسماء ولا الافعال ولم ينطبق عليها تعريف الحرف  
بحكم عليها بالاسمية لما ان يظهر ما ينافيه وكان المصدر  
من جزئياته كان التصحيح فيها اصلا لعدم التعريف به  
الموجب لخروج الكلمة عن بنيتها الاصلية ولما كان  
الفعل ليس كذلك كان الاعلال فيه اصلا فظهر هذا  
ان الاعلال في المصدر فرع وكونه فرع لا يقتضي سبق  
خاليا عنه فالمواد من التاخر الترتيبية بمعنى ان رتبة  
المصدر متأخرة عن رتبة الفعل من جهة الاعلال والحق  
الاصالة حقها كما انا حكما على تقدم المصدر على الفعل  
جهة الاشتقاق بحسب الذات فقد علمت من هذا ان المصدر  
تقدم في الاشتقاق على الفعل بحسب الذات والفعل متقدما  
عليه في الاعلال بحسب الرتبة فتأمل **ومنها** ان المصدر  
يؤكد تاكدا الفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد اصل للمؤكد لانه  
تابع له والجواب ان لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت  
ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا لانه المراد بال تأكيد  
المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه في وصف  
او عدد وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم



سموه تأكيد الفعل توسعا فتوكل ضربت بمعنى احدث ضربا  
فلما ذكرت بعد ضربا بمنزلة توكل احدث ضربا فظهر انه  
تأكيد للمصدر المظهر وحده لا للاخبار والزمان اللذين يتضمنهما  
الفعل فلم يقع المصدر تأكيد للفعل هذا كلام الرضي سلمنا انه  
بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تأكيد للفعل فتقول الكثرة  
لا تدل على الاصل في الاشتقاق بل تدل عليها في الاعراب كما في  
جاني زيد فان الاول اصل للثاني في الاعراب مع انه ليس مشتق  
والا لزم اشتقاقه من نفسه وكلامنا في الاصل في الاشتقاق  
**ومنها** ان من الافعال ما لا مصادر لها نحو نعم وبئس وعسى ليس  
فلو كان الفعل مشتقا من المصدر لوجب ان يكون لها اصل يكون  
كالمادة والجواب المعارض بالمصادر التي لا افعال لها **ومنها**  
ان الفعل يعمل فيه والعامل اصل للمعول والجواب المعارض  
بالجروف فانها عاملة وليست اصلا لمعولها هذا **واعلم** ان  
التزاع في الاصل في الاشتقاق الاصغرون غيرة وهو المقصود  
عند الاطلاق والاعتبار في عباراتهم واما الاشتقاق الاكبر وهو عمل  
ان يكون بينهما تناسب اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع المول  
في المعنى نحو جندب الجندب ومع المتأخرون الموافقة نحو تلم من التلم  
والاشتقاق الاكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى  
نحو تفرق الهنق فقليل اعتبارها في مباحث الصرف **واما الثالث**  
فكما لا يبين مثلا انما يدل على شيء ماله البياض وليس له دلالة على  
خصوصية ذلك الشيء كونه جسم او غير جسم بل انما يستفاد ذلك بامر خارج  
عن مفهوم اللفظ المشتق للطابق ولودل على شيء من ذلك كان بطريق  
الالتزام اذ لفظ ابيض لم يوضع الا لشيء ذي

12  
ذي بياض واما خصوصية ذلك الشيء فلم يوضع له اللفظ ولا  
يحيى اجزاء موضوع اللفظ فانفتحت دلالة المطابقة والتضمن  
والدليل على ما ذكرناه ان يقال لو كان مفهومه لا يبين بانه جسم  
لما صح ان يقال لا يبين جسم للزوم التكرار والتالي باطل فالمقدّم  
مثله اما الملازمة فلان قولنا لا يبين جسم جار مجرى قولنا  
الجسم ذو البياض جسم ولا شك ان هذا هدر على كلام صحيح واما بياض  
بطان التالي فلانه يقال لغيره لا يبين جسم وهو كلام يفيد  
اتفاقا فان قلت القول بان المشتق لا يدل على خصوصية  
ذلك الشيء متع وسنذكر ان بعض الالفاظ المشتقة يدل على ذلك  
معينة كالرحمن وبعضها يدل على ان معناه ما لا يمكن حصوله  
الا النوع معين فخصوصية الذات كالناطوق مثلا فظهر بهذا  
في ما ادعيت ان قلت المراد بقولنا لا يدل على خصوصية ذلك  
الشيء انه لا يدل وصفه وما ذكرته ليس فهم الخصوصية فيه من جهة  
الوضع بل الرحمن عرض له التخصيص بذات الواجب الاستقبال  
والناطوق من جهة ان معناه لا يمكن حصوله الا النوع معين وبطل  
هذا الاية في ما ذكرناه فان قلت تعريف المشتق بانه مشتق  
من منقوض عنه باسم الزمان والمكان والالة فان المشتق كان  
يقع فيه القتل لا في ما وكذا ما بعد قلت التعريف ليس لطلق  
المشتق بل المراد الصفة فقط فان ما ذكره ليس من الصفات فلا اثر  
في التعريف ما ذكرت اقول على تقدير التسليم بان المراد بالاشتقاق  
الصفة لا يتم ايراد شيء في التعريف يدل على هذا اقول سيد المحققين



ان الشئ في معتبر في مفهوم المشتق كانا طوق مثلا والا لكان المراد  
العام داخل في الفصل وانقلب مادة الامكان الى الوجوب انتهى  
قال المولي جلال الدين الدواني اذا لم يكن الشئ معتبرا في  
المشتقات فكان ما نسب اليه الحدث خارجا فلا يكون معنى ان طوق  
سوى النطق والنسبة ولذا قيل ذكر الشئ في تفسير المشتقات بيان  
لما يرجع اليه الضمير انتهى وقال المولي منصور الشيرازي في  
شرح هذيل الاصول والتحقيق ان لا تعتبر الذات في معنى المشتق  
اصلا بوجه من الوجوه وان المشتق هو المقدر الباعث فقط مثل  
سياء وسفيد ولا تدخل فيه الذات اصلا لا بالوجه العام ولا بالثبوت  
لخاص اذا لو اعتبر فيه الشئ مثلا وما يجري مجراه من الامور العامة  
لزم من اجزائه عليه التكرار كما في قولك الشئ الناطق وايضا كما  
مضى قولنا الحيوان الناطق مثلا على العرض العام فلا يكون محض  
الذاتيات وبالجملة لزم دخول العرض العام في وان اعتبر بالوجه  
لخاص كان اجزائه على ذلك الخاص تكرر مثل الناحك اذا اعتبر  
فيه الانسان واذا لم تعتبر فيه الذات بوجه ما لا تكون الذات داخل  
فيها اصلا وما ذكرناه ان الوجه موضوع لذات مبهمة باعتبار معنى  
هو المقصود معناه انه موضوع لذات مبهمة غير معلومة الا باعتبار  
هذا المعنى كما يقولون ان الشئ قد يعلم باعتبار وجهه فلهذا  
ان الموضوع له هو الذات باعتبار هذا المعنى الذي هو وجهه  
والموضوع بالحقيقة هو الوجه كما ان المعلوم بالحقيقة هو الوجه  
انتهى اقول قوله وما ذكره دفع دخل تقريره قد حكى باخراج

الذات

الذات من التعريف هنا جزئيا وقد ذكره بعض من المحققين فهذا  
لذلك وجه فاجاب بما ذكره وفي هذا المقام كلام يقضي الى الملل  
وانما اطلقنا في هذا البحث لكونه مما يحتاج اليه فاعلمه ولا تغفل  
قال الكافي في الانسان من فروع حقا اقول انما التزم  
رفع لثبوت حركة الاعراب موافقة لحركة البناء التي هي علامة للناس  
المفرد العلم والنكر المقصود في ذلك على انه هو المقصود بالذات  
بمثلة المشتق عن قاعدة جواز الوجهين في وصف المصادي واعني  
بان تابع المصادي المضمون لا يخلو اما ان يكون تابع للفظ او محله  
لا يحل الاول لاجتماعهم على اعرابه ولو كان تابع للفظ لكان مبني  
لكون حركة متبوعة بناية ولا سبيل الى الثاني والا لوجب نصب  
لكون متبوعة منصوبا محلا والجواب انه تابع للفظ والحركة اعني  
قولكم لو كان تابع للفظ لكان مبني قلنا ممنوع لانه لما امتنع  
عمل حرف الذائفة اعراب بحركة شبيهة بحركة المصادي قصدا  
للمساكلة اللفظية وهذا الاعتراض لبعض المتقدمين واظنه  
للسهيلي والجواب له وقد نسب اليه بعض متأخريه وكان كثيرا  
ما يورد على الافاضل وكنت كثيرا ما انقب عليه حتى رايته منقولا  
مع الجواب وقول السارح فانقل عن الاخفش من ان اي في نحو  
ياها الرجل موصول بقوله ليس بي لانه محمل صرف لانه لو صح  
الخط في غير نظر اما اول فلان ما قاله الاخفش السبب واولي بالقول  
لان في اي موصولة اكثر من حيثها موصوفة كما نص عليه غير  
واحد من اهل التحقيق قال الشيخ الرضي وقال الاخفش في بابها

١٠٩



الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة  
اي وانما وجب حذف هذا المبتدا المناسبة هذا التخفيف للمنادي  
والاسماء اذ اريد عليه كلمتان اعني ايها ويصح تقوية مذهب بكثرة  
وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع ونحو ركونها موصوفة كما  
يجي في باب الموصولات واما ثانيا فلانه اذا كان موصولا  
لا يلزم وصلها باي جملة كانت لجواز كون العرب حصة كون  
صلتها اسمية باعتبار انها يوجب بها الامر لا يمكن وقوع الفعل بعد  
لاجله كاختصاص الالف واللام الموصولة يكون صلته واصفا  
صريحا واما ثالثا فلان المبتدا لم يظهر لنا نسبة التخفيف كما قلنا  
انما قوله واما ما اجاز به يعني اجاز لا خفض كون اي تكثر موصوفة  
وما ذكره عليه بعض حسن وبعض المناقشة في مجال فذكره ثم  
اعلم انه اختلف في المنادي فقال الكسائي المنادي المفرد المرفوع  
مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرع عامل الرفع  
كاقال بعضهم في المبتدأ بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى  
يسمى فلا بد فيه من الاعراب ثم لو حررناه لما شابه المضاف له باء  
التكلم اذ احذف الياء ولو فتحناه لما شابه المضاف الياء المذكورة  
في بعض الصور او غير النقص فرفعهناه وذهب الغزالي ان المفرد  
يجي على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا  
او بي المفرد على الضم تشبيها بالفايات ولحق ان المفرد المرفوع  
انما يبي لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف  
الخطاب الحرفية وكونها مثلها افراد وتعريفها وذلك لان يازيد مبتدأ

ادعوك

ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك  
لما تقرر من الاسم لا يبي المشابهة للحرف او الفعل ولا يبي المشابهة  
الاسم البني اما المضاف والمضارع له فلم يبي لانها ليسا كالكاف  
افرادا ولم يبي المفرد المتكرر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها  
**واعلم** ان المضارع للمضاف اسم يجي بعده شيء من تمامه قال  
عصام الدين فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس  
بذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انتم اما الداع معنوي ولا اضطراري  
خوي اما الاول فكان يكون ما بعده معنويا له او معطوفا عليه  
ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسميا شي واحدا ما عدا  
خوي يازيدا وعمر اذا جعل على او اسم حبس خوي ثلثة وثلاثة  
رجلا فان ثلثة اسم لعدد فخصص كاربعة واربعه عشر واما  
الثاني فكالمنادي الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان  
يجعل من بناء الموصوف لامر وصف المنادي والالزم وصف المرفوع  
بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لانه لو جعل من وصف  
الشيء لانه يبي الموصوف لم يلزم وصف المرفوع بالجملة هذا فاعرف  
ان تشبيه المضاف في باب المنادي العامل فيما بعده والمعطوف عليه  
الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب  
الاولان فقط انتهى فتأمل هذا الكلام ولا تلتفت الى ما ذكره السار  
ابن حجر في شرح الجزية عند قوله **يا سماء** ما طاولها اسماء  
فان فيه خطا كثيرا واعتمد على ما ذكرناه فانه هو التحقيق الذي لا  
مرتبه فيه **قال** الكافجي فلو تفيد ثلثة امور في نحو قولك لي



جاء في زيارته اكثر منه **اقول** اعلم ان بحث لوقل من حقيقة العلم  
الصعوبة وكثرة الخط فيه فنقول عرضها من بابها حرف لما كان  
سيفع لوقوع غيره **قال** في المعنى وقد يقال ان في عبارة من اشكال  
ونقصا فاما الاشكال فان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر  
لام التعليل وذلك فاسد فاما عدم مفاد الكلمات ليس معللا بان ما  
في الارض من حجر اقلام وما بعده بل ان صفاته سبحانه لا كفافية لها  
والامساك خشية الامساك ليس معللا بملك خزائن رحمة الله بل بما  
طبعها عليه من الخشوع وكذا التواضع عدم الاحتجاب ليس معللا بالسياسة  
بل بما هم عليه من العتق والضلال وعدم المعصية صهيبت معللا بعد  
الخوف بل بالمهابة والخواب ان تقدير اللام للتوقيت مثلها في لا يجابها  
لوقوعها الا هو اي ان الثاني يثبت عند ثبوت الاول واما النقض  
فانها لا تدل على انها دلت على امتناع شرطها والجواب انه مفهوما  
من قوله كان سيفع فانه دليل على انه لم يقع **اقول** يمكن ان يقال  
يجوز ان يكون اللام للتعليل في عبارة من المثلزم النقض وذلك لاننا  
نقول الاول علة للثاني بمعنى انه سبب له اذا لم يكن سببا للثاني  
غير الاول واما ما ذكره فلكل واحد سبب غير المذكور كما بين  
لا يتدرج في العلة لان المراد ان الاول علة في الجملة ولا يلزم  
ترتيب المعلوم عليه لانه ليس علة عقلية يستحيل تاخرها والدليل على  
ذلك ان عدم معصية صهيبت رضي الله عنه ليس للمهابة وحدها  
بل الخوف موجود معها فان العبد من الخوف والرجاء وشدة الغنى  
مستلزما لزيادة الخوف ويكفيك شاهدا على ما ذكرنا حال

علي

علي الصلاة والسلام فلو كانت علة حقيقتا لا متع وجود امرين  
مستقلين في التاثير ليس في الله عن الاول علة بمعنى السبب  
والعلامة كآفة وان كان القول بكونها للتوقيت اقرب لكن ما ذكرنا  
ليس بصحيح عن الاعتبار وعرفه بن مالك بان الله يدل على انتفاء قال  
يلزم لثبوت ثبوت تاليه **قال** في المعنى في عبارة نقض فانها لا  
تفيد ان اقتضاها لا امتناع في الماضي فاذا قيل حرف يقتضي التا  
امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان ذلك اجود العبارات انتهى  
**وقال** الشلوبين وابن عصفور وابن هشام والخضر اوي انه يتر  
ان غاية ما في الباب ما للتعليل في الماضي وان للتعليل في المستقبل  
لا تدل على ثبوت ولا ثبوت بل المطلق الربط ولم يذكر في المعنى بن عصفور  
بل ذكر الشلوبين وابن هشام والخضر اوي وقال هذا الذي قالوا  
كانكار الضرورة اذ فهم الامتناع منها كالبدعي فان كل من سمع  
لوفعل فهم عدم الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت  
فيه بان تعقب حرف الاستدراك اذ خلاص فعل الشرط متقيا لفظا او  
معنى يقول لوجاب اكرمه لكنه لم يجي معه قوله

- ولو انما اسعى لادبي في معيشة كفا في ولم اطلب قليل من المال
- ولكننا اسعى لمجد مؤثر • وقد يدرك المجد المؤثر امثالي
- واطلب في الامثلة والشواهد على عادته **اقول** لك ان تقول ما  
ذكرته عليك لا لك وبينا انه لو فهم الامتناع من لو كان الاستدراك  
مستدركا فلا يثبت به دليل على عدم فهم الامتناع من لو والجواب ان  
الامتناع مستفاد منها والاستدراك انما اتى به لزيادة اظهره فان



قلت يمكن ان يكون الامتناع مستغادا من المقام قلنا ذلك لا يطر  
وفهم الامتناع يطر **قال** الشيخ شمس الدين الخراساني ان لوني  
اصل اللفظ لطلق الربط وانما اشتبهت في العرف في انقلاب ثبوتها  
نفيها وبالعكس انتهى ويمكن مراد القائلين بذلك انها في اللفظ كذلك  
وذهب جماعة الى انها تدل على امتناعها معا **قال** في المعنى وهو  
باطل بوضع كثير منها ولو اننا نزلنا اليهم ملائكة وكلمهم الموتي  
وحشرنا عليهم كل شيء قبل ما كانوا اليوم منا ولوان ما في الارض من شجرة  
اقلام والبحر بماء سبعة اجرام فقدت كل شاة الله وقول عمر  
رحمته عنه نعم العبد صميا ولم يخف الله لم يعصيه وبيانه ان كل  
شيء امتنع ثبت نقضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس وعلى  
هذا فيلزم على هذا القول في الالية ثبوت ايمانهم مع عدم نزول  
الملائكة وتكلم الموتي وحشر كل شيء عليهم وفي الثانية نقاد الكلام  
مع عدم كون كل ما في الارض من شجرة اقلام وتكتب الكلمات وكون  
الا عظم بمنزلة الدواة وكون سبعة الاجرام مملوءة امادا وهي تد ذلك  
ويلزم في الاثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكذا ذلك عكس المراد  
انتهى **اقول** الظاهر ان من قال بذلك لم يرد انها تدل على امتناعها  
بطريق الوضع بل بطريق المفهوم والخو كما ذكرنا الشارح المحقق في  
وج لا يريد ما ذكرنا لان دلالة المفهوم انما تكون حيث لا معارض فيها  
ذكر المعارض موجود على ما لا يخفى فمقتضى ما ذكرنا في ما مل وذهب  
المحققون الى انها تفيد امتناع الشرط فقط ولا دلالة لها على الجواب  
لا امتناعا ولا ثبوتا ولكنه ان كان اعم من الشرط لم يلزم من امتناع الشرط

امتناعه

امتناعه كما في قولك ان كانت الشمس طالقة كان الضوء موجودا  
وانما يلزم القدر المساوي منه للشرط وان كان مساويا للشرط لزم  
من امتناع السبب المساوي امتناع مسببه لو كانت الشمس طالقة  
كان النهار موجودا وهذا مذهب المحقق والمرجح عنده والقابل لهذا  
جزءا بامتناع الجواب بامتناعه لا بدلالة على ذلك اذا كان متنا  
وللقدر المساوي له اذا كان اعم كما قدمنا **اقول** انت خبير ان  
التعليق فيها حصول الجواب المقدر في الماضي المتبني على حصوله  
فيه كما انها تدل على امتناع الشرط كذلك تدل على امتناع الجواب ويمكن  
ان يقال من نفي الدلالة عنها في الجواب اراد نفي دلالتها بطريق الوضع  
ولهذا عرفت بانها حرق بقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لما يليه  
وح ما ذكره الشارح المحقق بقوله وانت تعلم ان تعليق حصول الجواب  
المقدر في ساقط قدس **وقد** ذهب بن الحاج في تتبعه في الجواب الى انها  
تدل على امتناع الشرط لا امتناع الجواب **قال** بن الحاج في اماليه ظاهر  
كلامهم ان الجواب امتنع لا امتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون  
لولا حرف امتناع لوجود والامتناع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا يكون  
قولهم في لولا غير هذا القول اولى لان امتناع السبب لا يدل على امتناع  
مسببه لجواز ان يكون ثمة اسباب اخرى يدل على هذا لو كان فيها الله  
الا الله لفسدنا فانها مسوقة لنفي القدر في الالهة بامتناع الفساد  
لان امتناع الفساد لا امتناع الالهة خلاف المفهوم من سياق هذه الآية  
ولانه لا يلزم من امتناع الالهة امتناع الفساد لجواز وقوع ذلك وان  
لم يكن جازيا ان يفعله الا له الواحد سبحانه وتعالى **قال** الشيخ بعد نقله





هذا المذهب وفيما قاله نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزء ولا  
 سوا كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان  
 النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لكان لي  
 ولا سببا كقولك لو كان زيد ابني لكانت ابنته ولو كان النهار موجودا  
 لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعته  
 لا امتناع الاول لا امتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع  
 الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان موضوعته لبيكون جزاء  
 مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متنا  
 فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء  
 لان الملزوم ينتفي باستفاء لازمه انتهى في المعنى وقوله المقصود  
 في القدر لا في الفساد ومسلم ولكن ذلك اعراض عن ما قاله  
 حرق امتناع وقد بينا فسادها فان قال على تفسيره لا اعراض  
 عليهم قلنا فانضغ بلو جيتي لا كرتك ولو علم الله فيهم جزاء السهم  
 فان المراد نفي الاكرام والاسماع لاستفاء المحي وعلم الخير فيهم لا  
 العكس انتهى **اقول** يمكن الجواب عنه انه انتفى المحي عن الخطاب  
 لاستفاء الاكرام وذلك لان كرتك مقدر الوجود في الماضي والمقد  
 وجوده فيه يكون متنا فينتفي المحي المعلق عليه وان عدم اسماء  
 اياهم مرتبط على عدم علم الله الخير فيهم وسيب عنه كما يقول به  
 فاذا انتفى اسماء اياهم انتفى علمه الخير فيهم فاذا ذكره بغير الحجاب  
 مع تحقيق الرضي اضبط بما ذكره المصنف الاتري انه فصل ما يودي  
 الى الانتشار لانه ذكر انه تارة يعقل بين الجزئين ارتباطا وتارة



لا يعقل

لا يعقل وجعل الاول على ثلاثة اقسام والثاني على قسمين لا غير  
 ذلك ولوا اعتبر هذا القول لم يحج لنا هذه التطويلات الا ترا  
 انك اذا قلت لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا يلزم  
 استفاء الضوء استفاء الشمس والذي يظهر لي ان القول بانها  
 لا استفاء الاول لا استفاء الثاني في جميع موارد ما وان القول بالعكس  
 كذلك ليس في محله بل الاولى تفصيل بان يقال تارة يقصد بها  
 الاستدلال وتارة يقصد بها الدلالة على ان تنفاه الثاني في  
 الخارج اعما هو بسبب استفاء الاول فان كان الاول كانت له  
 الاول لا استفاء الثاني وان كان الثاني كان الثاني كانت بالعكس  
 فلو كان فيها الهة الا الله لفسد ما من قبيل الاول فانه انتهى  
 فيها القدر في استفاء الفساد وخولوا جاني زيد لا كرتك من قبل  
 الثاني لانه انتفى الاكرام لاستفاء المحي **فان** قيل يلزم على هذا ان  
 قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيبل لو لم يخف الله لم يقصده بلزم  
 من شئت العصيان مع الخوف وذلك لان لو للمنفى بقي النفي اثبات  
**قلت** اجيب عنه بان لو قد يستعملان للدلالة على ان الجزاء  
 لازم الوجود في جميع الارزنة في قصد التكلم وذلك اذا كان الشرط  
 مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكن نقض ذلك الشرط انش  
 واليق في استلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير  
 وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين  
 نحو لو اهننتي لا تثبت عليك فان كون الشرط الذي هو الاهانة مستتر في  
 الشاء على الخطاب بعيد جدا ونقيض الاهانة الذي هو الاكرام



مثلا اولى واليق باستلزام الشاء والمراد بهذا ان التكلم بشي على  
المخاطبة ايا سواه حصل له اهانة او اكلام او منفيين نحو لم  
يخف الله لم يعص او مختلفين نحو قوله تعالى ولوان ما في الارض  
شجرة اقلام والبحر عيون من بعد سبعة اجزاء فقدت كلمات الله ولو لم  
تذكرني لاثبت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم الجزا لهذا  
الشرط مع استبعاد لزومه فلان يكون وجوده عند عدم هذا الشر  
اولى لان صريحا اذ لم يعص مع عدم الخوف فعدم عصيانه مع  
ثبوته اولى وكذا اذا اثبت على تقديره بالطريق الاولى قال في  
المطول فان قيل هل يجوز ان تكون في هذه الامثلة على اصلها  
من تقدير استقاء الجزا بناء على ان الجزا عدم العصيان المرتبط  
لخوف مثلا يجوز ان يكون هذا متفيا وعدم العصيان المرتبط  
ثابتا وكذا تقدير استقاء الشاء المرتبط بعدم الاكلام بناء على ثبوت  
الشاء المرتبط بالاكلام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير  
معتبر في مفهوم الجزا وانما يجزى لك من قبل ذكر الشرط والاكلام  
بالشرط تذكر لا كما اذا قلنا لو جيتي لا كرسك اكراما مرتبطا بالشرط  
بعدم قطعان النفي في قولنا لو جيتي لا كرسك هو نفس الاكلام لا الا  
المرتبط بالمجي وليس كل ماله داخل في لزوم شي او ثبوته لانه لا يكون  
ملاحظا للمقتل عند الحكم وقد لا ذلك الشيء وزعم من لا حاجة يستقيم  
فيما وقع الجزا بلفظ المثبت دون النفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في  
نحو لو اهنسي لاثبت عليك ان يقدر الشاء النفي من الشاء المثبت على  
النفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لم يخف الله لم يعصه العصيان

مطلقا

مطلقا فلو قد ثبوت نفي النفي لزوم الاثبات وتناقض وهذا وهم  
لانه ان اعتبرنا الارتباط بالشرط في مفهوم الجزا حتى يكون النفي  
لواهنسي لاثبت عليك شاء مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك في النفي  
ايضا حتى يكون النفي لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان  
مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجر على اطلاقه يلزم  
العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا انت وتفصيل هذا ان يقال  
ان اعتبرنا الارتباط بالشرط في مفهوم الجزا فان اراد بافاده النفي  
العموم انه يفيد انتفاء جميع افراد العصيان على تقدير عدم  
الخوف فلم يكن لا ينافي في ثبوت نفي النفي قوله ولو قد يلزم  
الاثبات قلنا منع وانما يلزم ان لم يكن انتفاء العصيان  
مقيدا بالارتباط بعدم الخوف اما اذا كان مقيدا كافي للمثبت فلا  
يلزم الاثبات وان اراد بافادته العموم انه يفيد نفي مطلقا  
لجميع افراد العصيان فهو منع لا يقال العموم مع الخصوص  
متنافيان فاذا افاد النفي العموم جميع افراد العصيان كان النفي  
مطلقا **انا** نقوله انما يتنافيان اذا كانا من جهة واحدة اما  
اذا كانا من جهتين فلا منافاة وههنا كذلك كما لا يخفى على  
مسكت وان لم يعتبر يلزم العموم والشمول في نفيه مثبتا كان او  
منفيا ويفسد الكلام هذا وعبارة السيد في شرح المفتاح **محصل**  
ما ذكره به السكاكي انها تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى  
الجزا لا انتفاء فرجع لما هو المشهور من انها لا تستفاد الثاني  
لاستقاء الاول وهذا لازم معنا لما فيها موضوعا لتعليق خصوص



الامر في الماضي بحصول امر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فيه  
كان متفيا قطعا فيلزم لاجل انتفاءه انتفاء ما علق به ايضا  
فاذا قلت مثلا لو جيتي لا كرمك فقد علق حصول الاكرام في  
الماضي بحصول محي مقدر فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون انتفاء  
الاكرام سببا لانتفاء المحي في زعم المتكلم واستعمال لوجه المعنى  
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول  
مع انتفاء اللازم ليس بعلل انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان  
فيها الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد  
اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الالهة وعلى ان الفناء  
متف فكان قيل وما فسدنا فيعلم من ذلك انتفاء التقدير وهذا  
الاستعمال توهم بعضهم ان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني وخطأ  
عكس المشهور ولم يدرك ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال  
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المحي لسوان المعنى  
المشهور بيان سببية احاد الانتفائين المعلومين للافتقار <sup>الواقع</sup>  
فلا يتصور هناك استدلال فاذا قلت لو جيتي لا كرمك لم تقصد  
ان تعلم المحي بانتفاء المحي بانتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين  
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المحي  
انتهى **اقول** قوله توهم بعضهم اراد بالبعض الشيخ بما لا يحتاج  
وقوله لم يدري بان لمشاء توهمه وذلك كما قد منا من ان للموقف  
وعبارات التفات في شرح التحصيل المطول بعد كلام ونحن  
نقول ليس معنى قولهم لا شئ في الثاني لا شئ في الاول انه لا يتبدل

بانتفاع

بانتفاع الاول على انتفاع الثاني حتى يرد علينا ان انتفاء السبب  
او الملزوم لا يدل على انتفاء السبب او اللازم بل معناه انها  
للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء  
الاول فعنى لو شاء الله لهذا ان انتفاء الهداية انما هو بسبب  
انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء  
الضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير انتفاء  
لما ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا تركه ان قوه لولا لا شئ  
الثاني لوجود الاول خولو لا على هلك عمر معناه ان وجوب على  
بسبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل  
على ما ذكر قطعا قول ابي العلاء المعري

• ولود امت الدولة كانوا كغيرهم • رعايا ولكن ما هزده ولم  
الا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شئ على ما تقر في علم  
المنطق وكذا قول الحماسي

• ولو طار ذو حافر قبلها • لطارت ولكن لم يطر • مل  
اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتنا  
واما رباب العقول فقد جعلوا الووان وخوها اداة للاستدلال  
دلالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما  
وهذا صحيح عندهم استثناء عين المقدم خولو كانت الشمس طالعة  
فالهار موجود لكن الشمس طالعة فمهم يستعملونها للدلالة  
على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الثاني علة  
العلم بانتفاء الاول فمروا انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من



غير التفت الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي الا انما  
يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا  
شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل  
الامر بالعكس واذا انحصنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة  
الكثيرة ولكن قد يستعمل على قاعدة اتم كما في قوله تعالى لو كان فيها  
الهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض من التصديق بانتفاء  
تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعمل ان اعتراض  
الشيخ المحقق واشياء مما هو على ما فهم من كلام القوم فقد  
غلطوا فيه غلطا مريحا . وكمر من عايب قولنا صححا .  
انتهى **اقول** لا يخفى عليك حسن هذا التحرير فقد علمت ان ما  
ذكره بن الحاجب مبني على فهمه من كلام اهل الميزان وعقل  
وعقل عما هو موضوع لولغة وما ذكره المصليين مساويا لما  
ذكره يعرف بالتأمل فيما نقلناه عن المعنى فاذا ذكره الشارح  
من ان المصنف معنى من حيث لا يشعري نظرا ظاهر على تأمل  
وامن النظر هذا **وذكر** الشيخ شهاب الدين احمد بن ادرسي  
القرافي ما نصه **قاعدة** لو اذا دخلت على ثبوتين كانا  
منفيين او على نفيين كانا ثبوتين او نفي وثبوت فالنفي ثبوت  
والثبوت نفي بقوله لو جازي لا كرمته فهما ثبوتان فاحاك ولا اكثر  
ولو لم يستدن لم يطالب فيها نفيان وقد استدلين وطولب  
ولو لم يومن اربق دمه التقدير انه آمن ولو لم يرق دمه  
وبالعكس لو امن لم يقتل واذا انتقررت هذه القاعدة فليد

ان يكون

ان يكون كلمات الله قد نفذت وليس كذلك لانه لو دخلت على ثبوت او لا  
ونفي اخر فيكون الاول نفيًا وهو كذلك فان الشجرة ليست اقلاما ويلز  
ان يكون النفي الاخر ثبوتًا فيكون نفذت وليس كذلك وبطل هذه الآية  
قوله نعم العبد صيب لم يخف الله لم يعصه يقتضي انه خاف وعص  
مع الخوف فيكون ذلك بناء لكن الحديث سبق للمدح وعادة الفضلا  
الولوج بالحديث كثر اما الآية فقليل من تفنن لها وذكر الفضلا  
في الحديث وجوابا اما الآية فلم ار لاحد فيها شبا ويمكن تحريكها على  
ما قالوه في الحديث غير اني ظهر في جواب عن الحديث والآية جميعا  
ساذكهم قال بن عصفور لو لم يرد الحديث بمعنى ان المطلق الرط  
وان لا يكون ثبوتها نفيًا ولا نفيها ثبوتًا فيندفع الاشكال  
وقال الشيخ شمس الدين الخروشي ان لونه اصل اللغة لمطلق  
الربط وانما اشتهرت في العرف في انقلاب ثبوتها نفيًا وبالعكس  
والحديث انما ورد بمعنى اللفظ في اللغة وقال الشيخ شمس الدين  
ابن عبد السلام الشئ الواحد قد يكون له سبب واحد فينتفي عند  
انتفائه وقد يكون له سببان لا يلزم من عدم احدهما عدم لان  
السبب الثاني يخلع الاول كقولنا في زوج هو بن عمر لو لم يكن  
زوجا لورث اي بالتعصيب فانما سببان لا يلزم من عدم احدهما  
عدم الاخر وكذلك هنا الناس في الغالب انما لم يعصوا الاجل الخوف  
فاذا ذهب الخوف عصوا لا اتحاد السبب في حقهم فاجز في الحديث  
ان صهيبا اجتمع له سببان ينفاه من المعصية الخوف والاحلال  
وهذا مدح جميل وذكر حسن واجاب غيرهم بان الجواب محذوف



وتقدير لم يخف الله عنه الله ودل على ذلك قوله لم يخف  
وهذه الاجوبة تنافي في الآية عز الثالث فان عدم نفوذ كلمات  
الله وانها عز متناهية امر ثابت لها لذاتها وما بالذات لا يعمل  
بالاسباب فتأمل ذلك فهذا كلام الفضلاء في ما اتصل به والد  
يظهر ان لو اصلها ان تستعمل للربط بين شيئين بحق ما نقد  
ثم انها ايضا تستعمل لقطع الربط فتكون جوابا لسؤال محقق  
ومتوهم وقع فيه ربط فقطع انت لا اعتقادك بطلان كذلك  
الربط كما لو قال القائل لم يكن زوجا لم يربط فتقول انت  
لوم يكن زوجا لم يربط تريد ان ما ذكر من عدم الزوجية وعدم  
الارت ليس بحق فقصودك قطع ربط كلامه لا ربط كلامه  
وتقول لو كان زيد عال الا كرم اي لثبته جوابا لسؤال سائل  
يتوهمه او سمعه يقول اذا لم يكن زيد عال لم يكرم فربط بين عدم  
العلم وعدم الاكرام فقطع انت ذلك الربط وليس مقصودك  
ترابط بين عدم العلم والاكرام لان ذلك ليس عسائبا ولا من اغراض  
العقلاء ولا يتج كلامك الا عدم الربط كذلك الحديث لما كان الغالب  
على الناس ان يرتبط عصيانهم بعدم خوف الله تعالى وان ذلك في الاول  
فقط رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الربط وقال لولم يخف  
الله لم يخف الله وكذا لما كان الغالب على الاوهام ان الاتحاد  
كلها اذا صارت اقلاما والبحر الملح مع غيره يكتب به الجميع يقول  
الوهم ما يكتب بهذا شي لا نقد وما عساه ان يكون فقطع الله تعالى  
هذا الربط وقال ما نقدت وهذا الجواب اصح من الاجوبة المقدمة

من وجهين

من وجهين احدهما سئله لفظين الموضعين وبعضها لم يشمل كما نقد  
وثانيهما ان لو معنى خلاف الظاهر ما ذكرته من الجواب ليس مخالفا  
لفرض اهل اللغة فان اهل العلم يستعملون ما دونه ولا يفهمون غيره  
في تلك الموارد انتهى كلام سهاب الدين رحمه الله تعالى **واقول** يعني  
ان هذا خبر ائنيق وتقرير رقيق عميل اليه الطباع وتقبله الاسماء  
واما ذكرته برتبة لكونه عزيز الوقوع قل ان يطلع عليه لكن في  
عبارة شري وهو ان ما ذكر هو معنى ما لغة دعوي مجردة عن  
دليل لانك قد علمت ما قدرناه لك في معنى ما اللغوي وايضا كونها  
لقطع الربط ليس في جميع مواردها بل في بعضها كما يعلم تتبع الاستدلال  
والشي اهد فرأى وقال الشيخ بدر الدين بن مالك ولو في الكلام  
علا من مصدرية وشرطية فالمصدرية هي التي يحسن موضعها  
ان واكثر ما يقع بعد يود ما في معنى ما كقوله تعالى يود احدكم لو يمر  
الف سنة واما الشرطية فهي للتعليل في الماضي كما ان في المستقبل  
ومرغزوة كقوله الشرطية للتعليل في الماضي ان يكون شرطها متحققا  
الوقوع لانه لو كان ثابتا لكان الجواب كذلك ولم يكن تعليل في  
البين بل ايجاب لايجاب لكن لو للتعليل لا للايجاب فلا بد من كون  
شرطها متحققا وما جوابها ان كان مساويا للشرط في العموم كما  
في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الهاء موجودا فلا بد من انتفاء  
ايضا وان كان اعم من الشرط كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان  
الصوت موجودا فلا بد من انتفاء القدر المساوي للشرط ولذلك سمع  
الحق يقولون لو حرف يمتنع به الشيء لا امتناع غيره اي يدل على

117



تختلف

امتناع الجواب لامتناع الشرط ولا يريدون انها تدل على امتناع الجواب  
مطلقا نحو لو ترك العبد سوان مولا لا اعطاه وانما يريدون انها  
تدل على امتناع المساوي من جوابها للشرط والاوليان يقال لو حذر  
شرط يقتضي في ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره فينبغي على انها تقتضي  
لزوم شي لشي وكون اللزوم منفي ولا تنقوض لشي اللازم مطلقا ولا  
لثبوته لانه غير لازم من معناه انتهى **اقول** قد ظهر لك ان محتاجا  
انها لامتناع الشرط ولا تنقوض لها الجواب لا بثبوتها ولا نفيها وهذا محتاج  
ما نقله عنه في المعنى وعبارته وانكرين الحاج في نقله على المقرب  
محكي لول التعليل في المستقبل قال ولهذا لا نقول لو يقوم زيد فمفهوم  
كما نقول ذلك مع ان وكذلك انكره بد الدين بن مالك وزعم ان ذلك  
قول اكثر المحققين قال وعناية ما في ادلة من اثبت ذلك ان ما  
جعل شرط للو مستقبل في نفسه او مفيد بمستقبل وذلك لا ينافي  
امتناعه فيما مضى لامتناع غيره والحوج لما اخرج لوعامه  
فيها من المعنى انتهى وفي كلامه نظر في موضعين احدهما نقله عن  
اكثر المحققين فاننا لا نفهم كلامهم انكار ذلك بل كثير منهم ساكت  
وجامعة منهم اشتبهوا بالشا في ان قوله وذلك لا ينافي في الحق ومقتضا  
ان الشرط تمتع لامتناع الجواب والذي قرره هو وعجز من متبني  
الامتناع فيهما ان الجواب هو ان تمتع لامتناع الشرط ولم نأخذ  
صرح بخلاف ذلك وذكر ما ذهب اليه من الحاجب وابن الجبار  
فان هذه العبارة تدل على ان محتاج انها لامتناع الثاني  
لامتناع الاول وقد علمت فيما قد منا غير هذا نعم هذا اورد على

سبيل

سبيل الحكاية فاعلمه ولا يخفى عليك انه لا يخلو هذا الكلام من مناقشة  
وهذا البحث طويل الذيل وفيما وردناه كناية **تنبيه**  
قال الفاضل النيسابوري في قوله تعالى لو علم الله فيهم خير الا سمعهم  
ولو اسمعهم لتولوا بتدبير الكلام لو حصل فيهم خير الا سمعهم الله  
تعالى والحوج فصرح عن من في نفسه بعدم علم الله تعالى بوجوه  
واورد على الآية بانها على صورة قياس شرطي فاذا حذف الشرط لا وسط  
بقيت النتيجة لو علم الله فيهم خير لتولوا ولكن كلمة لو وضعت للدلالة  
على استعانة الشيء لا شفعه غيره فيكون التولي مستقيا لاجل امتناع علم  
الله تعالى لغيره لكن استعانة التولي خير من الخيرات فاول الكلام يقتضي  
في الخير عنهم واخره يقتضي حصول الخير فيهم وهذا تناقض والحوج  
المنع من ان الحد الاوسط مكرر لان المراد بالاسماع الاول اسماع  
اليهم والزام القول والمراد بالاسماع الثاني صوت الاسماع  
واضحا كلمة لوفي المقدمة السابقة هي التي تحثي للبالغة بمعنى ان  
كقوله نعم العبد صريحا لو لم يخف الله لم يعصه فاذا لا تعلق لا جدي  
للمسلمين بالآخرى فلا قياس انتهى **اقول** في الجواب الثاني منا  
قد بدرو قال الزجاج في تفسيره لو علم الله فيهم خير الا سمعهم جوا  
كل ما يسألون عنه ولو اسمعهم يعني لو بين كل ما يجتنب في قلوبهم  
لا عوضوا عنه لعاند اتم انتهى **اقول** لا يخفى عليك ان في استعانة  
اسمع بما ذكره تكلفا ظاهرا وفي تفسيره في البيت السمرقندي المعنى  
لو علم الله فيهم خير الا اعطاهم الايمان واكرمهم ولو اسمعهم يعني لو  
اكرمهم بالاسلام لتولوا فيجتمعا ان تكون لونه قيل لو لم يخف الله



لم يعمد على ان يكون المراد بالتولي مطلق التكرير وان تكون على  
اصولها انتهى **اقول** فيه تحمل وتكلف لا يخفى وفي تفسير الكشاف  
المراد بالاسماع اللطف والتولي عدم نفع اللطف انتهى قال سيد  
الحقير وفيه بحث لانه يمكن ان يقال لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب  
انتفاء الاسماع لا مدخل له في الذم نعم جرح انتفاءه لا مدخل له في  
الذم على انه ما ذكره ايضا يكون الكلام مشتملا على امرين ثبوت التولي  
اي عدم نفع اللطف على تقدير الاسماع وثبوته اي عدم اللطف على  
تقدير عدم الاسماع والامر الثاني لا مدخل له في الذم انتهى قال ابو  
الليث السمرقندي صاحب حاشية المطول فيها ويمكن دفعها بقتل  
**اقول** وجه التامل اما في الاول فلان انتفاء التولي بسبب انتفاء  
الاسماع لا مدخل له في الذم وانما يمكن اذا اعتبر مع عدم علم الخبر  
فيهم واما في الثاني لا نسلم لانه لا مدخل له في الذم وذلك لان عدم  
اللطف على تقدير عدم الاسماع انما هو لعدم علم الخبير فيهم فيكون له  
مدخل في الذم فتأمل **وفي تفسير البصائر** ولو علم الله فيهم جرحا  
سعادة كتب لهم وانتفاعا بالآيات لا سمعهم اسماع فيهم ولو علمهم  
وقد علم ان لا خير فيهم لتولوا ولم ينتفعوا به وارتدوا بعد التصديق  
والقبول انتهى وفي المعنى طبع الطلبة بالسواء عن قولهم لو  
علم الله فيهم جرح الاسماع ولو سمعهم لتولوا ان الجملة تتركب منها  
قياس لو وجب فينتج لو علم الله فيهم جرحا لتولوا وهو محتمل والجواب  
ثلاثة اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك باننا اخطأ  
الوسط احدهما ان التقدير لا سمعهم اسماعا ما ضا ولو سمعهم اسماعا

غير

غير نافع لتولوا والثاني ان يفقد ولو سمعهم على تقدير علم الخبر  
فيهم الثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج والتقدير  
ولو علم الله فيهم جرحا لتولوا بعد ذلك انتهى **اقول** ذكر بعض  
المحققين ان هذا غلط محض قال وذلك لوان لو لم يستعمل في  
فيصح الكلام في القياس الاقترافي وانما استعمل في القياس الاستثنائي  
للمستثنى من قبض التولي لانه لا امتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا  
لا يبرح باستثناء نقيض التالي وكيف يقتضيه كلام الحكم انه قياس  
اهل في شرط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهي تركب القياس  
الاختصاص بالنتيجة وذكر الفاضل السعدي في شرح المختصر المطول  
انه يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى  
اصل لولان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى  
تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق عنهم التولي والاعراض عنه  
ولم يلزم من هذا تحقيق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد  
ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع  
خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهل العلم وهذا كما يقال لا خير في فلان  
لو كان به قوة لقتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدر ليس  
خيروا في انتهى **اقول** هذا الجواب عندي احسن الاجوبة  
للكونه في هذه الآية لسلامته عن التكلفات وحمل اللفظ على  
ما لا يفهم منه وخلوه عن سوء الادب **واعلم** ان هذا البحث  
لهذا الوجه مخصوص بهذه العقيلة **قال الكافي** اي مشيئة  
الله تعالى **اقول** في البصائر ولو شئنا رفعناه الى منازل الآيات

١١٩



بها بسبب تلك الايات وملازمها ولكنه اخلد الى الارض ما الى الدنيا  
والى السفالة وابتغى هواه في تيار الدنيا واسترضا قومه والارض  
عن مقتضى الايات وانما علق رفقهم بعيشته الله تعالى ثم استدركه عنه  
بالفعل نبيها على ان المشيئة سبب لفعله الموجب له فم وان  
عدمه دليل على عدمها دلالة انتفاء السبب على انتفاء سببه وان  
السبب الحقيقي هو المشيئة وان ما يشاء من الاسباب وسائط معتبرة في  
حصول السبب حيث ان المشيئة تعلق به كذلك وكان من حق ان  
يقول ولكنه اعرض عنها فوقع موقع اخلد الى الارض وابتغى هواه  
مبالغة وتبينها على ما حملها عليه وان جلد الدنيا اس كل خطيئة  
فصفة التي هي مثل الخس كمثل الكلب كصفة من احسن صفاته وهو  
ان تحل عليه بلهث او تركه بلهث اي بلهث دأبما سواء حمل عليه  
بالزجر والطرد او تركه ولم يتعرض له بخلاف سائر الحيوانات  
لضعف فواده واللهث اداء للسان عن النفس الشديدة التمسك  
في موضع الحال والمعنى لاهنا في الحالتين والتمثيل واقع موقع لازم  
التركيب الذي هو في الرفع ووضع المنزلة للمبالغة وقيل لما دعي  
على موسى خرج لسانه ووقع على الارض وجعل بلهث كالكلب  
انتهى **قول** والتمثيل واقع موقع لازم التركيب معناه انه  
اراد بالتركيب الشريطة الاولى وهي قوله ولوشيا لرفقناه والا  
وهو قوله ولكنه اخلد الى الارض وانما كان في الرفع ووضع  
المنزلة لازما لهذا التركيب لان لولا امتناع الشيء لا امتناع غيره  
فيمتنع الرفع لا امتناع المشيئة فيكون لازم هذا التركيب هو الرفع

والمقصود

والمقصود انه ان كان مقتضى الظاهر ان يقال ولوشيا لرفقناه  
بها ولكنه اخلد الى الارض فخططنا ووضعنا منزلة فوقع قوله  
فتمثل كمثل الكلب موضع فخططنا ابلغ خطه لان تمثيله بالكلب  
في اخس احواله واذ لها في معنى ذلك العجز الرازي في تفسير هذه  
الاية نزلت في بلعم بن باعورا وذلك لان موسى عليه الصلاة والسلام  
قصد بلعم وغزا اهله وكانوا كفارا فطلبوا منه ان يدعو على موسى  
وقومه وكان حجاب الدعوة وعند اسم الله الاعظم فامتنع منه  
فازالوا به حتى دعا عليه فاستجيب له ووقع موسى وبنو اسرائيل  
في التيه بدعائه فقال يارب باي ذنب وقفنا في التيه فقال  
بدعاء بلعم فقال كما سمعت بدعائه فاستمع دعائي عليه ثم دعا موسى  
ان ينزع عن اسم الله الاعظم والايمان فسلط الله تعالى بما كان عليه  
انتهى هذا **وقول** الشارح المخصوص في مشيئة الله تعالى للرفع  
لان سبب الرفع ليس مطلق المشيئة بل مشيئة مخصوصة وانما لم  
يقيد بالمصلا لان اللام فيها للمعهد لا هنا قدمت في قوله احدهما  
ان مشيئة الله لرفع هذا المنسخ وفي قوله والمستثنى منه سبب فيه  
سماحه لانه في قبيل الاستثناء المفعول وهو يكون من شيء مقدرا فاطلا  
المستثنى من على ما في العبارة سماحه وفي تقدم مفصلا هذا المحث  
في اعراب كلمة التوحيد فراجع فانه ربما يفصل عنه **قال الكاشي**

**وقول الشاعر** • ولوتلقى اصدا وباعد موتنا •  
**اقول** الشاعر هو ثوبه • محب لبي الاخيلية وتنم •  
وبعد قوله • لظلم صوته وان كنت رمة • نحو صد لبي هجر ويطر •

سبب  
الارض  
ومن دون مشيئة



والنارج لم يذكر البيت كما هو حقه بل اني بالبيت الثاني لكونه  
 جواب لوجه الفانية ولو كان الاولي ذكره **قال الكافي** كافي قوله  
 فعل المدام ولو كانا ومذاقها **ان اقول** هذا البيت لا يبي  
 حيوسه قبله **و** تفرق بين القديم بجبهه **ع** كالملا او غيب **البريق**  
 وهذا قبل الف والشر بين ثلاثة واكثر ما يترقى الى اثني عشر  
 على ما اطلقت عليه **و** عليه قول جابر  
 وهو رقيق فروع ساقه كلام ثم لما **ح** على عنق تغشها مقله  
 وجي ثم غصن جي خانم طلاء **ج** مؤر شاد رصيا بن جبر  
 وفي معنى ما قاله جوسر قول الشيخ بن الدين خطيب الجامع المتوفى بنوع  
 التبيين هو **لله** من رشاوى حر خطم **ر** شقت قلوب العائنين بالها  
 في ثغره وخروده ولحظه **ط** طم المدام ولو كانا وفعا لها  
 وقوله المرتب لخرج المشق ويقال له المشق **و** يسمى بكون الترتيب كقول ابن  
 وليس هو الذي قد مناه بل الظاهر انه بن حيوسه **البريق** اطلقت في  
 المطول حريا على مقتضى الظاهر من انه المتقدم ولم يرد في ديوانه  
 فلذلك كان في الاشياء كافر عليه عز واحد وهو قوله  
 كيف اسلوا وانت حقف وغصن **و** غزال خطا وقد اورد **ف**  
 فالخط للوزال والقدر للعصن والردف للحقف وهو النقصان الرمل  
 يشبه الكملة العظم والاستدارة مختلط الترتيب كقولك  
 انت شمرو اسد وجسر **ج** جود اوبها ونجاعة  
**قال الكافي** فالمراد من المراد في ههنا ان يكون معناه على سبيل  
 المجاز دون الحقيقة **ان اقول** الترادف عبارة عن تولي الالفاظ لنفس

المراد  
 الترادف

الدان

الدان كل واحد منها بانفراد على شيء واحد باعتبار واحد قولي  
 الالفاظ كالجس لان يسمي الترادف وغيره وباقية كالفضل  
 لانه يميز الترادف عن غيره وفي الالفاظ المفردة احتوازا  
 عن الاسم وحده اذ الحرك مركب ووصف الالفاظ المفردة الدالة  
 احتوازا عن تولي الالفاظ المهمة كما تقول متواليا به الاما  
 وقوله على شيء واحد احتوازا عن الالفاظ المتباينة تواصلت  
 معانيها او تقاضت وقوله باعتبار واحد احتوازا عن الحقيقة  
 والجاز كالاسد والنجاع اذا اطلق على شخص واحد قال طلاء  
 الاسد عليه باعتبار الجاز واطلاق النجاع عليه باعتبار الحقيقة  
 وعن مجازي اذا دل على شيء واحد باعتبارين كقولك النجاع  
 الحسن الوجه اسد وعرف بعض بانه اللفظ الموضوع المعنى وضع  
 له لفظ اخر من حيث هو كذلك قال فاللفظ بمنزلة الجس والتقييد  
 بالموضوع المعنى يخرج الماهل وتقييد المعنى بكون موضوع لفظ اخر  
 يخرج المبين لغيره من الالفاظ الموضوعات من حيث هو كذلك  
 لما عرفت من ان الترادف من الالفاظ الحق للفظ عند نسبتها الي  
 لفظ اخر موضوع لمعناه ومع قطع النظر عن ذلك لا يكون مراد  
 والمراد لغة المتابعة ومنه الردف للراكب خلف اخر عاكف  
 واحد كان اللفظين لما اخذ معناه ركبنا عليه ولا يخفى عليك  
 ان الترميز الاول للمصدر الثاني للوصف ومراد الشاعر ان لو  
 مستعملة بمعنى ان فني مرادفة لها وح فرما توههم انها اذا  
 كانت بمعنى ان تكون مجاز وان مستعملة في معانها حقيقة



فلا تكون مرادفة لها فرفع ذلك بان المراد من المرادفة اتحاد المعنى  
وان اختلفا بالحقيقة والمجاز ولا يخفى ان اطلاق المرادفة على مثل  
هذا من قبيل المساهلات اذ هو خارج عن التعريفين المتقدمين  
لا سيما الاول فانه صريح في خروجه لان فيه كما قد منا باعتبار  
واحد يخرج للحقيقة والمجاز اذا اطلق على شخص واحد ووجه  
المساهلة اتحاد المعنى كالمترادفين والظاهر ان قوله ههنا  
اشارة الى ما افدناه فتدبر **قال الكافي** هذا الذي ذكره الاول  
**اقول** هذا النقل لابن الراوندي **وقام**  
وصير العالم الخير زنديقا . وقبله .  
كبر عاقل عاقل اعيت مذاهبه . وجاهل جاهل تلقاه مررت  
فعاقل الثاني وصف الاول بمعنى مناه في العقل كل من فيه مرت  
برجل رجل اي كامل في الرجولية واعيت عجزته او اعيت عليه  
صعبت والمذاهب هنا طرق معاشة والخير المتقن من خير  
العلم تقنه والمراد هنا شديد الاتقان اخذ منه صبغة المبالغة  
والزندق الثاني للصانع القايل لو كان له وجود لما كان كذلك  
قال في الطول فقوله هذا اشارة الى حكم سابق بخبر محسوس هو  
كون العاقل محروما والجاهل مزوقا وكان المقام مقام الاصل  
لكن لما اختص حكم بديع الثاني وهو جعل الاوهام حايروا العالم  
المتقن زنديقا كملت عبارة المتكلم بتمييزه فابرز في موضع  
المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتيقن المتبر هو  
والذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم

اليدع  
ههنا

البديع ان كون العاقل محروما والجاهل مزوقا فمعنى اختصاص  
المستد اليحكم بديع انه عبادة عنه ومعنى كون الحكم بديعا انه ضد  
ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف . وفي شرح المفتاح  
لسيد المحققين وهذا اشارت على ما ذكره كون العاقل مختل الحال  
والجاهل فارغ البال وقد اختص حكم بديع وهو جعل الاوهام  
حايروا العالم الخير زنديقا اي مبطل للكفر نافية للصانع الحكيم  
او قايلا بالهين خالق الخير وخالق الشر **اقول** قد رد على ابن  
الراوندي بعض الافاضل وهو القاضي عضد الدين الابجي بقوله  
كبر من ادب فهم قلبه . مستكمل العقل عقل عديم .  
وزجهول اكثر ماله . ذلك تقدير الغرير العليم .

### وقال بعضهم وهو نظم حسن

• نكد الاديب وطيب غش الجاهل . قد ارشدا ذلك حكيم كامل .  
• وخير الزند بوقظ ظلماته . متشبها اذ يال وهم غافل .  
• وقل حين رايته اهل الكمال . ورفي في ان اهل الجهل .  
• هذه الابيات عشر بالجبرالة . فالجهول له المقام العاخر .  
• واخوال الفطانة والبناء . همة منه كل ساخر .  
• هذا اقتضاء زماننا . ولكل شيء اخر .

هذا وان المراد تامر البيت هنا محي ترك بمعنى صير وهو كثير  
• ورينيه حتى اذا ما تركته . اخا القوم واستغنى عن شانه .  
**قال الكافي** الظاهر انه خافوا عليهم **اقول** انما قال الظاهر  
دلم يخبر به لجوار ان يكون الجواب فليقل الله قائل **قال الكافي**

اجي

قول الساع



وقال بعضهم هذا ليس بجنب **الح** **اقول** المراد به بد الدين بن ماله  
وكذلك لا يحتاج فانه انكره في تقدمه على المقرب كما نقلناه فيما مضى  
عز قريب وقول السارح اقول القول بالاستقبال هنا ينافي  
القول بالمضي ربما ينافي بعبارة لا ينافي في ذلك ولا يحدور لان  
الشيء مع غيره غيره وحده كما اذا قلت زيد معدوم النظر فان  
التبر فيه معدوم لكن مع اعتبار تفيد ما بعدد وبصح العمل ولو اعتبر  
وحده كان كذا بالوجوده فمضى كون لود اخلت على فعل مستقبل انه  
في حد ذاته ومع قطع النظر عن اعتبار تعلقه مع الجواب يكون مستقبلا  
وان كان ما ضيا نظر الى التعليق مع قوله فلزم منه بالضرورة البراءة  
بها البداهة يقال هذا يدعي لا يحتاج لا تفكر ونظري يحتاج  
اليه ولا يخفى ان دعوي البداهة ملزوم عدم استقامته المعنى  
وتحصل الكلام ان ما قاله هذا ليس بجنب فاقاله المصنف في المعنى  
من الابناء عليه اولى والجواب ان البيت محتمل لان تكون لوفيه  
بمعنى ان فيكون ما بعد ما مستقبلا لان خاصته ان تعلق امر بها  
مستقبل محتمل ولاد له لها حكم شرطها في الماضي والحال بان  
يراد في البيت على هذا مجرد الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه  
الامور المستقبل ويحتمل ان تكون لوفيه امتناعية ويكون المقصود  
منها فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها بعدم وقوعها وتحصل  
من هذا ان الشرط متى كان قاضيا او حالا او مستقبلا محتملا ليس  
المقصود فرضه الآن او فيما مضى فهو بمعنى ان متى كان ماضيا او  
حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن او فيما مضى فهو امتناعية

فعلى

فعلى هذا لا يتم كون شرطها باقيا على استقباله مع كونها امتناعية  
فظهر بما ذكرنا ان ما قاله السارح باقول صواب فتدبر **قال**  
**الرازي** على اننا نقول يجوز ان يكون مستعملة في معناها على  
سبيل الاشتراك اللفظي كالمصنف **اقول** المشترك هو اللفظ المتكلم  
لحقيقتين فإزاد وصفا او لا من حيث هما كذلك فاللفظ جنس  
وتفيد بالموضوع يخرج الماهل وقوله حقيقتين يخرج ما لم  
يوضع الا حقيقة واحدة سواء وافقة لفظا حيزي وضعه لتلك  
الحقيقة وهو المترادف او لا وهو المفرد وقوله فإزاد ليدخل  
اللفظ الموضوع كحقيق كثيرة كلفظ العين الموضوع للتابعة  
والباصرة وعين الشمس والميزان والذهب والحاسوس وقوله  
وضعا او لا يخرج المجاز فانه موضوع حقيقتين وهما موضوع  
الاصلي ومعناه المجازي لكن ليس ذلك منها اولا بل وضعه للمعنى  
المجازي ثانيا متفردا على المعنى الحقيقي باعتبار العلاقة التي بينهما  
وقوله من حيث هما كذلك اي حقيقتان متعددتان يخرج به  
اللفظ المتوالي كلفظ الحيوان المتواطي المتناول للانسان والفرس  
وهما حقيقتان متعددتان لكن ما تناو هما الامم حيث هما  
حقيقتان متعددتان بل من حيث اندراجهما تحت موضوعه اعني  
الحيوان وهذا الحد للامام فخر الدين الرازي في المحصول لكن فيه  
تعبير ليس لا يخلو بالمعنى قال بعض المحققين وفيه نظر اما  
لولا فلا انه كان ينبغي ان يضم اليه ما يدل على ان وضع الحقيقتين  
فإزاد انما هو على سبيل البدل اذ الموضوع من حقيقتين او ان



على سبيل الجمع لا يكون مشتركاً وأما ثانياً فلأن الحقيقة إنما تصدق  
على الشيء الموجود والاشتراك قد يتحقق بين شيئين أحدهما وجود  
والآخر عدي كالقوله المشترك بين الحيض والطمه الذي هو عديم  
وقوله ومن حيث هما كذلك يخرج به المتواطى فيه نظر فإن التوافق  
يخرج بقوله الموضوع لحقيقتين لأن المتواطى لم يوضع إلا  
لحقيقة واحدة وإن كانت أفراد تلك الحقيقة متعددة مختلفة  
أو غير مختلفة أو صدقة على تلك الأفراد المختلفة والمتفقة إنما  
هو باعتبار وجود موضوع اللفظ اعني المعنى الواحد الكلي الصافي  
على تلك الأفراد لا لأنها موضوعاً للفظ وقوله خرج المترادف  
بتعدد الحقيقة فيه نظر إذ قد تعدد معاني المترادف كترادف  
اللفظ المشترك انتهى **اقول** يمكن المناقشة في بعض ما ذكره  
فتدبر **قال الكياجي** واحد فاعلمه **اقول** اعلم ان احداً  
إذا لم تكن هي تسمى بالواحد لا يستعمل في الإيجاب إلا مع كونه  
خاصاً بالمراد بل يستعمل بمعنى الجمع مطلقاً ولهذا يخرج دخول بين  
عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله  
فما منكم من أحد عنه حاجز **اقول** وفي قوله تعالى لست منكم كأحد منكم  
النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وظاهر كلام الصحاح انه  
عام بحسب الوضع لأنه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب بسبوي  
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث في عبارة بعض المحققين  
اعلم ان واحداً ما واحداً منكراً والمضاف للمضمر الواقعان في  
سياق النفي للعموم إذا كان المضاف في تأويل واحد المنكر كقولك ما

جاني

جاني واحد واحد منهم أو واحد منهم أو واحد من أي أحد منهم إلا ان  
واحداً أو واحد قد يراد بهما المنفرد عن غيره بقريته يشتمل عليها  
المقام كقولك ما جاني بل واحد بل اثنين ولا نقط الدينار واحد  
الزبد بل لها معاً وكذلك في الوجهين معاً أي العموم عند عدم  
القريته ونفي الاحد المنفرد عند قيام القرينة أحدهما أو أحدهم  
المفهومات من القاطن بأوفي سياق النفي كقولك لا تشتم زيدا  
أو عمراً أو بكراً أي أحدهم تريد واحداً منهم قال تعالى ولا تطع منهم  
أثماً أو كفوراً أي إذا المعنى لا تطع واحداً منهم فهو بمنى السلب  
وكقولك لا نقط هذا الدينار زيدا أو عمراً بل أيها معاً لا نقط  
أحدهما منفرداً انتهى وهو حسن وعبارة البصاوي تقتضي ان  
العموم في احديهما استغناءه بمعنى الجمع لوقوعه في سياق النفي  
فانه صرح به ونظر له في قوله تعالى فاما منكم من أحد عنه حاجز  
**قال الكياجي** الثالث ان المراد من استلزام الدليل للمدلول الخ  
**اقول** الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشي آخر وما يمكن  
التوصل به إلى النفي في المطلوب جزي والمراد من العلم في التعريف  
ما يستل الظن فيشمل الدليل الظني وبعضهم يخص الدليل هو  
باليقيني ويسمى الظني أمانة إذا عرفت هذا فالدليل ما عقلي  
بجميع مقدماته قريته كانت أو بعيدة أو نقلي كذلك أو مختلط  
والاول الدليل العقلي المحض الذي لا توقف له على السمع والكلام  
النقل المحض الذي لا يرد من تصور إذا لا بد من صدق الخبر حتى يفيد  
الدليل النقلي العلم بالمدلول وانه لا يشك إلا بالعقل وهو ان

١٢٩



ينطرق المعجم الدالة على صدق ولو اريد اثباته بالنقل دار او  
 تسلسل والثالث يسمى بالنقل المتوقف على النقل في الجملة او  
 مراد الشارح ان جواز كون النصب فيكون لا يقدح في الدليل  
 وذلك لان المراد من استلزام الدليل للمدلول هو مطلق الاستلزام  
 ولو بطريق الظن ولو في بعض الاوقات عند ارباب المنقول  
 لاكتفائهم في ذلك بالادلة الخطا يتولى المراد الاستلزام  
 اليقيني الدائم وذلك ظاهر فامل **قال الكافي** في قوله اي  
 الشاعر للبسرعية **اقول** هذا البيت جملة الابيات  
 ليسون بنت جدد زوج معوية رضي الله عنها وتذكر الضمير  
 باعتبار الشاعر اي الشخص وقرار العين برود معها وهو  
 دمع الفج والحزان في الدمع تكون في الحزن وهذه الابهام  
 • لين تحق الارواح فيه • اجلب من قمر منيف •  
 وليس يربوا وموضع اللام كما هو في نسخ المعنى فوقع بلامين  
 كما في الشرح غير صواب **قال الكافي** اعطوا صدقاتكم  
 ولو كانت قليلة **اقول** في المعنى وذكره هشام اللخمي وغيره  
 لها معنى اخر وهو التقليل نحو تصدق ولو بظلف محرق وقوله  
 تقوا ولو على انفسكم وفيه نظر انتهى **اقول** الظاهر ان وجهه  
 ان التقليل انما استفيد من مدخوله لولا منها ولان تقليل  
 الاقسام اولى الاستدراك على خلاف الاصل **فايشدة**  
**سمة** ختم بها بحث لوقال في المعنى تقع ان بعد الكثير  
 نحو قوله تقوا ولو انهم امنوا واتقوا ولو انهم صبروا ولو اننا كتبنا

عليهم

عليهم ولو انهم فعلوا ما يوعظون به • ولو انما اسعى لادني معيشة •  
 وموضعها عند الجميع رفع قال سس بالابتداء ولا يحتاج الى خبر  
 لاشتمال صلتها على المسند اليه واختصت عن بين ساير ما يورد  
 بالاسم كما اختصت عدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد  
 لات وقيل على الا ابتداء الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اي ولو  
 ثابت ايما انهم على حد واية لهم انما حملنا وقاله بن عصفور بل  
 يقدر هنا موحرا ويشهد له انه ياتي موحرا بعد ما كقول له  
 • عند اصطبار واما التي خرج • يوم النوفل للوجد كاد يبرني •  
 وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تستببه ان الموكلة اذا قدمت  
 بالتالي بمعنى لعل فلا ولي ح ان يقدر موحرا على الاصل اي  
 ولو انما انهم ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون لما  
 على العاقلية والفعل مقدر بعد ماي ولو ثبت انهم امنوا وخرج  
 بان فيه ابقا لوعلى الاختصاص بالفعل • قال الزمخشري ويجب  
 ان يكون جران فعلا ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورد لا  
 ابن الحاجب وغيره بقوله تقوا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلا  
 وقالوا انما ذلك في الخبر المستق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله  
 • ما اطيع العيسر لو ان الفتى حجر • تنو الخواثر عنه وهو ملوم •  
 وقوله • ولو انما عصفوق حسبتها • موسومة تدعو عبيد اذ انما •  
 ورد بن مالك قوله هو لا • بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله •  
 • لو ان حيامد رك الفلاح • ادركه ملاعب الرماح •  
 وقد وجدت اية في التتيل بل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يثبت



لها النحشي كالم يتبين لانه تعالى ولا يلزم الحجاب والا لما منع ذلك  
ولا ابن مالك والاما استدلال بالشعر وهو قوله تعالى يود لو انهم بادوا  
في الاعراب انتهى وفي شرح الحاشي ومن غنة ابيهم اجل لزوم الفعل  
بعد ما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان  
مع معمولية فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو  
المتوحشة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل  
موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان  
الاصل في جران الافراد ليكون المذكور اسم فاعل كالعوض للفعل  
المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما  
قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة  
على معنى التحقيق والنبوت تدل على ثبوت الفعل ههنا فهو عوض  
عنه من حيث اللفظ وليس فيهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر  
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا والفعل من مصدر واحد  
كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم في  
جمله لتقديره اي لتقدير وقوع الفعل في موضع الفعل كقوله تعالى  
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا بوقوع  
فعله في موضعها انتهى وفي الرضي ومن ثم قيل لو انك بالفتح  
لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد التي تليها  
وقال السيرافي الذي عندنا لا يحتاج الى تقدير الفعل  
ولكن ارتفع بناية عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان  
ان اذن فعل ينوب لفظ عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو انك

جاني فكانك قلت لو جاني زيد وانطلقت موضع منطلق يعني  
ان ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخرنا ان كان مشتقا  
وجبان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكون  
دال على معنى التحقيق والنبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان  
يكون جران فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليعرفه كالعوض لفظ  
الفعل المفسر فاما المعنى فقد ذكرنا ان ان دل عليه وان لم  
يكن مشتقا جاز للتقدير كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة  
اقلام الآية واما قوله تعالى يود لو انهم بادوا في الاعراب الاغراب  
فلان لو يعني ان المصدر تروى ليست شرطية مجيشها بعد فعل  
دال على معنى التخييل ومنهم من لا يشترط مجي الفعل في جران  
الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال  
• هما جنسيان في كل من غنيمته • واهلكتم لو ان ذلك نافع • وقول كعب  
• اكرمها خلة لو انها صفت • موعده ولو ان النسخ مقبول •  
ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في جران الواقعة بعد لو اكثر  
وان لم يكن لازما انتهى **اقول** انت خير بان ما ذهب اليه ابن  
مالك من مجي الخبر مشتقا هو الحق وما ذكره المصنف من ان الاقلام  
دليل ليس بصواب وهي قوله تعالى يود لو انهم بادوا في الاعراب  
كما صرح به الشيخ الرضي والكلام في الشرطية ورد بن الحاشي الز  
ليس محله لان الظاهر ان مراد النحشي انه يجب كون خبر  
فعلا في مكان يكون مشتقا والافضل لا يخفى عليه ورود الخبر  
بناء على ما ذكره السيرافي من وجوب كون الخبر فعلا ومراد النحشي



مراده بدليل تمثيله وقول المصنف فيما نقلنا من ان الرخصي لم  
يثبت لانية لقان ولم يثبت لقوله تعالى لو انهم باءون ليس كما  
ينبغي لان مثل هذا الامر الجزئي لا يخفى على المطلع على اسرار القرآن  
لكن هذا باب المصنف لانه كثيرا ما يتكلم على الاكابر والظاهر ان الالباب  
التي اشتملت على وقوع الخبر فيها مستقاة من عند وعندها  
الحاجب على الشك والقليل فلا تكون معتبرة في النقص عليها  
بها والاية قد علمت امرها وتحققت ان الحق عندي محي الخبر  
مستقاة وجامدا وفعلها لكن اذا كان مستقاة فالاولي ان يكون فعلا  
لان وقوعه اكثر وهذا يفهم من عبارة الشيخ رضي فاعلمه **قال**  
**الكافي** فيكون النوع مختصا في فرد **اقول** اعلم ان الكلي هو ما  
يتمتع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه وهو قسمان ذاتي  
وعرضي لانه ان كان خارجا عن الماهية فعرضي والا فذاتي والذاتي  
ثلاثة اقسام نوع وجنس وفصل لانه ان كان مقولا في جواب  
هو جيب الشركة والخصوصية فهو النوع كما اذا سئل عن زيد بما هو  
كان الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو وبكر كان الجواب كذلك وان  
مقولا في جواب ما هو جيب الشركة المحضة فهو الجنس بالنسبة الى  
انواعه فانه اذا سئل عن الانسان والفرس والثور بما هي فالجواب  
هو الحيوان ولو افرد الانسان بالسؤال لم يصلح جوابا عنه لان السائل  
يطلب تمام ما يسئل عنه والحيوان ليس تمام حقيقة الانسان بل  
جزو ما وان كان مقولا في جواب اي شيء هو في ذاته فهو الفصل  
كانا طبق بالنسبة الى الانسان والعرض قسمان خاصة وعرض عام

لانه ان اختص بطبيعة واحدة فهو كخاصة كالمصاحف ويقال  
هو المقول في جواب اي شيء هو في عرضه وان لم يختص بطبيعة  
واحدة فهو العرض العام كما ما في ثم الكلي قد يكون متمتع الوجود  
في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ يعني ان امتناع وجود الكلي  
شي لا يقتضيه مفهوم الكلي بل اذا جرد العقل النظر اليه احتمل عند  
العقل ان يكون متمتع الوجود في الخارج كذلك الباري وقد يكون  
ممكن الوجود وهو قسمان لانه ان يكون موجودا في الخارج او لا  
فالاول اما ان يكون افراده متناهية او لا والاول كاللواكب  
السبعة السيارة والثاني كالنفوس الناطقة على ادي بعض والناس  
اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او مع امكانه والاول  
كالباري تعالى والثاني كالسموات اعرفت هذا فاعلم انما ياتي على  
سبعة اوجه قد فيكون الآتي على سبعة اوجه نوعا ليس له افراد  
واحد وهو قد يكون نوعا لا جنسا ظاهرا على ما تامل ما قدمناه  
فاعلمه **قال الكافي** فيقولون كيف يتصورون الخبر **اقول**  
اعلم انه صرح في المعنى بان قد اذا دخلت على المضارع واريد منها  
التوقع كان دلالة التمسك عليه ظاهرة اذا التوقع الذي يتصور وقوعه  
والماضي قد وقع ولهذا انكره بعضهم اي التوقع مع الماضي ثم قال  
بعد بكلام وقد تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على  
ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقفا لانه ان توقع  
والذي يظهر في قول ثالث وهو انها لا تنفي التوقع اصلا اما  
في المضارع فلان قولك يفيد التوقع بدون قد اذا الظاهر من حال الخبر



عن مستقبل انه يتوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع  
 لها بمعنى تدخل على ما هو متوقع ليجب ان يقال لا رجل بالفتح ان لا  
 للاستفهام الا انها لا تدخل الاجواب بل قال هل في رجل وخوة  
 فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي مع قد  
 متوقع وعبارة بن مالك في ذلك حسنة فانه قال تدخل ماض  
 متوقع ولم يقل انها تغير التوقع ولم يتعرض للتوقع في الدخلة  
 على المضارع البتة وهو الحق انتهى **اقول** لا يذهب عليك ان  
 توقع الفعل الماضي بعد معناه ان مصدره يكون متوقفا للمضارع  
 واقعا من قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي  
 حصل عن قريب ما كنت متوقفا كما نص عليه في واحد واما  
 التوقع مع المضارع فهو وان كان يفهم من الفعل وان كان لكن  
 دلالة عليه ليست مضافا الى التوضيح جي بعد الدالة عليه  
 يشهد بذلك خوي الكلام فقله اذ الظاهر من حال الخراج قلنا  
 مسلم لكن لا ينبغي لانه على التوقع بل قوله الظاهر لا ينبغي فلا يصح  
 ما اراد من بقاءه راسا واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع  
 لها لم يحصل ان ما بعد ما يكون متوقفا فلو صح ان يقال انها  
 للتوقع للزم صحة ان يقال لان تكون للاستفهام لان ما بعد  
 مستفهم عنه مع انها لا يقال انها للاستفهام فكيف يقال لقد  
 على التوقع انها للتوقع قلنا هذا القياس باطل لانه مبني على  
 الساوي بينهما وهو غير صحيح لان لا انما افادت النفي ولم تدل  
 على الاستفهام اصلا واما كون ما بعد مستفهما عنه فلم يجز

بل

بل من السؤال والمقام بخلاف قد فانها تدل على التوقع كما ذكرنا  
 وما ذكره مبني على ان التوقع في الماضي كان حاصل قبل دخولها  
 وقد علمت معناه واما عبارة بن مالك لا تمنع دلالتها على التوقع  
 في الماضي قوله على ما مضى متوقع اي يصلح لذلك وعدم ذكره  
 للتوقع في المضارع لا ينبغي فتدبر **قال الكافي** فاجيب عن هذا  
 الاعتراض بان الماضي والحال والاستقبال امور اضافية **اقول**  
 اليانية لا الاضافة وهي من مقولات الاعراض السبعة وهي  
 الكثرة والكيفية والاضافة والملكية وان يفعل وان يفعل  
 والتمني والوضع والايين وقد جمعها بعضهم في قوله  
 • زيد الطويل الاصفر ما ملك • في اياه بالاسكان مني •  
 • في يده سبع لواء والتوى • فهذه سبع مقالات •  
 وان اردت معرفتها اجمالا فاسمع لما نلتو عليك اعلم ان الكثرة  
 عرض لا يقبل القسمة لذاته والكيفية عرض لا يقبل القسمة  
 ولا النسبة لذاته والاضافة النسبة المتكررة اي نسبة تقبل  
 بالقياس الى نسبة اخرى مقولة ايضا بالقياس الى الاولى والملك  
 نسبة لجهة هي تقضى للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانها  
 وان يفعل هو التاثير واجداد الاثر وان يفعل التاثير  
 الاثر هو الحصول والهيئة التابعة للحصول للزمان او في ظرف  
 والوضع وهو هيئة تقضى للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها  
 الى بعض والايين وهو حصول الجسم في الخير الذي يخصه يكون  
 علو به او هيئة تحصل للشيء بالنسبة الى مكانه الحقيقي وكل من

مطل  
 في المقولات كعشر



هذه التقرينات المحترقات وعليها مناقشات ليس هذا محلها هذا  
ولا صفة كالابن فانه نسبة تعقل بالقياس الى النبوة والنبوة  
ايضا نسبة تعقل بالقياس الى الابن فكذلك الماضي والحال والمستقبل  
اصافية لان الماضي لا يتحقق كذلك الا بالنسبة الى شيء لان الزمان  
في حد ذاته قد يكون مستقبلا بالنظر في قوم حاله بالنسبة الى آخر  
كأمثل الشارح بنزول عيسى على نبينا وعليه افضل الصلا والسلام  
فانه بالنظر اليه مستقبل وبالنسبة الى اهل ذلك الوقت حال وهو  
في حد ذاته شيء واحد وهكذا **قال الكافي** على ان معنى التفر  
قد استدله عليه بالدوران وجودا وعدمه **اقول** الدوران عند  
الاصوليين عبارة عن ثبوت الحكم عند وجود وصف عدم عند  
ذلك الوصف كالخبر مع الاسكار في العير فانه لما لم يكن مسكرا  
في اول الامر لم يكن حراما ولما تجدد له وصف الاسكار تجدد له  
وصف الحرام ولما زال الاسكار بان صار خلا زال التحريم وليس  
يجب على الاصح والمراد هنا ان قد يوقي بها اذا كان الفعل  
قريبا من الحال فتوجد عند وجوده وتقدم عند عدمه بان كان  
بمعناه **قال الكافي** وهو كرت يستعمل في القليل وضمنا  
ويستعمل للكثير على سبيل الاستعارة لمناسبة التضاد بينهما  
**اقول** الاستعارة باعتبار الطرفين لاجتماعهما في شيء اما يمكن  
توحيدها في شيء كان ميتا فاحيينا اي ضالا فهديانا انه  
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي  
الموصلة الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء

وتسمى

وتسمى هذه الاستعارة اتفاقية واما تمتنع كاستعارة اسم المعدوم  
للموجود لا تنفاه النفع في ذلك الموجود وكذا في المعدوم ولا ريب  
ان اجتماع الوجود والعدم في شيء تمتنع كما يستفاد الموجود من عدم  
لوجوداته الحسية التي بها يحيى ذلك وتسمى هذه الاستعارة <sup>دنية</sup> عنانية  
ومنها التهمكية والتبليجية وهما ما استعمل في ضد معناه الحقيقي  
او نقيضه لتزويل التضاد والتناقض منزلة التباس بولسط  
التبليج والتهكم ففلم من هذا ان قد في التقليل حقيقة في التكثير  
محاذ ولا يخفى عليك انه لا يتناقض في البيت التهمك ولا التبليج اما  
الاول فلانه يخرج عن نفسه بالشجاعة وانه قد اياه منازلة الاقران  
ومقابلة الشجعان فلا يتناقض ذلك بل هو كما في قوله تعالى فبشرهم  
بغضب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاحبار بما يظهر  
سرور المخبر به للانداز الذي هو ضده بادخاله في جنسها على  
سبيل التهمك واما الثاني فلان التبليج متضمن للاستهزاء والشتم  
لا يستهزئ بنفسه بل **قال الكافي** رايت اسدا وانت تريد حيانا  
ورايت جوادا وانت تريد خيلا على سبيل الظرفة والتبليج فعلت  
بما قرنا ان الظاهر ان ليس المراد بالاستعارة هذا المعنى المصطلح  
عليه عند البيانين فنال والجواب ان الاستعارة لا تحرم فيما ذكر  
فهي استعيرت قد للتكثير او اظهرها للمدح والشجاعة ومنارة  
الاقران وهو ظاهر **قال الكافي** هذا واما المقول مع فهو  
المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى **اقول** قوله  
لمصاحبة معمول لفعل احتراز عن غرضه في كل رجل وصنفته

١٥١



فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ومعنى المصاحبة كونه  
مشاركاً لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فريداً في سرت  
وزيداً مشاركاً للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع بينهما معا في  
قولك سرت انا وزيد بالعطف بشاركة في السير لكن لا يلزم كون السير  
في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون مفعول الفعل الذي يضاف  
المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيداً نظر الى ان عمراً في قولك خسر  
زيداً وعمراً معطوفان على المفعول معه قال الرضي ويتضمن  
ما قاله حسبك وزيداً درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذا المعنى  
بكفيك واما نعين عمر في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي  
قبل المفعول معه هو العطف فاعلاً بعد ما بعده عن العطف الى النصب  
نصاً على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاني زيد وعمراً  
يحتل بمصاحبة الرجلين في الجي ويحتل بحصول مجي أحدهما قبل الآخر  
والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيداً وعمراً لا يمكن التفسير  
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر  
**واعلم** ان العامل في المفعول معه عند جمهور النحاة هو الفعل  
او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعت الواو موضع مع  
في بعض المواضع لكونه اخيراً لفظاً واصل هذا الواو والعطف الذي فيه  
معنى الجمع فناسب معنى العية وقال الزجاج هو منصوب باضمار  
فعل بعد الواو فاذا قلت جال البرد والطياسة فكانك قلت جال البرد  
ولا بر الطياسة وقال الشيخ عبد القاهر هو منصوب بنفس  
الواو وقال الرضي والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة

ولو نصب

ولو نصب بمعنى مع مطلقاً لنصب في كل رجل وصيقت وقال  
الاخفش نصب نصب الطرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام  
المنصوب بالطرفية والواو في الاصل حرف فلا تحتل بالنصب  
اعطى النصب لما بعده عارية كما اعطى ما بعده **واعلم** انه لا يتقدم  
على عاملة فلا يقال والخشة ما استوى الماء كما يتقدم ساير المفا  
على عاملة وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحبة تسكاً  
بقول السكا جمع وخشا غيبه ونيمته ثلاث خصال استغنى  
قال الرضي والاصل المنع رعاية لاصل الواو والشروط في  
قال في اخر الباب وانا لا اري معان تقدم المفعول معه على  
عاملة اذا اخرج عن المصاحبة لان ذلك مع واو العطف الذي  
هو الاصل جازين خور زيدا وعمر الفيت وجوز ابو الفتح تقدمه  
على مصاحبة وفيها نظرون تدبر **وقول السارح** فان قلت  
هل يجوز الرفع ههنا عطفاً على الفاعل على تقدير تأكيد الضمير  
المتصل بالمنفصل الخ فيه اشارة الى ان المفعول معه لا يجب  
ان يكون بحيث يقع عطفاً على ما قبله وهذا فيه رد على من  
اشتراط صحة عطفاً بحيث المعنى على مصاحبه وهو الاخفش  
قال فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يستدل بالجلوس الى السارية  
وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس والحق ما قاله غيره اسد  
بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى قال  
الرضي وله ان يقول ان ذلك لاستقامة السير لجرى النيل بما  
يمايحه من السير كقوله تعالى والله يسبح من في السموات والارض

عيل



طوعا واطال هـ **واقول** لا يخفى عليك ما في هذا من التكلف  
الكثير لا يحتاج كل تركيب لا يصح فيه عطف على صاحب لا تحل  
وجه بعيد ليح ذلك **قال الكافي** واما الواو الداخلة على الضم  
المسبوق بالطلب فتحو الواو وفي قول ابي الاسود **اقول**  
ابو الاسود الدؤلي اسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان احد  
بنو الدئل بن كنانة وهو يعد في التابعين والحديثين والشعرا  
والخلا والنخبيين وبعد في المعرج والمقاليح والنجر شهد مع  
عاصم بن عيسى عن يوم صفين وولي البصرة لابن عباس رضي  
الله تعالى عنهما وكانت امه عثمانية وكان اصحابه لا يزالون يتر  
عليه قوله في علي فقال فيهم .

- يقول الازد لون بنو قشير • طوال الدهر لا تنسى عليا
  - فقلت لهم فكيف يكون تركي • من الاعمال ما يقضى عليا
  - احب محمد احب الله بدا • وعباسا وحمزا والوصيا
  - بنو عم النبي واقربوه • احب الناس كلهم اليها
  - فان يك جهم رشا اصب • وليس يخطئ ان كان غيا
- ولم يشك ابو الاسود انه رشح وعلى هذا تاويل قوله تعالى وانا اود  
اياكم لعلي هدي او في ضلال مبين ومن غلبه انه كان يقول لا  
تجاوزوا الله تعالى فان الله تعالى اجود واذا بسط الله تعالى لك  
الرزق فابسط واذا قبضه فاقبض ومن رجع رجل وهو يقول  
من بعثني هذا الجايع فادخله وعشاءه حتى شبع ثم ذهب السائل  
ليخرج فقال ابن تذهب فقال الاهلي فقال الا ادعك تؤذي المسلمين

سواءك

مطلب  
في ترجمة ابي الاسود  
الدؤلي

سواءك اطرحوه في الادهم فبات عنده مكبولا حتى اصبح وكتب  
لرجل يستسلف فكتب اليه الرجل المونة كثيرة والعاقبة قلبية  
والمال مكنوب فراجع ابو الاسود ان كنت كاذبا فاجعلك الله صا  
وان كنت صادقا فاجعلك الله كاذبا وقال الخليل كان ابو الاسود  
ضيقا بما اخذه من علي رضي الله تعالى عنه وذلك انه سمع حقا فقا  
لا في الاسود اجعل للناس حروفا فاشار له بالرفع والنصب والخفض  
وقال له زياد قد فسدت السنة الناس لانه سمع رجلا يقول سمعت  
عصافى فذا فم ابو الاسود وسمع رجلا يقول ان الله يري في المشركين  
ورسوله فحفص فقال ما بهر هذا شي فقال ابغى كتابا فيهم في  
رجل من عبد القيس فلم ير من فهمه فاق في باخره قريش فقال له  
اذا رايتني قد فحمت في بالحرف فانقط نقطة على اعلاه واذا  
ضمت في فانقط نقطة بين يديه واذا كسرت في فاجعل  
النقطة تحت الحرف فاذا اشربت ذلك غنة فاجعل النقطة نقطتين  
فهذا القطا في الاسود واختلف الناس اليه يتعلمون العربية وفتح  
لهم ما اصله فاخذ جماعة كان ابراهيم عنيسة بن سعدان المدي  
يقال له الغيل فاقبل الناس عليه بعد موت ابي الاسود فبرع من  
اصحابه يميون الاقرن فرأس في الناس وزاد في الشرح فبرع  
من اصحابه عبد الله بن اسحق الحفري فبرع في النحو وتكلم في الفقه  
واعلم في كتابا واخذ ابو عمرو وبه العلامة اخذ عنه ثم نجم من  
اصحاب ابي عمرو عيسى بن عمرو بن عيسى بن عيسى واول خطاط  
الافضن قال عيسى كتابين يسمي احدهما الكامل والاخر في

١٢١



فلم يكن قبله ولا بعده مثله وهو القائل بعد كتاب عيسى  
 • يجد بطل الحق الذي جمعتم • غير ما حدث عيسى عليه  
 • ذاك الحال وهذا جامع • وهما الناس شمس ومشمس  
 قال أبو العباس وقد قرأت أوراقا من أحدهما فكان كالإشارة  
 للأصول ثم أخذ من الخليل جماعة لم يكن فيهم مثل عمر وبن قيس  
 سبويه وبكيتي أبا بشر وأبا الحسن وهو من موالى أبي الكثر  
 ابن كعب قال كتب إليه الذي سماه قرآن الحق وعقد أبوابه بلفظ  
 ولفظ الخليل وأبو الأسود من سكان البصرة توفي فيها سنة ٨٩  
 في طاعون الحارث وعمره خمس وعشرون سنة والد بلي بكسر الدال  
 المهملة وسكون اليا المشاة من تحت وفتح الهمزة وبعدها لام نسبة  
 إلى الدول بكسر الهمزة وهي قبيلة من كنانة وإنما فتحت الهمزة في  
 النسبة ليل التوالي لكسرات كما قالوا في النسبة إلى منم ثم رق بالفتح  
 وهي قاعدة مطردة والدول اسم دابة • بين بن عرس والتعلب هذا  
 وتمام البيت • عار عليك إذ فعلت عظيم • منها  
 • يا أيها الرجل أعلم خبره • هلا النفس كان ذا التعليم  
 • أرجع لنفسك فإنها غيب • فإذا انتهت عنه فانت حكم  
 وهي قصيدة عظيمة مشتملة على مواظباتي وحكم متعددة **قال**  
**الكافجي** ثم أنها مختصرة بين سائر حروف العطف بأمور الح  
**اقول** أعلم أن ما ذكره بعض ما ذكره المصنف في المعنى وأنا  
 أذكر بقية الأمور وهي تسعة والذي ذكرها سته في غير المجموع  
 خمسة عشر الأول اقترانها بالكسر نحو ولكن رسول الله الثاني

عطف

عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كمرت  
 برجل قائم زيد وأخوه وخوزيد قام عمر وعلامة وقولك في  
 الاشتغال زيد ضربت عمرا وأخاه الثالث عطف الصفا المفردة  
 مع اجتماع مفرداتها كقوله •  
 • بكيت وما بكى رجل حزينا • على رعين مسلوقا إلى  
 الرابع عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق  
 • إن الذئبة لا زينة مثلها • فقدان مثل محمد ومحمد  
 • امتناها يوم ما ويوما ثالثا • ويومها يوم الترحل خاسرا  
 وهذا البيت يقال عنه فيقال كم أقاموا والجواب سبعة أو كم عدة  
 الأيام والجواب ثمانية لأنه ذكر ثلاثة صرخا ثم ذكر يوم الترحل  
 وجعله خاصا بالنظر إلى اليوم الرابع وهو قوله ويوم ما في الترحل  
 ليس محسوبا من أيام الإقامة فوقع في المعنى في قوله فيقولون  
 كم أقاموا والجواب ثمانية فهو كالأجنبي الخامس عطف الخاص  
 على العام نحو رثاه أهل البلد والأمير وهذا الحكم حتى أيضا كرات  
 الناس حتى الأنبياء وقد مر الحجاج حتى المشاة فإنها عاطفة خاصة  
 على عام السالكين عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر  
 يجمعها معنى واحد كقوله • ورثت من الخواص والعيون •  
 أي وكل من العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التفسير لورد  
 اشتراكية بدرهم فضاء إذا التقدير فذهب الثمن صاعدا الساع  
 عطف الشيء على مرادفه نحو أنا أشكو بني وحزني إلى الله وقوله  
 • والقي ثوبها كذا بواو مينا • الثامن عطف المقدم على متبوعه

وقوله في البيت

١٠٩



. الا بالخلعة من ذات عرق . عليك ورحمة الله السلام .  
 التاسع عطفنا الخفيف على الجوار كقولنا تقا وامحو ابر سكم  
 وارحلكم فبين خفض الارجل والحق اسقاط الخامس والثامن  
 والتاسع اما الاول فلانه ليس من خواصها لا شرا كها فيه مع حتى  
 كما تقدم واما الاخيران فلم يندم النفع بهما اما الاول فلكونه ضروريا  
 شرعية لا يعمل عليه واما الثاني فالارحح حملها على غير هذا الوجه  
 لندرتها وعدم استعمالها كما صرح به المصنف في بعض كتب من قال  
 بالمسح كالشيعة ومن وافقهم فالامر فيه هين فتكون للعطف على  
 بر سكم ومن قال بالفصل كالا شاعن فهي للعطف على الروس  
 لا انها تمنع بل لان الارجل لما كانت نظيفة الاسراف في الماء عطفت  
 على المسوح دلالة على انه ينبغي ان الفصل بينها بالمسح في عدم  
 الاسراف فيها فان قلت ما توجيه قراءة النصب عند القابلين بالمسح  
 مع انها تكون معطوفة على الوجه وهي مفسولة قلت ليست  
 عندهم للعطف على الوجه ليلزم ما ذكرت بل على محل روسكم وهو  
 منصوب ومسوح اجماعا هذا الحق ايضا اسقاط الخامس والشرح  
 ومعطفها ما لا يستثنى عنه لانه ليس بخصا بها بل يوجد في ام  
 المتصلة خو سوا على امتام فقدت فما ذكر في المعنى من كونها  
 تنفرد بجميع هذه الاحكام وتبعه الشارح في بعضها مع ان بعض  
 ما ذكره الشارح كذلك ليس من خواصها كما قد ناه ليس في محله  
 قتله **قال الكافجي** فان قلت فلم يختص استعملها بالثمانية  
 قلت لمناسبة بينها وبين السبعة وذلك لان السبعة عقد تام **الحق**

العدد على تسمين اصلي وفرعي والاول ثلاثة اقسام احاد وهي  
 من الواحد الى التسعة فالواحد عدد وقول بعضهم ليس بعدد  
 غلط وعشرات وهي من عشرة الى تسعين ومئات وهي من مائة الى  
 تسع مائة وكل نوع منزلة جيل فيها منزلة الاول الاولي ومنزلة  
 الثاني الثانية ومنزلة الثالث الثالثة وكل نوع منها تسعة  
 اعداد متفاضلة باولها وتسمى عقود افا لعدد الاول من كل  
 نوع يسمى عقدا مفردا وما بعده عقد مكررا والفرع ما عدا ما ذكر  
 وهما كان فيه لفظ الاول وهو انواع متعددة لا غاية لها  
 كاحاد الاول وعشرات ومئات واحاد الوف الاول وعشرات  
 ومئات وعلى هذا القياس ومعنى كون السبعة شاملة على  
 جملة اقسام العدد ما ذكره علي بن عيسى ان العرب يتألف في السبع  
 والسبعين لانه القدي بل في نصف العقد وهو خمسة فاذا ازيد  
 عليها واحد كان الادب في المبالغة واذا ازيد اثنان كان لا قصا  
 ولذلك قيل للاسد سبع كانه ضوعف قوته سبع مرات وقال بعض  
 المحققين السبعة عدد شريف هو عدد السموات والارض والجن  
 والجار والاقاليم ثم السبعون تكرر السبع عشرات والاحاد  
 غايتها العشرات وهنا كلام ليس هذا محله **قال الكافجي**  
 فان قلت فلم وقع العطف بينهما دون ما عداها من الصفات  
 الباقية قلت لبوت التقابل بينهما دون ما عداها فلا يخفى عليك  
**الحق** **اقول** في المعنى والظاهر ان العطف في هذا الوصف مخصوص  
 انما كان من جهة ان الامر والنهي حيث انهما امر ونهي متقابلان بخلاف



بقية الصفات اولان الامر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك  
المعروف والنهي عن المنكر امر بالمعروف فاشير الى الاعتداد بكل  
من الوصفين وانه لا يكتفي فيه ما يحصل في ضمن الاحكام **واعلم**  
انه في المعنى مرجح بان واو الثمانية عند القابل بانها صالحة  
للسقوط والواو في الآية وما اشبهها لا يصح حذفها فلا تكون واو  
الثمانية بل واو العطف فعلم من هذا انها غير واو العطف عما  
ذكره المصنف وانت خبير بانه ليس بشي كما ذكره الشارح المحقق  
لان صلاحية الاستقاط ليس من احكام واو الثمانية حتى يجعل  
عدمه دليلا على عدمها بل من احكام الزائدة على ما لا يخفى **والحق**  
ما ذكره الشارح من انها في التحقيق واو العطف لكن لما اختلفت  
في الاستعمال جعل مخصوصا بان تسمى باسم خاص لا عام لما  
اختلفت بذلك المحل كما انها خرجت عن حقيقتها الاصلية الى  
اخر ما قرره وهو كلام رقيق اتيق والظاهر ان المصنف اخذ  
ليست التي للعطف من قولهم انها دخلت اشعارا بان السبعة  
عدد تام وان ما بعد عدد مستأنف ولا يخفى ان المراد بذلك ان  
ما بعدها معتبر استقلالها في **قال الكافي** فان قلت  
فلم وسط العاطف بينهما دون ما عداها قلت لما سببه مخصوص  
بينهما وذلك ان بينهما اتصالا من وجه وانفصالا من وجه **اقول**  
ذكر علماء المعاني ان الواو تخص عن باقي اخواتها حكم  
وهو ان يكون معطوفها جهة جامعة نحو قوله زيد يطعم  
الما بين الاعطاء والمنع من التضاد وان يقصد ربط المعطوف

المعطوف

المعطوف عليه وتتركبه في ذلك الحكم كما مثلنا وان لم يقصد  
الربط فالنصل وكذلك اذا لم يكن للمعطوف عليه حكم لم يقصد  
اعطاؤه للمعطوف وذلك بان لا يكون حكم زائد على معطوف  
الجملة او يكون ذلكا ولكن قصدا عطائه للمعطوف تعيين النصل  
ومحصل الكلام ان قوله تعالى نيات وابكارا بينهما اتصال  
من وجه وانفصال من وجه لانه لو كان بينهما كمال الاتصال لكان  
يحتاج الى العطف لاستلزامه عطف الشيء على نفسه ولو كان بينهما  
كمال الانقطاع فكذلك لم يحتاج الى العطف وههنا كلام طويل  
الذي لا نطيل به **قال الكافي** فيكون استعماله منحصرا في تلك  
الوجوه بالاستقراء **اقول** اعلم ان الاستقرافة تتبع واصطلا  
تتبع الجزئيات وهو ظني ان كانا اثبات حكم كلي لثبوت في بعض  
جزئياته ويقتضي ان كان اثبات حكم كلي لثبوت في كل جزئياته  
وهذا يدل يقيني مثال المظنون قوله الشافعي الوتر ليس بواجب  
لان الوتر يودي على الراحة اجماعا فلا يكون واجبا لانا استقر  
الواجبات اذا وقضا فلم يجد واجبا يودي على الراحة ويلزم منه  
ان لا يكون الوتر واجبا لانا نركب حقياسا هكذا الوتر يودي على  
الراحة ولا شيء من الواجبات يودي على الراحة فالوتر ليس بواجب  
وهو المطلوب والخفية ان يقولوا لا سلم ان في الشرع واجبا  
لا يجوز اداؤه على الراحة وما استقرت به الصور مما لا يودي على  
الراحة فانما هي صور الفرائض كالصلوات المكتوبة وقضاها  
لا صور الواجبات وبينهما فراقا اذا الواجب ما ثبت بدليل ظني

مطلوب  
في معنى الاستقرا



والفرض ما ثبت بدليل قطعي واستقراؤكم للثاني لا الاول **وقد**  
 ليس فيه اذ لم نقل بقرينة الترتيب في الاول فلا استقراء على هذا  
 الوجه يفيد الظن لان اشتراك بعض الجزئيات في حكم يوجب الظن  
 باشتراك باقي الجزئيات فيه ومثال البقي البعد اما زوج واما  
 فرد وكل زوج بعد الواحد وكل فرد بعد الواحد فكل عدد بعد  
 الواحد ومثل هذا يسمى قياسا مقسما واستقراء تاما هذا ومثله  
 الشارح ان حصر استعمال ما في الوجوه المذكورة ليس عقليا يمنع  
 العقل وجوده بل هو استقرار في طي يجوز العقل وجوده غير  
 ذكر فافهم ومعنى حصر الكلي في الجزئيات قد مر اول الكثرة فارجع  
 اليه **قال الكافي** او ههنا اقوالا خروا خلوعا عن التحمل فلقد  
 اعرضنا عن ذكره **اقول** منها ان ماهيات نعم للذخول على العمل  
 كافي قلما وطلما ورده الاندلسي بانه بعيد لان الفعل لا يكف نفو  
 واما ذكر في الحروف فالاولى في قلما وطلما كون ما مصدرية قال  
 الشيخ ويمكن ان يقال انما جازان يمكن نعم وبش مع فعليتها المأد  
 تصرفها ومثابتهما للحرف الا انه يحتاج لا تكلف في ضمائر المتبدل  
 في خوفها هي التي قال الفراء ابو علي موصولة بمعنى الذي  
 ولجملة بعد حاصلتها في قوله تعالى بشما اشتروا بها انفسهم ان  
 يكفروا اما انا فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعم اعظمكم  
 به الخصوص محذوف ولا يخفى عليك ان وقوع الذي مر حابه فاعلا  
 نعم وبش قليل ويلزم عليه ايضا حذف الصلة باجمها في قوله  
 تعالى نعم لان هي مخصوص اي نعم الذي يريدون الصدقات وكذا

قوله

قوله دققت دقا بها الثالث ما ذكره مميزة منصوبة المحل على  
 التمييز موصوفة وقد ذكر الشارح هذا الوجه اولا وهو المنزلي  
 والفارسي في احد قوله وما ذكره المصنف وتبع الشارح من كونها  
 معرفة تامة ضعف الرضي فقال ويضعف عدم جلي ما بمعنى المعرفة  
 التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكاه سق انه يقال  
 اني ممان افعل اي من الامر والثاني ان فعل ذلك قال وان شئت  
 قلت اني مما افعل اي ربما افعل كما يجي في الحروف بل يجي بمعنى شيء  
 اما موصوفة او غير موصوفة كما هو في الموصولات وايضا يلزم  
 حذف الموصوف اية الخصوص واقامة جملة مقامه في خوفها  
 يعظمكم به وبشما اشتروا به انفسهم انتهى وما ذكرنا يظهر ان  
 اختيار كونها نكرة اما تامة او ناقصة كما لا يخفى **قال الكافي**  
 ويجوز ان تكون موصولة فيكون المعنى بالذي عفر لي رجلي **اقول**  
 في المعنى واما قول حسان رضي الله تعالى عنه  
 • عا ما قام يشتمني لثيم • كخزير عرج في دمان •  
 فضرورة والدمان كالدما ووزنا ومعنى ويروي في رماه فلذلك  
 رخصته على تفسير بن النجاشي بالسرحين • ومثله قول الافر  
 • انا قتلنا بقتل اسراكم • اهل اللواء فيهما يكثر القتل •  
 ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعف قلها زار الكسائي  
 قول المفسر بن في عا عفر لي رجلي انها استفهامية وانما هي مصدرية  
 والعجب من الذين يحذفون وجود كونها استفهامية مع ردها عن ان قال  
 في عا اغويته ان المعنى فباي شيء اغويته فان اثبات الاف قليل



شاذ واجاز هو وغيره ان تكون بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي  
عقر له الذنوب وبعده رادة الاطلاع وان عقرت انهم فعل  
من هذا ان قول السارح الا ترى انك تقول قد علمت بما صنعت  
اي باي شيء صنعت كما قال حسان على ما قام يشتمني لئيم الخ  
فردود واما المثال فاثبات الالف فيه لكن واما البيت فضرورة  
كما تقدم فلا يقيم حجة والقولان بخلافها اذا كانت استغناء  
قال تعالى فيماتون فيمات من ذكرها الى غير ذلك وان قوله  
يجوز ان تكون موصولة بعيد بما ذكر في المعنى كما هو منقول  
عنه **قال الكافجي** والوجه الرابع ان تكون كافة اي تمنع العا  
عن العمل الخ **اقول** قد علمت فيما تقدم ان الصحيح فيها انها مصدر  
وعليه فوصل فاعل بفعل محذوف مفسر بالمذكور وذلك المقد  
في تاويل المصدر بها على انه فاعل بذلك الفعل المكفوف لان  
قوي فلا تمنع من العمل والسارح المحقق نقله ولم يرتضه وان رضى  
ما نقله المصدر وكل حزب بما لديهم فرحون **قال الكافجي**  
فان قلت ما الفرق بينها وبين ما الزايدة قلت الفرق بينهما اللفظي  
ومعنوي اما اللفظي الخ **اقول** قال الرضي فائدة الحرف الزايدة  
كلام العرب اما معنوية واما اللفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما تقدم  
في من الاستفارقة والباقي خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون  
زايدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زايدة لانه لا  
يتغير جزؤها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى  
الثابت وتقوية فكله لم تقدم شيئا مما تقاير فائدة المعارضة

الفائدة

الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يقدر على هذا ان ولام الام  
الابتداء والفاظات كيداسما كانت او زوايد ولم يقولوا وبعض  
الزوايد ولم يقولوا وبعض الزوايد تعمل كالباء ومن الزايد  
وبعضها لا تعمل نحو قوله تعالى فيمات رحمة واما الفائدة اللفظية  
فهي ترتيب اللفظ وكونه بزيادةها افصح او كون الكلام او الكلمة  
بسببها مهيأة لاستقامة وزن الشوا وحسن السمع او غير  
ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها عن القواعد اللفظية  
والمعنوية معا والاهت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الباري  
وابناء عليهم الصلاة والسلام وقد جمع الفوائد ثانيا في حرف وا  
وقد تنوذا حدها عن الاخرى وانما سميت ايضا حرفا للصلة لا  
يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى اقامة وزن او جمع او  
غير ذلك انتهى وقد وقع في كلام كثير من المصنفين ان الزايد الذي  
دخوله وحرفه في الكلام على السواء وهو على اطلاقه غير  
صحح والابن مر العتب في كلام الله تعالى والانباء والقصص  
**قال الكافجي** فان قلت بيان العبادات بهذه الطريقة يفيح  
لاشارة قلت ذلك البيان اشارة بالنسبة الى طريق الاطباء الخ  
**اقول** اعلم ان الاطباء عند علماء المعاني هو اداء المقصود  
بالكثرة عبارة المتعارف والايجاز اداءه باقل منها فقوله تعالى  
رب اني وهن العظمي واشتعل الرأس شيبا الاطباء بالنظر  
الى المتعارف وهو قولنا يا رب شحت وايجاز بالنظر الى ما يقتضيه  
المقام لانه مقام انقراض الشباب والمم المشيب فينبغي ان يبسط فيه



الكلام غاية البسط فعلم من هذا ان للايجاز معنيين تسبين  
 احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل  
 مما هو مقتضى ظاهر المقام وان كان اكثر من عبارة المتعارف  
 فينبها عموم وخصوص من وجه لتصادفها فيها هو اقل  
 عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب تحت  
 يحذف حرف النداء بـاء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني  
 كما في قوله - اذا قال الخمس نعم - جوف السبدا فانه اقل  
 من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام  
 لا بضيق يقتضي حرف المسند اليه وصدق الثاني بدون الاول  
 كما في قوله تعالى رباني وهن العظم مني هذا والاشارة لغة  
 الاضمار بخواليد وفي عرف البيانين الكناية عن الشيء بوسيط  
 قليلة غير حتمية فتقول المص في الاشارة للعبارة محتملة على  
 عظم شأن ما يذكر في هذا الباب وعلوم مرتبة لانهم يقولون  
 للعظم اشرف اليك كما مع ترجمتهم على ان استعمال الاشارة في  
 الصريح اذا لم تقع في مقابلتهم كثير ولفظا شائلا ان استعمال  
 بعلى يكون المراد الاشارة بالرأي وان استعمال بالي يكون المراد  
 الاشارة باليد فان اريد من العبارات الالفاظ كما هو الظاهر  
 الجلي فتكون الاشارة في محملها وان اريد ما دل عليه العبارات  
 فالاشارة مجاز والنكتة حجة التنبيه على قوة ظهورها وانكشافها  
 بحيث صارت كالمنشأ هذا المحسوس الذي يشا راليه بالحس قال  
**قار الكافي** ولا تقل زيد مخفوض بالطرف لكون ذلك القول

خارجا

خارجا عن الاقوال الثلاثة فيكون مخالفا للاجماع المركب **قوله**  
 الاجماع لغة العزم قال شيخنا فاجمعوا امركم وشركاءكم وقال عليه  
 الصلاة والسلام لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل اي يفرق ويقا  
 على الاتفاق ايضا يقال اجمع القول على كذا اذا اتفقوا عليه ويقال  
 اجمع الرجل اذا اصر دا جمع كما يقال اليمن واتم اذا اصر ذا البين و  
 ويقال اجمعوا على كذا اذا اصر واذا وجمع عليه واما في الاصطلاح  
 فعرف الامام في الرازي في المحصول بانه عبارة عن اتفاق اهل الحل  
 والمقدم امة محمد صلى الله عليه وسلم على امر من الامور قال  
 والمراد من الاتفاق الاشتراك اما في الاعتقاد او القول او الفعل  
 الدالين عليه وبعضهم على الاعتقاد والبعض على القول او  
 الفعل الدالين وباهل الحل والعقد المجتهدين في الاحكام الشرعية  
 واما قال على امر من الامور لتساؤل العقلية والشرعية واللغوية  
 ولا يخفى عليك ان تفسير اهل الحل والعقد بالمجتهدين في الاحكام  
 الشرعية ليس صوابا لان اجماع المتكلمين على حكم عقلي يكون اجماعا  
 وحجة وان لم يكونوا مجتهدين في الاحكام الشرعية وكذا اهل اللغة  
 وغيرهم من ارباب العلوم الدينية واجماع المجتهدين في الاحكام الشرعية  
 على حكم عقلي او لغوي ليس حجة فيه ولا اجماعا اذا لم يكونوا مجتهدين  
 في الكلام واللغة وقد صرح هو بذلك بعد فاذن الحد منقوض طردا  
 وعكسا هذا وارجاع المركب حقيقة عند اصوليين ان يختلف  
 اهل العصر على قولين ولا يقول قائل بثلث فان القول ح الثالث  
 خرق للاجماع فيكون ممنوعا من تحقيق هذا في كتب الاصول

مطلب  
 في الاجماع

١٣



والخلاف في ثبوته وعدمه والاحتجاج عدمه والمراد هنا من الاجماع  
 المركبان الحاجة اجماعا ان المضاف اليه محمول واختلغوا في العامل  
 بعضهم قال بالاضافة وبعضهم بحرف جر مقدرو بعضهم بالمضاف  
 ولم يقل احد غيرهم فاذا قيل جلست امام زيد في محض النظر فيكون  
 حرفا لاجمع على ذلك منوع ان قلت لا حرف للاجماع اذا نظرت في  
 فيكون القول بذلك قولاً باحدا لقول قلنا ذلك في الحقيقة يرجع لما ذكر  
 لكن لفظ الطرف يوجب انه قول اخر فلا يكون التفسير وافي بالمقصود  
 ولذلك وصف المصنف عباراته بما هنا مستوفاة اشارة الى ان ما يقال  
 وان لم يكن خطأ لكنه غير وافي بالمراد فافهم **قال الكاظمي** فان قلت  
 العامل ما به يتقوم المعنى المقصود للاعراب **اقول** عبارة الرضي  
 في هذا المقام حسنة فانه بعد ان ذكر معنى هذا الشرح قال واعلم  
 منهم اختلاف في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من  
 فن قال انه الحرف المقدرة نظرا ان معناه في الاصل هو الموقع المتو  
 للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام زيد  
 الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف  
 الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول روية وذلك لقوله  
 عليه بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة في خواطر  
 الوجودي ضعيف فاذا وقع موقعها في السببية او الواو الجمع كما يجي  
 في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطرد وكذا الجرب مقدرة بعد  
 الواو والفاو بل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجرب المضاف وهو  
 الاولى قال ان حرف الجر شريطة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان

مقدرا

مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام زيد فعنى كون الثاني مضافا اليه  
 حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل  
 معنى الاضافة وليس بشي لانما ان ارد بالاضافة كون الاسم مضافا  
 اليه فهذا هو المعنى المقصود والعامل ما به يتقوم المعنى المقصود وان  
 اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل  
 في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال  
 خلفا للعامل في الفاعل هو الاسناد للفعل انتهى **اقول** الذي يذهب  
 اليه الفكر ما ذهب اليه وهو ان العامل في المضاف اليه المضاف لان  
 المضاف معرفة في خو غلام زيد بالاجماع وحي نقول لا يخلو اما ان  
 يكون له مدخل في جر المضاف اليه ولا فان كان الاول لزم صلاحية  
 للعمل فيه فلا يحتاج الى اعتبار اخر زيد على قدر الحاجة مع لزوم التقدير  
 الذي هو على خلاف الاصل سيما في حروف الجر والقياس على نصب المقدرة  
 اطراد بعد الواو والفاء وكذلك الجرب المقدرة بعد الواو والفاو بل  
 ساقط عن درجة الاعتبار وذلك لانه لما كان كل من الواو والفاء  
 لا يبحر للعمل في الفعل المضارع لكونها حرفي عطف وكان نصب ما  
 بعدهما الدفع توهم ارادة الحال الذي هو احد مدلولي الفعل المضارع  
 اجمع لا اعتبار بتقدير ان المخلص للاستقبال وكذلك لما كان المعنى  
 بعد الفاء والواو وبل ليس مستفاد منها بل من المقدرة وجبا اعتبارا  
 بخلاف ما نحن فيه فان المعنى مستفاد من المضاف اليه سواء اعتبر الحرف  
 او لم يعتبر بل يفهم المعنى من علم العربية وان لم يكن المضاف مدخل  
 لزم ان يكون نكرة كما ذكر الشيخ ووجب تنوينه وان لا يسمى الاول مضافا

١٢٨



والثاني في مصاف اليه فتأمل وما ذكره السارح في الجواب عن قوله فان قلت العامل ما به يتقوم المعنى يقتضي الخ رد على قول الشيخ الذي نقلنا حيث قال وقال بعضهم العامل هو الاضافة وليس **قال الكاشاني** الخ واما عدل اليها الكونها احسن من استنباطها واسنان الى انه علم صناعي الخ **اقول** الصناعات كبر الصاد نسبة الصناعة وهي العلم الخاص في القرن على العمل والمراد من العلم هنا الادراك ويراد ان يصح منه الإدراك والقرن ما خوخ من مرتين بالضم على الشيء مرتين مرون ومرة تقوم واستمر عليه والمراد التكرار والتعوق والمراد من العمل تتبع الجزئيات واحدا فواحدا واما الصناعة بالفتح فقد عرفت بانها ملكة نفسانية تصدر بها افعال اختيارية ودوات الآت موضوعات بلاروية قال بعض المحققين في حكاية شرح هداية الحكمة لليدي بذكر اصطلاح كل فن وتفسيرها بانها ملكة يقدر بها على استقالات موضوعات ما في تحصيل غرض من الاعراض استعمل بالاختيار من غير روية لا جملوعه استند كما لا يخفى على العارفين الإدراك وقد يطلق على غيرها من العلوم كما هو المراد هنا سواء كانت متعلقة بكيفية الاعمال او لا وان كان اطلاقها على الاول اكثر واشهر انتهى **قال الكاشاني** نفت لاسم الاشياء او عطف بيان الخ **اقول** في المعنى وزعم بن عصفور ان الخويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المسمى وهو جامد والصفة دون المسمى او مساو له وهو مشتق وفي تاويله فكيف يجمع في الشيء ان يكون بيانا ونقفا واجاب باننا اذا قدرنا نقفا واللام فيه للمعهد والاسم مؤول بقوله والخاص والمشار اليه واذا قد بيانا

فاللام لتعريف الخصور فيساوي الاشياء بذلك وينبغي عليها بافادته الحسن المعين فكان اخص قال وهذا معنى قولهم انتهى وفيما قاله نظر لان الذي يؤوله الخويين بالخاص والمشار اليه انما هو اسم الاشياء نفسه اذا وقع نقفا كمرت بزيد هذا واما نفت اسم الاشياء فليس كذلك معناه وانما هو معنى ما ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسير انتهى والذي في الرخصة والاكثر من على ان اذا اللام وصف لاسم الاشياء في النفا وغيره لانه اسم على معنى في تلك الذات البهيمية وهي الرجولية وهذا حد الفت كما يجي اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجي في باب ولا يصف اسم الاشياء الا باسم الجنس المعروف باللام كما ياتي في باب الفت اما اسم الجنس فلانه هو الدالة على الماهية مع بين الاسماء والمحتاج اليه في نفت اسم الاشياء بيان ماهية المشار اليه فمن ثم فتح نقفا بشي من الصفة المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم وفي هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعريف الماهية جنس لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشياء فلم يبق الانطباق الفت والمنفوت مع انها كلمتان بمنزلة قوله الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يقيد لا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه القافية تحصل للام المعهد فظهر شدة احتياج اليهم لصفة فمن ثم لا يجوز العطف بين الفت والمنفوت ههنا فلا نقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفرق صفاته نحو هذا الرجل والفرس والبقر انتهى والذي اختاره في المعنى كون ما بعد اسم الاشياء



عطف بيان لا نفتا لانه قال ومن الخطا في الثاني اي اشتراط  
الاشتقاق في الفت قول كثير النحويين في نحو مرت بهذا الرجل  
ان الرجل نعت قال بن مالك اكثر النحويين يقلدون بعضهم بعضا في  
الحامل لهم عليه فيهم ان عطف البيان لا يكون الا حصة من الفت  
وهدي بن السيد في الحق في المسئلة فجعل ذلك عطف لانفا وكذا ابن  
جني انه قلت وكذا الزجاج والسهمي قال السهمي واما تسمية  
له فتا فتساع كاسمي التوكيد وعطف البيان صفة انتهى **واقول**  
لا يخفى عليك ان الرجل في قوله مرت بهذا الرجل ينطبق عليه معنى  
الفت فيكون صفة كاذكة المحقق الرضي وكثير النحاة وبوبده  
يصح امام الفن بذلك وحمل كلامه على التساع ساقط عن الاعتبار  
**قال الكافجي** والتوجيه المذكور لخالص الامام الرازي في الالة  
اي في قوله تعالى فمما رحمة من الله فاطلاق الالة عليه فياز **اقول**  
المجاز هنا مرسل كاطلاق الاصابع على الانامل فان الانامل جزء  
من الاصابع في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق  
والفرض المبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لتلاسم  
من الصلقة وعكس اطلاق الجزء على الكل كالعين بمعنى الجارحة  
المقصودة في الرئية وهو الشخص الرقيب العين جزء منه وذلك  
لا كانت هي المقصورة في كون الرجل رية لان غير من الاعضاء  
ما لا يفي شياد وها صارت العين كالشخص كله فلا بد في الجزء  
المطلق على الكلام ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد  
بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اولاد الاصبع على الرية لانه لا يسمى

رية باعتبار ما فاعلمه **قال الكافجي** استعار بتعلق معنى  
الاستفهام قصدا **اقول** اذا تضمن المبدل منه معنى الاستفهام  
فلا بد من اقتران الميزة بالمبدل نحو لقيت زيدا عمرا ليعين انه بدل  
من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى ثم يسألون عن البناء العظيم  
فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل وحيث انما انتهى بنا الكلام الى  
هذا المقام فلنفسك عنان القلم حامدا **مولي النعم مصلين**  
على افضل العرب والعجم وعلى اله معدن الفخر والحكم واصحابه  
اولى الفضل والكور وللحمد لله رب العالمين  
**تم بحمد الله تعالى كتابه در الفرائد و غرر القلايد الذي**  
**صنفه المصنف رحمه القدير محمد بن علي بن احمد الحريري**  
في ضحوة يوم الاربعاء من غرة شهر ذي الحجة سنة ١٢٠٣ اله اني عشر ومايه  
على يد الفقير الحقير المتمسك بحبل ربه المتين الحسنات المنان  
عبد الفقير المترف بالذنب والقيصر احمد بن الحاج  
الشيخ عثمان الخطيب قريه جهورية غوطه  
دمشق المكونه غفر الله له  
ولو الله وجميع المسلمين  
اجمعين





